

# الكرد في الأزمة السورية

فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

إلى:

جاندا، ايفا، مالفا.



مركز دراسات رووداو

Rudaw Research Center

2022

# الكرْد في الأزمَة السورِية

## فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

حسين عمر



ناوهندی ل کۆ ینهوهی رووداو  
مركز دراسات رووداو  
Rudaw Research Center

■ الطبعة الأولى  
2722 كوردی - 2022 میلادی  
researchcentre@rudaw.net  
العنوان - أربیل - إقليم كوردستان العراق  
الطبعة الأولى : حوزیران 2022

■ كافة حقوق الطبع والاقتباس محفوظة لمركز دراسات رووداو

رقم الإيداع في المكتبة العامة في إقليم كوردستان العراق (414) سنة 2022

[www.rudawrc.net](http://www.rudawrc.net)

## الفهرس

9 \_\_\_\_\_ المقدمة

### 13 \_\_\_\_\_ الفصل الأول

13 \_\_\_\_\_ من الإحباط إلى الأمل  
24 \_\_\_\_\_ انتفاضة 12 مارس/ آذار 2004  
31 \_\_\_\_\_ المبادرة الكردية لحلّ الأزمة السورية  
33 \_\_\_\_\_ اتّصالات النظام مع الحركة الكردية  
41 \_\_\_\_\_ وفد من المثقفين الكرد يلتقي الأسد

### 44 \_\_\_\_\_ الفصل الثاني

44 \_\_\_\_\_ من مساعي الوحدة إلى الانقسام  
47 \_\_\_\_\_ المجلس الوطني الكردي في سوريا  
49 \_\_\_\_\_ مجلس الشعب لغرب كردستان  
51 \_\_\_\_\_ تردّد النظام في الانفتاح على PYD  
53 \_\_\_\_\_ مفاضلة النظام بين PYD والأحزاب الكردية الأخرى  
61 \_\_\_\_\_ الصراع بين مجلسي الشعب والوطني

### 63 \_\_\_\_\_ الفصل الثالث

63 \_\_\_\_\_ من الانقسام إلى مساعي الوحدة  
72 \_\_\_\_\_ اتفاقية دهوك والاعتراف بالإدارة الذاتية  
76 \_\_\_\_\_ المبادرة الفرنسية للحوار بين الأطراف الكردية  
79 \_\_\_\_\_ حراك كردستاني ودولي  
82 \_\_\_\_\_ استبعاد الأحزاب من خارج الإطارين  
97 \_\_\_\_\_ ضرورات إنجاح الحوار الكردي وتوسيعه  
99 \_\_\_\_\_ امتعاض أميركي من الأداء الحواري الكردي  
100 \_\_\_\_\_ بليكن زار غرب كردستان  
101 \_\_\_\_\_ مهدّدات الحوار الكردي- الكردي في سوريا

### 104 \_\_\_\_\_ الفصل الرابع

104 \_\_\_\_\_ الحركة الكردية والمعارضة السورية  
107 \_\_\_\_\_ مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية

- تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية — 109  
 مؤتمر القاهرة 2 للمعارضة السورية — 137  
 الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية — 140  
 مشاركة الهيئة في مفاوضات جنيف — 141  
 هامشية التمثيل الكردي — 144  
 مساعي تحجيم الدور التركي في هيئة المفاوضات — 145

## 147

### الفصل الخامس

- الإدارة الذاتية وتحولاتها — 147  
 الإعلان عن الإدارات الكانتونية — 149  
 الانتقال من الإدارات الكانتونية إلى الإدارة الذاتية الفدرالية — 152  
 المؤتمر الثاني لمجلس سوريا الديمقراطية — 159  
 تحرير عاصمة خلافة داعش — 163  
 الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا — 165  
 التقارب مع روسيا والحوار مع السلطة السورية — 167  
 الانفتاح الدولي على الإدارة الذاتية — 172  
 جهود ائتلاف المعارضة ضد الإدارة الذاتية — 181  
 ممثلات الإدارة الذاتية في الخارج — 184

## 187

### الفصل السادس

- احتلال تركيا للمناطق الكردية في سوريا — 187  
 سكان عفرين — 189  
 الصراع التركي - الفرنسي على منطقة عفرين — 189  
 عملية احتلال عفرين — 191  
 عفرين بعد الاحتلال التركي — 195  
 بعض المعطيات حول مسألة النزوح من عفرين — 196  
 أخطر عملية تغيير ديمغرافي في عفرين — 197  
 الكرد الإيزيديون مهددون بالانقراض التام — 201  
 احتلال سري كانيه وكري سبي — 206  
 الاتفاق الأمريكي - التركي — 210

## 214

### الفصل السابع

- العامل الدولي والإقليمي في الأزمة السورية — 214  
 بدايات التدخّل التركي — 215

- 221 ————— التدخّل الإيراني
- 222 ————— التدخّل الدولي سياسياً
- 226 ————— التدخّل العسكري الروسي لصالح الحكومة
- 228 ————— التدخّل العسكري الأمريكي لصالح قسد
- 230 ————— لقاء فيينا بشأن سوريا
- 231 ————— القرار الدولي 2254
- 232 ————— التدخّل العسكري التركي لصالح الجماعات المسلّحة المتطرّفة
- 236 ————— اتّفاق سوتشي بشأن محافظة إدلب
- 238 ————— مسار جنيف الدولي للتفاوض
- 240 ————— مؤتمر سوتشي وقرار تشكيل اللجنة الدستورية
- 244 ————— الموقف الروسي من المسألة الكردية
- 246 ————— الموقف الدولي من القضية الكردية

## مدخل

يتضمّن هذا الكتاب خلاصة تغطيتي الإعلامية ومتابعتي لأحداث وتطوّرات الأزمة السورية عموماً وما يرتبط منها بالشأن الكردي خصوصاً، والكتابة عنها، وكذلك شهادات مباشرة من الفاعلين السياسيين فيها، وبذلك هو جهدٌ توثيقي في جانبٍ منه، وتناولٌ نقدي للتعاطي السياسي الكردي معها في جانبٍ آخر.



## مقدّمة

تحدّدت الدولة السورية بحدودها الراهنة، والمعرّفة بها دولياً بموجب عدّة اتفاقيات ومعاهدات أعقبت اتفاقية سايكس - بيكو، المُبرّمة بين فرنسا والمملكة المتّحدة في داوونينغ ستريت في 16 مايو/ أيار 1916، والتي قسّمت منطقة الشرق الأوسط بين القوتين العظيمين وبرضى روسيا القيصرية وإيطاليا. بموجب هذه الاتفاقية، أُخضع شمال سوريا الحالية للنفوذ الفرنسي، ولكن بعد تفكّك الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية، وقّعت عدّة معاهدات بينها وبين فرنسا المنتدبة على سوريا لترسيم الحدود، كان آخرها اتفاق الترسيم النهائي للحدود في عام 1939. في إطار هذا التحديد، ضمّت حدود الدولة السورية، التي نالت استقلالها فعلياً في عام 1946، المناطق المستقطعة جغرافياً من كردستان العثمانية المشمولة بمعاهدة سيفر، المبرمة في 10 أغسطس/ آب 1920 في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية والتي كانت تهدف إلى تطبيق قرارات مؤتمر سان ريمو المتعلقة بأراضي الإمبراطورية العثمانية. وكانت البنود -63-62 من اتفاقية السلام هذه تنصّ على إقامة إقليم ذات حكم ذاتي للكرد. وشكّلت المناطق الرئيسية الثلاث: الجزيرة الواقعة

في أقصى الشمال الشرقي التي تشكّل المثلث الحدودي مع تركيا والعراق والتي يُطلَق عليها تسمية "منقار البظ"، وكوباني الواقعة في أقصى الشمال على الضفة اليسرى من نهر الفرات، ومنطقة جبل الكرد الواقعة في أقصى الشمال، الشريط الحدودي مع الدولة التركية والذي تخلّله حالات فصل بين المناطق الثلاث إمّا بسبب التمدّد السكاني العربي في جغرافية هذه المنطقة في بعض المراحل التاريخية أو بسبب تضاخي راسمي الحدود عن حقائق التاريخ والجغرافيا في هذه المنطقة، ولذلك لم يُعتمَد في الوثائق والمطبوعات السياسية مصطلح " كردستان سوريا" وإتّما مصطلح "المناطق الكردية في سوريا". وهكذا، ارتبط مصير جزء من الشعب الكردي مع جزء من الشعب العربي في إطار سوريا التي لم تكن في أيّ مرحلة تاريخية، لا بأكملها ولا في جزءٍ منها، دولة ذات حدود دولية معترف بها قبل هذا التاريخ.

في مرحلة الانتداب الفرنسي التي امتدّت لأكثر من عشرين عاماً (1920-1941)، أخذت سلطة الانتداب التنوّع المذهبي في سوريا بعين الاعتبار حينما أقامت عدّة دويلات على هذا الأساس كحكومة العلويين ودولة جبل الدروز ودولة سوريا، بينما جعلت سنجق إسكندرون يتمتّع بإدارة خاصّة، ثمّ دمجها بإقامة اتحاد بين الدول الأربع في عام 1923، في حين أنّها لم تول الأهمية ذاتها للتنوّع القومي والثقافي، وربّما يُفتنر ذلك باستمرار الصراعات الدولية على كردستان التي تجلّت نتائجها في اتفاقية سيفر ومن ثمّ اتفاقية لوزان وأخيراً ضمّ ولاية الموصل إلى العراق وبعض المناطق الكردية إلى سوريا. احتكّ الفرنسيون مبكّراً مع الكرد في جبل الكرد منذ عام 1919 وكوباني في عام 1920 بينما تأخّر الاحتكاك معهم في الجزيرة إلى مراحل متأخّرة من عهد الانتداب. في الجزيرة، تمّ تداول فكرة حكم ذاتي ذي طابعٍ كردي- مسيحي في سوريا، ففي عام 1932، قدّم العشرات من زعماء القبائل والوجهاء والسياسيين الكرد مع رؤساء

طوائف مسيحية " عريضة " تُطالب بإدارة خاصّة في منطقة الجزيرة إلا أنّ سلطات الانتداب لم تستجيب لها. ورغم عدّة محاولات لاحقة باتجاه المسعى ذاته إلا أنّ الفكرة لم تتحوّل إلى مشروع سياسي متحقّق على الأرض.

عانت الدولة السورية المحدثّة منذ نشأتها في أعقاب الاستقلال من معضلتين بنيويتين، تمثّلت الأولى في أنّ حدودها فُرِصت على مكوّناتها من الخارج، فاقْتطِعت أجزاء من جغرافيتها الطبيعية وألحقت بها أجزاء تختلف عنها في هويّتها الغالبة، فيما تمثّلت الثانية في عدم تطابق شكلها ومضمونها مع حقائق ومعطيات واقعها الفعلي، حيثُ أُعلِنَت دولة قومية مركزية في حين أنّها تضمّ في الواقع قوميات وثقافات وأديان وطوائف متعدّدة. وبالتالي لم تكن معادلاً سياسياً ومؤسسياً موضوعياً لواقعها الاجتماعي المتنوّع.

لم تستطع السلطات التي توالى على حكم سوريا، بعد نيلها الاستقلال، أن تتجاوز هاتين المعضلتين وتنتقل بالدولة السورية إلى دولة ديمقراطية تعترف بالتعددية وتقوّهاً دستورياً، بل ترسّخت، بمرور الوقت، وبتعاقب الأنظمة التي استولت بمعظمها على الحكم عبر انقلابات عسكرية، الاتجاهات الإقصائية والإلغائية والدكتاتورية التي دعمت الشكل المُمرَكز للدولة بمركزيات عرقية وثقافية وسياسية. ولتحقيق ذلك، كان لا بدّ لها من اللجوء إلى سياسات الصهر والنمّثّل القومي بحقّ المكوّن الأساسي المختلف عرقياً عن القومية السائدة ألا وهو المكوّن الكردي، فاعتمدت سياسة مرّكبة ارتكزت على مسارين متوازيين: الأوّل هو سياسة التنكّر للوجود القومي وللحقوق المترتبة على هذا الوجود؛ أمّا الثاني فتمثّل بمجموعة متكاملة من المشاريع العنصرية التمييزية التي هدفت بمجملها إلى العبث بالتركيبية السكانية للمناطق الكردية بما يزيل عنها هويّتها الكردية ويضفي عليها طابعاً عربياً.

في مقابل ذلك، تبنّت الحركة السياسية الكردية، التي وليدت لتمثيل الشعب الكردي سياسياً والعمل من أجل تأمين حقوقه المشروعة، الأسلوب السلمي في مواجهة تلك السياسة المركّبة وفي المطالبة بحقوق شعبها والعمل في سبيل نيلها. وكان لاتخاذ هذا الخيار جملة من العوامل الموضوعية تتعلّق بما يمكن أن نسّميه محنة (التقسيم الطرفي) حيث كانت المناطق الكردية عبارة عن أرياف وسهول مستقطعة من مراكزها الحضرية التي ظلّت خلف الحدود الجديدة، وهي سهلية بمعظمها، باستثناء منطقة عفرين الجبلية، صغيرة المساحة مقارنة بسهول المناطق الأخرى. كما أنّ النظم الحاكمة في سوريا اعتمدت منهجاً مختلفاً في التعامل مع الشعب الكردي، ارتكز بشكلٍ أساسي على مشاريع سياسية نُفّذت بالقوّة المستترة. وبذلك، وبخلاف القضية الكردية في الأجزاء الأخرى من كردستان، حافظت القضية الكردية في سوريا على طابعها السياسي السلمي ولم تتحوّل في أيّ مرحلة من المراحل إلى صراعٍ أو نزاعٍ مسلّح. ورغم تباين الظروف التي أحاطت بالقضية الكردية في سوريا في مراحل مختلفة من مسارها ورغم تراوح أساليب الأنظمة في التعامل معها بين الشدّة أحياناً والتراخي أحياناً أخرى، ورغم وقوع أحداث ذات طابعٍ محدودٍ في بعض المناسبات، إلّا أنّ هذا الطابع السلمي ظلّ سائداً.

## الفصل الأول

# من الإحباط إلى الأمل

### تحولات تعامل الأنظمة مع القضية والحركة الكرديتين

في بداية تشكّل الحركة السياسية الكردية السورية، مع تأسيس الحزب الأوّل (الحزب الديمقراطي الكردي - 14/6/1957)، انعكست سياسة أنظمة الحكم في سوريا الإنكارية تجاه الشعب الكردي في سوريا في منهج قمعي للتعامل مع حركته السياسية، أساسه الملاحقة والاعتقال. فبعد مرور أقلّ من عامين على تأسيس الحزب، اشتدّت حملة الملاحقة الأمنية ضدّ قيادته وكوادره، فاضطرّ أعضاء من القيادة إلى الفرار إلى جنوب كردستان، في حين تمّ اعتقال اثنين من أعضاء اللجنة المركزية في عامي 1958 و1959، قبل أن تُطلق السلطة الحاكمة أوسع حملة اعتقالات، بدأت في الثاني عشر من أغسطس/ آب 1960، اعتُقلت خلالها قيادة الحزب كاملة بما فيها رئيس الحزب د. نورالدين زازا، ولم ينجُ من تلك الحملة من أعضاء القيادة سوى عبدالحميد درويش والشيخ محمد عيسى<sup>(1)</sup>. ترافقت

حملة القمع والضغط الأمني بتطبيق مشاريع سياسية مصممة لتغيير واقع وحقيقة هوية المناطق الكردية بشرياً وجغرافياً. كمشروع الإحصاء الاستثنائي الذي أُقرّ بموجب المرسوم الجمهوري التشريعي رقم (93) في 23 أغسطس/آب 1962، في عهد رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس مجلس الوزراء بشير العظمة، ونُفذَ في 5 أكتوبر/تشرين الأول 1962<sup>(2)</sup>. ومشروع الحزام العربي الذي حُظِّط له في المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 1966، حسب الفقرة الخامسة من توصياته، والمتضمن ما نصه: "اعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية وعلى امتداد 353 كم وبعمق 13-15 كم، واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة" وبذلك تمت مصادرة حوالي 5250 كم<sup>2</sup> من أراضي شمال الجزيرة السورية الخصبه<sup>(3)</sup>، وأكد على تنفيذه المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث في مايو/أيار 1971، ونُفذَ بين خريف عام 1974 وربيع 1975، وذلك بموجب القرار رقم (521) بتاريخ 24 يونيو/حزيران عام 1974 م، الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث. وكانت السلطات السورية قد اعتقلت قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بما فيها سكرتير الحزب، السيّد دهام ميرو في 29 يوليو/تموز 1973، على خلفية موقفها المناهض لمشروع الحزام العربي من خلال إصدار بيان حول إجراءات الحكومة لتنفيذ خطوات هذا المشروع، وقد ظلّت قيادة (البارتي) مُعتَقلة من دون محاكمة لغاية ربيع عام 1981، حين تمّ إطلاق سراح سكرتير الحزب وبعض أعضاء القيادة، بعد أن كان قد تمّ إطلاق سراح دفعة من المعتقلين

---

(1). انظر، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا أو (تاريخ البارتي)، محمد ملا أحمد، ص 133.

(2). انظر نص المرسوم في الملاحق، ملحق (1).

(3). الحزام (العربي) في الجزيرة السورية، أكبر تغيير ديموغرافي في الشرق الأوسط، د. آزاد أحمد علي، مركز روداو للدراسات، 24 يونيو/حزيران 2015.

في عام 1980. كان قرار إطلاق سراح قيادة البارتي من قبل السلطة يعودُ في جانبٍ هامٍّ منه إلى تصاعد حدّة الصراع والمواجهة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين. ففي 16 يونيو/ حزيران 1979، دبرّ الجناح العسكري للجماعة الدينية المتشدّدة مجزرة في مدرسة المدفعية العسكرية في مدينة حلب، راح ضحيتها 32 طالباً من الضباط.

أدت هذه العملية إلى تصاعد حدّة العنف بين النظام والجماعة، إذ تحوّلت الإضرابات والاحتجاجات التي عمّت معظم المدن السورية في أوائل مارس/ آذار 1980 إلى مواجهات دامية، استطاع الجيش السوري حسمها في حلب خاصّة، بعد استمرارها لشهرٍ تقريباً. وفي الثاني من فبراير/ شباط 1982، قام الإخوان المسلمون بتمرّدٍ واسع في مدينة حماة التي سيطروا عليها بالكامل، الأمر الذي ردّت عليه الحكومة السورية بتدّول عسكريٍّ عنيفٍ أدّى إلى سحق التمرّد وإلحاق هزيمة كبيرة بجماعة الإخوان والتنظيمات المتشدّدة الأخرى المرتبطة بها.

خلال هذه المواجهة العنيفة بين السلطة السورية وجماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الإسلامية المسلّحة الأخرى، كانت هناك قناة لدى السلطة أنّ كلّاً من تركيا والعراق الجارتين لسوريا تدعمان جماعة الإخوان والتنظيمات المتحالفة معها موضوعياً، وإن كان الاتّهام أكثر وضوحاً وصراحةً للنظام العراقي الذي كان في حالة حرب مع الحركة التحررية الكردية في كردستان العراق، وعلى خلافٍ يتزايد عمقاً مع النظام السوري الذي يحكمه رسمياً حزب البعث التوأم اللدود للبعث العراقي. ومن هنا، التفت النظام إلى الورقة الكردية، إذ أراد تحييد الكرد في صراعه مع معارضته الإخوانية التي كانت أطرافاً أخرى (بعثية وناصرية وشيوعية) تقاسمها العداء له، خاصّة في ظلّ خشيته من تمّدّد النزاع العسكري العنيف، في حلب خاصّة، إلى الريف المتاخم لتركيا والذي يتداخل مع مناطق كردية

هامة جغرافياً وسكانياً وإمكانية استغلال تركيا لذلك وتصفية حسابات وإحياء أطماع تاريخية في سوريا.

الحركة الوطنية الكردية من جهتها حاولت، في تلك المرحلة، الاتصال بالسلطات السورية والتحاور معها. يورد عزيز أومري، أحد قيادات الحزب الديمقراطي الكردي السوري، بقيادة محمد الشيخ باقي آنذاك، في مذكراته (في أروقة الذاكرة)، بشأن محاولات اللقاء مع الرئيس السوري حافظ الأسد، ما يلي: " بالنسبة إلى نشاطاتنا في الداخل، فقد سعى حزبنا (الحزب الديمقراطي الكردي السوري) إلى تشكيل ما سمي (الميثاق والتعاون المشترك) مع الحزبين الكرديين: الحزب الديمقراطي الكردي /جماعة حميد/ والحزب الديمقراطي الكردي اليساري /جناح عصمت سيدا/، بهدف توحيد القوى والنضال معاً ضدّ السياسات العنصرية والدكتاتورية ومن أجل الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، وكان ذلك في عام 1976 واستمرّ حتى عام 1979. وقد عقدت عدّة لقاءات تمخّضت عن تشكيل وفد من الأحزاب الثلاثة ومن بعض الوطنيين المستقلين للالتقاء بفرع حزب البعث في الحسكة. وفعلاً تمّ اللقاء حيث تمّ البحث حول الوضع السوري بشكل عام ووضع الشعب الكردي بشكل خاص، لكنّ اللقاء كان شكلياً ولم يسفر عنه سوى وعود. كما تمّ تشكيل وفد آخر للذهاب إلى دمشق ومحاولة مقابلة الرئيس حافظ الأسد... وقد تشكّل الوفد من: الشيخ محمد باقي وعزيز أومري من حزبنا، ووزير صوفي عمر كرمي وصبغة الله سيدا من الحزب اليساري الكردي، وحميد درويش ورشيد حمو وعزيز داوي (داوود) من الحزب الديمقراطي الكردي /جناح حميد/. ورغم المحاولات من قبلي وعزيز داوي ولعدّة أيام، لم نوفّق في ذلك، حيث أشار لنا مكتب رئيس الجمهورية بأن الرئيس مشغول (كانت أحداث الإخوان في ذلك الوقت)، وطلبوا منّا الذهاب إلى القيادة القومية لحزب



في الفترة ذاتها، اتّصل النظام بشخصيات سياسية كردية في حلب وطلب منها أن تلعب الحركة الكردية دوراً في توجيه الجماهير الكردية إلى عدم الانخراط في هذا الصراع. وفق هجار حمو، نجل القيادي الكردي الراحل رشيد حمو، أحد أبرز مؤسسي أوّل حزب كردي في سوريا، "اتّصلت السلطات السورية مع رشيد حمو ودعته إلى اجتماع في مدينة حلب، حضره ممثّل عن القيادة القطرية لحزب البعث، وقائد الوحدات الخاصّة في حلب هشام معلّا، وممثلون عن اللجنة الأمنية في حلب. كان هناك اضراب شامل في حلب، وكان النظام يحاول بكلّ السبل فكّ الإضراب. طلب وفد النظام أن يكون للأحزاب الكردية، خاصّة في محافظة حلب، دور في دفع الجماهير الكردية بعيداً عن هذا الصراع أو التضامن مع المناهضين للنظام، كما أشار إلى أنّ عناصر الإخوان المسلمين تتسرّب من تركيا عبر الريف الشمالي الذي يتواجد فيه الكرد بكثافة، فألمح رشيد حمو إلى أنّ حماية المناطق الكردية وإغلاقها في وجه تسلّل عناصر الإخوان يتطلّب تسليح أبناء هذه المناطق من قبل الدولة، لكن المسؤولين السوريين كانوا متحسّسين من مسألة تسليح الكرد في مناطقهم. من جهته، قدّم رشيد حمو عدّة مطالب تخصّ الكرد في سوريا".

كما تحدّث هجار حمو عن احتفالية عيد نوروز العلنية في عفرين عام 1981، وقال: "أُشيع آنذاك أنّ الحزب الديمقراطي التقدمي قد استحصل الموافقة من السلطات الأمنية لإحياء حفلة عيد نوروز، ولكن في الحقيقة هذه مغالطة كبيرة. لقد اتّخذ التقدمي قراراً بإحياء عيد نوروز في مدينة عفرين وتسيير قوافل من مختلف النواحي، وكذلك مدينة حلب، إلى الموقع المحدّد. وكانت هناك وفود مدعوة من أحزاب فلسطينية، وكذلك شيوعية عربية، كان من المقرّر أن تنطلق من حلب إلى عفرين. تجمّع بعض المحتفلين في

مكان (البازار القديم) في عفرين، وأقاموا احتفالاً، فحضرت الأجهزة الأمنية، واستفسرت عن سبب التجمّع والاحتفال، فقبل لها بأنّه بمناسبة عيد نوروز، فطلبت من المجتمعين الانصراف وإلا ستقوم بتفريق المجتمعين عنوةً، وتمّ توقيف بعض الأشخاص. تدخّل بعض المشرفين على تنظيم الاحتفال وقالوا للمسؤولين الأمنيين أنّ لا مشكلة في انهاء التجمّع، ولكن اذا تمّ اعتراض مواكب القادمين من الأماكن الأخرى ستحدث مشاكل، فاتّصل المسؤولون الأمنيون برؤسائهم وتلقّوا الأمر بعدم التعرّض لتلك المواكب".

يبدو من سرد هذه المعطيات أنّ الحركة الكردية، أو بعض أحزابها على الأقل، استثمرت ذلك المناخ من التراخي الأمني تجاه الحركة الكردية، تحت تأثير تركيز المواجهة مع الخصوم الأشدّ خطراً، للقيام ببعض النشاطات العلنية مثل الاحتفال بعيد نوروز.

من جهة أخرى، أرادت السلطة السورية الانفتاح على الحركة التحررية الكردية المعارضة للنظام العراقي في ردّ عليه لدعمه جماعة الإخوان المسلمين والبعث الموالي للعراق وبقية الأطراف الأخرى المعادية للنظام. اعتمد النظام تكتيك المرونة في التعامل مع الكرد في سوريا وحركتهم الوطنية، دون التراجع عن استراتيجيته القائمة على إنكار الوجود والتنكّر للحقوق وتطبيق المشاريع الهادفة إلى تصفية هويته القومية. في إطار هذا التكتيك، أفرج النظام عن قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا على دفعتين، في عام 1980؛ وفي عام 1981. ثمّ بدأ النظام بسياسة إرضاء القبضة الأمنية عن الحركة الكردية في سوريا وغضّ الطرف عن أنشطتها العلنية منها، كتنظيم احتفالات العيد القومي نوروز، أو شبه العلنية كالندوات والملتقيات الجماهيرية وطباعة بعض الكتب من التراث الكردي أو أعمال كتّاب وشعراء كرد، مع الحضور الأمني الدائم والقيام ببعض المضايقات لإشعار الحركة بأنّها ليست

مطلقة اليد تماماً. في مقابل ذلك، أفهم النظام الحركة الكردية بأنّ هناك سقفاً سياسياً من المحظور تجاوزه، مثل معارضة رئيس النظام أو الدعوة إلى تغيير النظام أو التقارب مع أعداء النظام من المعارضة المطالبة بإسقاطه، أو القيام بأنشطة سياسية غير مألوفة تمسّ هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية التي تغوّلت بعد سحق تمرّد جماعة الإخوان وطفائها. وفي السياق ذاته، استغلّ النظام الصدام العسكري مع هذه الجماعة الإسلامية ليوجّه ضربة ساحقة لكلّ معارضته القومية (البعثية الموالية للنظام العراقي، والتنظيمات الناصرية) وكذلك الشيوعية (الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي، بقيادة رياض الترك، ورابطة العمل الشيوعي) وشنّ حملات أمنية شاملة عليها واعتقل قياداتها وكوادرها وحتى أنصارها وزجّ بهم في السجون لسنوات طويلة.

عاشت الحركة الكردية مرحلة من الهدوء (أمنياً) في هذه السنوات، انشغلت خلالها بصراعات وانقسامات داخلية، لكنّها استطاعت مع ذلك تكوين بنية تنظيمية وجماهيرية معقولة في المناطق الكردية والمدن السورية الكبيرة التي استقطبت عشرات آلاف الكرد النازحين من مناطقهم تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة التي أفرزتها سياسات النظام التفرقة ضدّ الكرد، ليس فقط بالتهميش بل وبالتهيب الاقتصادي أيضاً من خلال فرض سياسات تسعيرية مُفقرّة على المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها أبناء المناطق الكردية. ساهمت إقامة النظام السوري للعلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني-العراق، بشكلٍ خاصّ لأنّه كان صاحب النفوذ والتأثير الأكبر على الكرد في سوريا شعبياً، وكذلك نزوح قيادات وكوادر الحركة الكردستانية في تركيا إلى غرب كردستان في أعقاب انقلاب كنعان أفرين العسكري ( 12 سبتمبر/أيلول 1980)، ومن ثمّ نشوء العلاقات بين النظام وحزب العمال

الكرديستاني PKK الذي اتّخذ من سوريا ولبنان المجاور ساحة رئيسية لنشاطه، ساهم كلّ هذا في خلق صورة للنظام السوري على أنّه داعم للحركة التحررية الكردية، وبالتالي انعكس ذلك على موقف الجماهير الكردية والحركة الوطنية في سوريا لكون أولوية النضال في الأجزاء الأخرى من كردستان كانت عقيدة متجذرة في العقل السياسي الكردي السوري وفي الوعي العاطفي الشعبي. وبالنتيجة، لانت مواقف الأحزاب الكردية من النظام إلى حدّ المهادنة، في حين انتقلت قطاعات واسعة من الجماهير الكردية في سوريا من مرحلة التعاطف والتأييد للأحزاب الكرديستانية إلى مرحلة الانتظام في صفوفها وحمل سلاحها، بل أنّ أفواجاً من كوادر وأعضاء الأحزاب الكردية خرجت منها والتحقّت بحزب العمال الكرديستاني. وسوف نرى كيف أنّ هذه الظاهرة قد أثّرت جذرياً على البنية السياسية في الحركة الكردية في سوريا، إلى درجة أنّ الخارج الكرديستاني قد استولى تماماً على الداخل الكردي في سوريا. في ظلّ هذا الوضع، شهدت الحركة الكردية في عقد الثمانينات من القرن الماضي انشقاقات تنظيمية عدّة، ولكنّها شهدت أيضاً ولادة تحالفٍ سياسي ثلاثي ضمّ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، بقيادة الراحل كمال أحمد، وحزب اتحاد الشعب الكردي في سوريا، بقيادة صلاح بدرالدين، وحزب اليسار الكردي في سوريا بقيادة الراحل عصمت سيّدا، فبعد أكثر من سنة من الحوارات بين هذه الأحزاب الثلاثة، أُعلن عن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا في نوروّز عام 1986، حسب القيادي الكردي حسن صالح، الذي كان عضواً في المكتب السياسي لحزب اتحاد الشعب ويمثّل حزبه في حوارات وصياغة وثائق التحالف إلى جانب الراحل اسماعيل عمر، عضو المكتب السياسي في (البارتي) آنذاك، وصديق شرنخي، الذي كان عضواً في المكتب السياسي للحزب اليساري آنذاك. وبحكم غياب

صلاح بدرالدين عن سوريا، كان حسن صالح يُعدّ فعلياً المسؤول الأوّل للاتحاد في الداخل، وخاصّة في منطقة الجزيرة. خلال السنوات الأربع الأولى من هذه الأجواء التي أرخت فيها السلطة السورية قبضتها الأمنية عن النشاط الكردي، التفت الجماهير الكردية بكثافة حول الحركة الكردية في نشاطاتها العلنية، ذات الطابع القومي، إذا باتت مئات الألوف من الجماهير الكردية، تخرج في يومٍ واحدٍ، يوم 21 مارس/ آذار (عيد نوروز القومي) إلى الطبيعة في مراكز تحددها الأحزاب الكردية على كافة مساحة سوريا، بدءاً من دمشق العاصمة، مروراً بحلب، ثاني أكبر مدن البلاد وعاصمتها الاقتصادية، وصولاً إلى كلّ مدينة أو ناحية في المناطق الكردية التاريخية، وتلتفت حول منصات/ مسارح ارتجالية وتصفي إلى رسائل سياسية تحملها الأشعار والأغاني والمسرحيات التي كانت تقدّمها فرق فولكلورية. استشعر النظام الخطر الذي تمثّله هذه التجمّعات الحاشدة لجهة شحنها بخطابٍ قوميٍّ لا يمر عبر مصفاة العقل الأمني السلطوي، فأراد أن يمنعها أو على الأقلّ يحجمها ويفرقها على تجمّعات صغيرة، وبدأ بتجريب ذلك انطلاقاً من دمشق العاصمة (21 مارس / آذار 1986)، حينما قطع الطريق على التجمّعات التمهيديّة في الحيين الكرديين (حي الأكراد التاريخي في شمال دمشق، وحي زورافا المُستحدّث الذي أسّسه العمال الكرّد الوافدون من المناطق الكردية إلى العاصمة للعمل فيها، والذي يقع إلى الغرب من العاصمة قرب الربوة، على طريق الغوطة الغربية)، وحاول منعها من الانتقال إلى الموقع المحدّد لإحياء احتفالات نوروز. تحوّل تجمّع الكرد في حي الأكراد الذي تمّ منعه من الانتقال بالحافلات إلى الموقع المحدّد للاحتفال إلى مظاهرة شعبية، توجّهت مجموعة كبيرة من المشاركين فيها إلى وسط العاصمة دمشق حيث القصر الجمهوري، وأطلقت قوات الأمن النار

عليهم، ممّا أدى إلى استشهاد الشاب سليمان محمد أمين آدي (19 عاماً) وجرح اثنين آخرين. ظلّت المظاهرة مستمرّة في حي الأكراد حتى المساء حيث توقّفت بتدخّل من أعضاء في البرلمان والمجلس المحلي بعد تعهّد رجال السلطة بتسليم جثّة الشهيد لذويه. في يوم 22 مارس/ آذار، وأثناء تشييع جثمان الشهيد سليمان آدي في مقبرة محفّيا (شمال شرق مدينة قامشلو)، تحوّل موكب التشييع الذي شارك فيه الآلاف من مختلف المناطق إلى مظاهرة احتجاجية ضدّ النظام حيث تمّ رشق دوريات رجال الأمن والشرطة وسياراتهم بالحجارة، ففرّوا من المكان قبل أن يستفردوا بمجموعات من المشييعين العائدين من المقبرة ويعتقلوا عدداً منهم، تعرّضوا لتعذيبٍ شديد في الفروع الأمنية، ثمّ تمّ إطلاق سراحهم بعد أيامٍ دون تقديمهم للقضاء.

في ربيع عام 1992، أعلنت ثلاثة أحزاب كردية عن تشكيل قيادة مشتركة كئثرة لحوارات وحدوية خاضها على مدار أشهرٍ كلٌّ من الحزب الديمقراطي الكردي الموحّد في سوريا، بقيادة الراحل اسماعيل عمر، وحزب اتحاد الشعب الكردي في سوريا، بقيادة مصطفى عثمان، وحزب الشغيلة الكردي في سوريا، بقيادة آزاد أحمد علي، وصلت في النهاية إلى عقد مؤتمر توحيد في أبريل/نيسان 1993، انبثق عنه حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، وانتُخب بعده الراحل اسماعيل عمر سكرتيراً للحزب.

في الذكرى السنوية الأربعين لتطبيق مشروع الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة، أصدرت القيادة المشتركة بياناً (5 أكتوبر/ تشرين الأوّل 1992) لم تكتفِ بتوزيعه بالطريقة التقليدية التي اعتادت الأحزاب الكردية على اتّباعها في نشر بياناتها ومنشوراتها، بل شكّلت تلك القيادة مجموعات قامت في توقييدٍ واحدٍ من ليلة الخامس من أكتوبر/تشرين الأوّل بالصاق البيان على الجدران في كافة

مناطق محافظة الجزيرة، وكذلك إصاقه في عدّة أحياء من مدينة حلب ووضعه في صناديق البريد للأطباء والمحامين في وسط مدينة حلب. شكّل ذلك النشاط غير التقليدي والمباغت، مفاجأة وصدمة للأجهزة الأمنية التي لم تستطع كشف هذا النشاط قبل القيام به، كما لم تستطع ضبط أيّ من المجموعات الكثيرة التي قامت بالنشاط. وبقدر ما شكّل ذلك النشاط نجاحاً للقيادة المشتركة التي أظهرت انضباطاً تنظيمياً فائقاً، بقدر ما شكّل فشلاً للأجهزة أمن النظام التي كانت تُصوّر وتتصوّر نفسها أنّها تتحكّم حتى بأنفاس المواطنين وأنّ لا أحد يمكنه اختراق قبضتها الحديدية. قامت هذه الأجهزة بقرار من أعلى السلطات بحملة أمنية واسعة في محافظة الجزيرة، اعتقلت خلالها المئات من قيادات وكوادر وأعضاء أحزاب القيادة المشتركة، في حين كانت الأجهزة الأمنية قد اعتقلت كادرين من تلك الأحزاب في مدينة حلب أثناء قيامهما بإصاق البيان. مؤرس بحقّ المعتقلين أشدّ صنوف التعذيب، وتمّ إطلاق سراح بعضهم في فترات متفاوتة، بينما أُحيل واحد وعشرون منهم إلى محكمة أمن الدولة العليا التي حكمت عليهم بالسجن مدّة عامين، قضوها في سجنى عدرا وصيدنايا.

شكّل هذا النشاط وما استتبعه من اعتقالات ومحاكمات نقطة تحوّل في ذلك المسار الهادئ الذي كانت الحركة الكردية في سوريا تسلكه بشكلٍ عامّ في نضالها السياسي في سوريا وتجاوزاً للسقف الذي كان النظام قد فرضه، لكنّه ظلّ يعني حزباً واحداً، اعتبرته الأحزاب الأخرى، بمعظمها، خطوة متهورّة وتبرّأت منها في رسالة إلى النظام مفادها أنّها لا تزال تحت ذلك السقف الذي يُعدّ تجاوزه محظوراً. كما أنّ هذه المحطّة في تاريخ نضال الحركة الكردية لفتت انتباه المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي دخلت بعضها خفيةً إلى المناطق الكردية والتقت بضحايا مشروع

الإحصاء الاستثنائي ووثقت شهاداتهم في تقارير خاصة. على الجانب السياسي، أفرز هذا النشاط معطين أساسيين جديدين: أولهما، بروز تيار في الحركة الكردية بات يصطبغ بوضوح بصيغة المعارضة للنظام والخروج من تحت السقف المفروض؛ وثانيهما انفتاح هذا التيار على نحوٍ أوسع على المعارضة السورية انطلاقاً من السجون التي ضمت معتقلي حزب الوحدة مع معتقلي المعارضة التقليدية للنظام. وقد ساهم هذا الأمر، من جهة، في توسيع مجال ما يمكن تسميته بحوارٍ سياسي بين الطرفين حول القضايا الرئيسية في سوريا كمسألة التحوّل الديمقراطي وكذلك حول القضية الكردية في سوريا التي كانت نظرة المعارضة إليها، وإلى الآن، مع الأسف، قاصرة ومحمولة بترسبات رؤية النظام إلى الكرد وقضيتهم في سوريا؛ كما ساهم، من جهة ثانية، في تبيد الصورة المترسّخة في ذهن المعارضة عن الشعب الكردي في سوريا وحركته على أنّها موالية للنظام. وقد وسّعت هذه المرحلة العلاقة مع المعارضة السورية الداخلية، والتي تحوّلت، بعد سنواتٍ، إلى صيغة تحالفية تجسّدت في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (أكتوبر/تشرين الأوّل 2005)، الذي ضمّ جزءاً كبيراً من الحركة الوطنية الكردية متمثلاً في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا والجمهة الديمقراطية الكردية في سوريا، بالإضافة إلى التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا (بأحزابه الستة آنذاك)، ومنظمات حقوقية وشخصيات عامّة، والمنظمة الأثورية الديمقراطية التي انضمت إليه في 7 يناير/ كانون الثاني 2006.

## **انتفاضة 12 مارس/أذار 2004**

جاءت الانتفاضة التي انطلقت من حادثٍ في ملعب قامشلو لكرة القدم، في الثاني عشر من مارس/أذار 2004 وعمّت كامل المناطق



الكردية، والعاصمة دمشق وطلب كبرى مدن الشمال السوري، ودرجة القمع والعنف اللذين مارسهما النظام في مواجهتها لتُنذر بكسر معادلة النضال السلمي. لكن امتناع الطرف الكردي عن الانجرار إلى العنف وتمسكه بوسائل النضال السلمي قطع الطريق على محاولة النظام إظهار الانتفاضة السلمية وكأنها عصيانٌ مسلحٌ مدبّر ومخطّط له من الخارج. في الحقيقة، لم يُبادر الكرد إلى التحرك ضدّ النظام وإثما جاءت الانتفاضة كردّ فعلٍ على الممارسة القمعية التي استرخت دم الكرد واستفزّت مشاعره، لتتحوّل إلى رفضٍ جماعي من قبل الشعب الكردي لكامل السياسة الشوفينية الممنهجة للسلطة التي تمارسها منذ عقودٍ ضدّه والقائمة على إنكار وجوده والتنكّر لحقوقه وتنفيذ مشاريع عنصرية تستهدف وجوده وحملات تعريبه وتبعيئه وتجويعه وإذلاله.

يميل الاعتقاد إلى أنّ أحداث الملعب في قامشلو كانت مدبّرة بدفعٍ من النظام نظراً لحراجه موقفه على المستويين الدولي والإقليمي بعد إسقاط نظام صدام (أبريل/نيسان 2003) بتدخّل عسكريٍّ أمريكي، ومن ثمّ إقرار الدستور العراقي المؤقت الذي نصّ على الديمقراطية والحدّ الفدرالية المرعبتين للدول اللاديمقراطية والممرّكة المتاخمة للعراق، وتزايد النفوذ والدور الكرديين في دولة العراق الجديد، وتلاشي قدرة النظام السوري على التأثير لا في الملفّ الكردي في العراق فحسب، بل ومستقبل العراق بشكلٍ عام. كلّ هذا دفع بالنظام إلى هذا التحرك التصعيدي ضدّ الكرد في سوريا، سعياً إلى تحقيق بعض الأغراض، ربّما كان أهمّها، وفق نوايا النظام، توجيه ضربة استباقية للشعب الكردي في سوريا وقطع الطريق أمام إمكانية أن تفعل

الفدرالية المجاورة (في العراق) فعلها وأثرها الإيجابي في تحفيز الروح المعنوية للكرد في سوريا في نضالهم من أجل حقوقهم المشروعة؛ وكذلك تسعير الموقف الإقليمي المعادي للفدرالية

عبر الإيحاء بانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الداخلية للدول المجاورة للعراق والتي تنقسم كردستان، ودفع هذه الدول إلى تصعيد مساعيها لعرقلة المشروع الفدرالي.

إنّ كمية العنف المفرط التي أظهرها النظام في مواجهة المواطنين الكرد العزّل الذين استشهد العشرات منهم برصاص قواته من مدينة ديرك، مروراً بقامشلو، وصولاً إلى حلب وعفرين، وجرح العشرات، أُصيب بعضهم بحالات عجزٍ جسدي، بين 12 مارس/ آذار و16 مارس/ آذار 2004، وما تلا ذلك من حالات قتل لمواطنين كرد في مناسبات عدّة، مثل حادثة قتل ثلاثة شباب (محمد يحيى، محمد زكي رمضان، محمد محمود) في مدينة قامشلو في العشرين من مارس/ آذار 2008، ليلة عيد نوروز القومي، وكذلك حادثة إطلاق الرصاص على المحتفلين بعيد النوروز في مدينة الرقة، 12 مارس/ آذار 2010، والتي أسفرت عن مقتل شابّ وفتاة قاصر، بالإضافة إلى جرح عددٍ من المحتفلين، كل هذا أدى إلى تحوّل في صورة النظام في الوعي الجمعي الكردي من قانع للكرد إلى قاتل لهم.

عدا العنف المفرط الذي استخدمه النظام ضدّ الكرد، صعد من سياساته المعادية للشعب الكردي بقرارات ومراسيم تضعه تحت ضغطٍ إضافيٍّ شديد تدفعه إلى الهجرة عن مناطقه التاريخية، مثل المرسوم رقم (49) الذي صدر في 10 سبتمبر أيلول 2008، والذي اعتبر المناطق الكردية (محافظة الجزيرة بكامل مساحتها البالغة 23500 كم تقريباً، كوباني، عفرين) على نحوٍ استثنائيّ بأكملها مناطق حدودية، وبالتالي قيّد كافة أعمال التصرف بالملكية العقارية في البيع والشراء والرهن والإيجار، ومنع نقل أو تبديل أو اكتساب أيّ حق عيني عقاري، أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار. وقد طال المرسوم العقارات الزراعية والسكنية على حدّ سواء. وكانت من نتائج هذا المرسوم أن حدثت حركة هجرة مكثّفة من المناطق

الكردية، قدّرتها بعض المصادر بقرابة %40 من السكان الكردي في بعض المناطق، لكن في الحقيقة ليست هناك احصائيات موثوقة بهذا الشأن.

في الأيام والأشهر الأولى من إسقاط نظام صدام والموقف السلبي للغاية الذي كانت أمريكا وبعض حلفائها تظهره من النظام السوري، أثار جدلاً بين من كان يعتقد أنّ هذه التطوّرات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية السورية، في السنوات الثلاث الأولى من حكم الأسد الابن، سوف تدفع بالسلطة السورية إلى درجة معيّنة من الانفتاح على المطالب الكرديّة والتعاطي معها بجدية ومسؤولية أكبر، ومن كان يعتقد أنّ تلك التطورات - وبحكم تصلّب العقليّة السلطوية - ستدفع بالسلطة إلى التشدّد حيال هذه المطالب بخطابٍ قومويّ صديئ. والحال أنّ الأحداث رجّحت كفة رأي هؤلاء الأخيرين، وبالتالي توجّه المزيد من فئات الشعب الكردي إلى المواقف الأكثر تشدّداً من النظام.

بينما كانت أجواء الاحتقان هذه تسود في المناطق الكرديّة التي كانت تشعر بغبنٍ ومرارةٍ شديدين من جراء سياسيات النظام هذه، بدأت أحداث ما أطلق عليه لاحقاً مصطلح (الربيع العربي) أو ما يمكن تسميته في الحقيقة بحركات (الشعب يُريد إسقاط النظام) من مظاهرات تونس في 18 ديسمبر/ كانون الأوّل 2010 والتي أدّت إلى فرار الرئيس زين العابدين بن علي في يوم الجمعة 14 يناير/ كانون الثاني 2011 إلى السعودية، ثمّ اندلاع احتجاجات مصر في 25 يناير/ كانون الثاني 2011 والتي أدّت إلى تقديم الرئيس حسني مبارك استقالته في يوم الجمعة 11 فبراير/ شباط 2011، وبعد ذلك الاحتجاجات الشعبيّة في ليبيا التي بدأت في 15 فبراير/ شباط 2011، ثمّ سرعان ما تحوّلت إلى عصيان مسلّح شمل معظم البلاد حيث سقطت طرابلس العاصمة خلال يومي 21 و22 أغسطس / آب،

لتنتهي بمقتل الزعيم الليبي معمر القذافي في مدينة سرت، يوم 20 أكتوبر/ تشرين الأول.

خلال هذه الأحداث، كان يجري الحديث همساً وبخزٍ مشوٍ بالتمّتي حول إمكانية حدوث حراكٍ مشابهٍ في سوريا. لكن الرئيس السوري بشار الأسد، وفي مقابلة أجراها مع صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في أواخر شهر يناير/ كانون الثاني، استبعد أن تندلع احتجاجات مشابهة لما جرى في تونس ومصر في بلاده، معتبراً أنّ الوضع في سوريا أفضل، وكشف عن نيّته القيام بإصلاحاتٍ أوسع في بلاده.

بعد سِتّة عشر يوماً من استقالة حسني المبارك في يوم 27 فبراير/ شباط 2011، كتب بعض التلاميذ على جدار مدرستهم في درعا: إجاك (جاءك) الدور يا دكتور. في إشارة إلى الرئيس بشار الأسد. فقامت أجهزة الأمن باعتقال 18 طالباً من مدرسة " الاربعين ". جرت محاولات من قبل وجهاء المدينة للتوسط لدى الأجهزة الأمنية لإطلاق سراح الطلبة، لكنها لم تفلح في ذلك. يوم الأربعاء 16 مارس/ آذار، اعتصم نشطاء حقوقيون وسياسيون ومدنيون مع بعض أهالي المعتقلين في سوريا في ساحة المرجة قرب وزارة الداخلية وسط دمشق، فتدخّلت أجهزة الأمن وفردّت الاعتصام بالقوّة واعتقلت 12 شخصاً.

في يوم الجمعة 18 مارس / آذار 2011، بعد صلاة الجمعة، انطلقت مظاهرة حاشدة في مدينة درعا واجهتها قوى الأمن بإطلاق الرصاص الذي أدى إلى سقوط قتيلين. كانت تلك شرارة انطلاق المظاهرات في بلدات ومدن سورية أخرى.

حينما انطلقت هذه المظاهرات، عدا جوّ الاحتقان في الشارع الكردي جزّاء سياسات النظام والإحساس العميق بالغبن والظلم، خاصّة في السنوات الست التي تلت انتفاضة 12 مارس / آذار 2004، كان هناك معطيان مهمّان، يتمثّل الأوّل في برودة علاقة النظام مع

القوى الكردستانية في جنوب كردستان وتدّتي مستواها إلى أدنى حدّ، وخاصة مع الديمقراطي الكردستاني ؛ وتوتّر العلاقة مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي مع حزب الاتحاد الديمقراطي (ب ي د)، الذي كان يتعرّض لضغطٍ أمني شديد، وساهم هذان المعطيان في تشكيل عامل إضافي في تعبئة الوعي الجماهيري الكردي ضدّ النظام في سوريا.

خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار، كانت نواة منظمات شبابية قد تشكّلت في المناطق الكردية، مثل مجموعة Ciwanên Serhildanê أي (شباب الانتفاضة) في 20 فبراير/ شباط 2011. لم يتأثّر الكرد كثيراً عن المشاركة في الحراك السلمي، وذلك من خلال فئات شبابية وشخصيات من خارج الأطر الحزبية، فخرجت أوّل مظاهرة في مدينة قامشلو بعد أسبوعين فقط من مظاهرة درعا، في الأول من أبريل/ نيسان، وتزامنت معها مظاهرة أخرى في بلدة عامودا المجاورة. ومع استمرار الحراك تكاثرت المجموعات الشبابية بأسماء مختلفة منها: تجمع (سوا)، (أفاهي) أي " البناء"، تنسيقية عامودا، حركة الشباب الكرد، وغيرها العديد من المجموعات.

في البداية، اتّخذت الحركة الحزبية الكردية موقفاً حذراً وتباطأت في الانخراط في الحراك كأحزاب سياسية، رغم تباين مواقفها، بل ومارست الأحزاب ضغوطاً على التجمّعات والتنسيقيات الشبابية من أجل نفيها عن التظاهر. وريّما يكون مرّد ذلك إلى تجربة مارس / آذار 2004، وما حدث فيها من قمع وبطش ضدّ الكرد في مناطقهم دون أن يكون هناك أي تضامن جماهيري في المناطق غير الكردية من سوريا، كما أنّ الأحزاب لم تكن واثقة من إمكانية انتشار الحراك ليشمل كامل المساحة السورية.

وبخلاف الأحزاب، سارعت تجمّعات شبابية كردية للانضمام إلى فعاليات الحراك السلمية المتمثلة في المظاهرات الأسبوعية التي بدأت تنتشر، أسبوعاً بعد آخر، في معظم المدن والبلدات

السورية ولكن ظلّ القاسم المشترك بين جميع الأحزاب والحركات والتنظيمات والتنسيقيات الشبابية الكردية هو التمسك بسلمية الحراك ورفض الانجرار إلى عسكريته.

وصف باز علي بكاري، أحد النشطاء الشباب في بلدة عامودا عند انطلاق الحراك السلمي، العلاقة بين التنسيقيات الشبابية والأحزاب الكردية بأنها " لم تكن مثالية، وذلك ليس بسبب رفض أو معارضة الأحزاب للحراك الشعبي أو فكرة الانخراط فيه، لكن الاختلاف كان على شكل وتوقيت التحرك. لكن رغم السجلات التي استمرت لفترة أشهر، استمر الحراك وتشكلت ما سميت حينها بالتنسيقيات، وأصبح الحراك أمراً واقعاً، كان على الأحزاب الكردية القبول به، وبدأ التحرك على أساس ما يمكنني تسميته تهذيب الحراك، وبدأت طقات نقاش بين الأحزاب الكردية والتنسيقيات، أنتجت خروج الأحزاب والتنسيقيات بشكل مشترك في المظاهرات الأسبوعية، لكن لم يخلُ الأمر من خلافات حول بعض الشعارات، خاصة الشعارات الإسلامية التي كانت تمرّرها بعض التيارات الشبابية ذات الارتباط بالتيارات الإسلامية السورية، وأيضاً الخلافات كانت حول بعض الهتافات والشعارات التي كانت تطلق تماهياً مع الهتافات التي كانت تردّد في مظاهرات باقي المدن السورية، الأمر الذي اعتبرته الأحزاب الكردية لا تقدم القضية الكردية وحتى أن بعضها اعتبر ذلك غير لائق. فيما بعد، تشكّل المجلس الوطني الكردي، وبدأ ما يمكنني تسميته فرز وانفصال بين الأحزاب الكردية وجمهورها وبين التنسيقيات وجمهورها، وصلت إلى حدّ خروج مظاهرتين منفصلتين إحداهما للمجلس الوطني الكردي بصيغة كردية أكثر إن صح التعبير، وأخرى للتنسيقيات التي كانت تلتزم بشعارات وهتافات وأسماء الجُمع التي كانت يُتفق عليها وفق آليات محدّدة مع بقية التنسيقيات في المحافظات السورية. أيضاً لا يمكن إغفال نمو وتعاضم حضور حزب الاتحاد الديمقراطي ليشكل الكتلة الثالثة في

المدينة، والعلاقة مع التنسيقيات كان عنوانها العداوة، وشهدت المدينة خلافات وصلت إلى حدّ الاشتباك بالأيدي بين التنسيقيات ومناصريها من جهة وحزب الاتحاد الديمقراطي ومناصريه من جهة أخرى".

## المبادرة الكردية لحلّ الأزمة السورية

وإذا كانت الحركة الحزبية الكردية متردّدة في الانضمام إلى الحراك الشعبي، إلا أنّ أداءها السياسي كان مَبْشُراً في البداية. فقد حقّقت هذه الحركة خطوتين مهمّتين، تمثّلت الأولى في تحقيق اجماعٍ شبه تام عبر صيغة (أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا)، وهي صيغة مشتقّة من صيغة (مجموع الأحزاب الكردية)، رغم هلامية هذه الصيغة التي كانت مناسبة، وظهرت إبان انتفاضة مارس / آذار 2004، ولم تكن صيغة تحالفية قائمة على برنامجٍ سياسي وإطار تنظيمي مشتركين؛ في حين تمثّلت الخطوة الثانية بإطلاق مبادرة كردية للحلّ في سوريا، وذلك قبل مضيّ شهرين على بدء الحراك، في 11 مايو/ أيار 2011 تحت عنوان: مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحلّ الأزمة الراهنة في البلاد<sup>(4)</sup>. تكوّنت المبادرة من ثمانية بنود تمحورت حول تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل، والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل، والسماح للتيارات السياسية بمزاولة أنشطتها، وإلغاء كافة السياسات التمييزية، والمراسيم والتعاميم السرية المطبقة بحق الشعب الكردي، والدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل لإقرار صيغة مشروع دستور جديد، وحل القضية القومية للشعب الكردي حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار

4 - انظر نصّ المبادرة في الملاحق، ملحق (2).

وحدة البلاد، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية، وكذلك حماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

مثّلت البنود الواردة في هذه المبادرة مواقف ومحدّدات جوهرية ومتمّزة كان يمكن للحركة الوطنية الكردية في سوريا أن تجعل منها أساس مشروع وطني ديمقراطي سوري ومرتكزاً لمشروع حلّ للقضية الكردية في سوريا، وكان يمكن للحركة أن تتوّّد حوله في إطار سياسي جامع وتمثيلي يصبح الحامل لهذا المشروع ويضع استراتيجية للعمل على تحقيقه ويطرحه على النظام والمعارضة على السواء، والحفاظ على خصوصية الحركة الوطنية الكردية بكونها تمثّل شعباً له قضيّته التي تتجاوز مفهوم الصراع على السلطة بين نظامٍ متمسكٍ بها ومعارضةٍ تطمع في الظفر بها. خاصّة وأن أحزاب الحركة الوطنية الكردية الموقّعة على هذه المبادرة كانت تجتمع أسبوعياً لتنسيق المواقف وتبادل وجهات النظر. وقد عزّز مشاعر التفاؤل بالأداء السياسي الكردي تجاوز الأحزاب لإحجامها عن المشاركة في المظاهرات واتّخاذها القرار بالانضمام إلى هذه المظاهرات على نحوٍ مشترك، على أن يرفع كلّ طرفٍ أعلامه الحزبية بعد فشلها في الاتفاق على أعلامٍ محدّدة. والخلاف على الأعلام الحزبية هذه حال دون أن تتوّّد المظاهرة التي كانت الأحزاب الكردية قد اتّفقت على المشاركة فيها، حيث احتجّت قيادات من أحزاب كردية على رفع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) لأعلامه في المظاهرة، الأمر الذي أدّى إلى انقسامها إلى مظاهرتين، وكان ذلك أوّل انقسامٍ في صفوف الحركة الحزبية الكردية بعد اتّفاقها المشترك على مبادرة سياسية واحدة.



## اتّصالات النظام مع الحركة الكردية

منذ بداية انطلاق الحراك الشعبي في سوريا، أراد النظام تكرار تجربته مع الحركة الكردية في صراعه مع جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حينما عمد إلى تحييدها عن هذا الصراع، ولذلك حاول النظام فتح قنوات الاتّصال مع الحركة الكردية لدعوتها للقاء الرئيس السوري بشار الأسد. في البداية، كانت المحاولة عبر ضابطٍ كبيرٍ في الجيش السوري كان على علاقة شخصية قوية بالرئيس السوري، وطلب، عبر شخصيات كردية في دمشق، إيصال رسالة لقادة الحركة الكردية برغبة الرئيس السوري في اللقاء بهم، وكشف عن خطوات سيقدم عليها الرئيس تجاه الكرّد، ومنها مرسوم إعادة الجنسية للمجرّدين منها. لكنّ الرسالة لم تصل إلى الحركة الكردية.

حسب المعلومات، في يوم 22 مارس/ آذار عام 2011، اتّصلت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري في القصر الرئاسي مباشرة مع الراحل عبد الحميد درويش، من دون المرور عبر القنوات الأمنية أو السلطات المحلية في المحافظة، وعرضت المستشارية الرئاسية الاستعداد لتشكيل وفدٍ سيُدعى لمقابلة رئيس الجمهورية. من جهته، عاتب الراحل عبد الحميد درويش السلطات السورية على سياساتها تجاه الكرّد، وأشاد بخطوة الدعوة إلى لقاء رئيس الجمهورية.

مع خروج المظاهرة الأولى في مدينة قامشلو (1 أبريل/ نيسان 2011)، وجّه النظام دعوة إلى السيّدين الراحلين عبد الحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدّمي الكردي في سوريا، وعزيز داوود، سكرتير حزب المساواة الكردي في سوريا لزيارة دمشق ولقاء مسؤولين فيها، وذلك ضمن وفدٍ من الشخصيات العشائرية، إلّا أنّهما لم يلبيا تلك الدعوة والحضور ضمن وفدٍ عشائري وطالبا بأن

توجّه الدعوة إلى الحركة السياسية الكردية. وهذا ما تمّ بالفعل، إذ طلب محافظ الحسكة، في يوم 8 أبريل / نيسان 2011، أي بعد أسبوعٍ من خروج أوّل مظاهرة في المناطق الكردية، لقاء الأحزاب الكرديّة في مكتب مدير المنطقة العميد عبدالباسط الويس ( الذي انشقّ عن النظام لاحقاً، وانضم إلى صفوف المعارضة). وكان الرئيس السوري قد أصدر يوم 7 أبريل/ نيسان 2011 المرسوم التشريعي رقم 49 القاضي بإعادة الجنسية إلى المجرّدين منها<sup>(5)</sup>. وقد فسّر ذلك على أنّها خطوة ترغيبية تجاه الكرد لحتّهم على التفاهم مع النظام. في ذلك الاجتماع، نقل المحافظ دعوة رئيس الجمهورية للقاء قادة الأحزاب الكردية في دمشق خلال يومين، لكن الأحزاب الكردية رفضت الدعوة بعد مناقشتها في اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية.

وحول موقف الأحزاب من هذه الدعوة وكيفية التعامل معها واتّخاذ الموقف منها، هناك شيءٌ من التباين في روايات الفاعلين السياسيين الذين لعبوا أدواراً في تلك المرحلة. يقول فؤاد عليكو، السكرتير الأسبق لحزب يكتي الكردستاني، حول هذا الموضوع: "اجتمعنا في الساعة الواحدة ظهراً في مكتب مدير منطقة قامشلو، ومن القيادات الكردية التي حضرت هذا الاجتماع: فؤاد عليكو، عبدالحמיד درويش، عزيز داوود، سعود ملا، نصرالدين إبراهيم، خيرالدين مراد، صالح كدو... أبلغنا المحافظ بأنّه معنا 48 ساعة لتتخذ قرارنا حيث سيكون الرئيس بانتظارنا لاستقبالنا في دمشق، وسوف نرسل لكم طائرة. قررنا أن نعقد اجتماعاً للأحزاب في المساء. قبل الاجتماع العام للأحزاب، عقدنا اجتماعاً للجنة التنسيق التي كانت تجمع حزبنا يكتي وحزب آزادي وتيار المستقبل، وناقشنا الموضوع وكان قرار أحزابنا الثلاثة هو عدم تلبية الدعوة وعدم الذهاب إلى

---

5 - انظر نصّ المرسوم في الملاحق، ملحق (3).

دمشق. بعد ذلك ذهبنا إلى اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية، ودار نقاش مطوّل حول الموضوع لاتخاذ القرار بالذهاب للقاء الرئيس من عدمه، وفي النهاية، قال الراحل عبدالحميد درويش بأنّه سوف لن يكون من المجدي أن يذهب بعض ويمتنع بعض آخر، إمّا أن نذهب جميعاً أو لا نذهب، ولأننا بقينا مصرّين على عدم الذهاب، اتُّخذ القرار بالإجماع بعدم الذهاب للقاء الرئيس. أمّا سبب الامتناع عن الذهاب للقاء الرئيس، فكان مردها إلى تقديرنا بأنّ النظام السوري ليس أقوى من حسني مبارك، وأنّ موجة التغيير قادمة وقد بدأت، وأنّ النظام سوف يسقط، وبالتالي هو أرسل في طلبنا في الوقت الضائع، ونعتقد أنّه لا ينبغي علينا أن نحرق حركتنا، فقد انتهت ورقة النظام، فلنبقّ في صفوف المعارضة، والشباب نزلوا إلى الشارع، وسوف نلحق الضرر بأنفسنا في الشارع إذا ما لبينا الدعوة، وسوف يتجاوزنا الشباب، فالأفضل ألا نذهب. هكذا تمّ اتّخاذ القرار وقمنا بتبليغهم. في الاجتماع، لم تتمّ أي موافقة على الذهاب للقاء الرئيس". وحول تقييمه لقرار الحركة الكردية رفض دعوة اللقاء برئيس الجمهورية، يقول فؤاد عليكو: " اليوم، حينما ننظر إلى الحدث، طبعاً الوضع يختلف الآن عن تلك المرحلة، وحينما ننظر إلى ما آلت إليه اللوحة السورية، نقول لو أنّنا ذهبنا آنذاك للقاء رئيس الجمهورية ربما لم يكن موقفاً خاطئاً. لو أنّنا ذهبنا بموقفٍ وبرؤية واضحة وصحيحة لما كان ذلك نهاية الدنيا، كانت الثورة في بدايتها، ولكن المرحلة هكذا كانت، خاصّة كانت هناك تصريحات تصدر من أمريكا ودول أخرى توحى وكأنّ الأسد يقترب من نهايته، ولكن حينما تسألني اليوم إن كان ذلك الموقف خاطئاً، أقول أنّنا نناقش كلّ شيء في سياقه، ولذلك أقول أنّ الموقف في ذلك التوقيت لم يكن خاطئاً، وقد لاقى ترحيباً كبيراً في الشارع، ومورس ضغطٌ كبير على الحركة الكردية حول ضرورة توحيد صفوفها، ولذلك بدأنا بالمناقشات، وعلى هذا الأساس توصلت الحركة

الكردية تدريجياً، بحلول 14 مايو / أيار، حسبما أُنذِر، إلى موقف، ومن ضمنها حزب الاتحاد الديمقراطي، في اجتماعٍ في حيِّ هلالية، وأصدرت بياناً تؤكد فيه بأننا سنعمل جميعاً معاً من أجل تشكيل إطارٍ. وعلى هذا الأساس، وفي أعقاب ذلك البيان، بدأنا بالحوارات، وتمَّ في النهاية تأسيس المجلس الوطني الكردي".

حسب مصادر أخرى مطلّعة على لقاءات الأحزاب آنذاك، في اجتماع الأحزاب، وافق الجميع على تلبية دعوة الرئيس، لكن بشار أمين الذي كان يمثّل حزب آزادي في الاجتماعات، طلب مهلة ثمانى وأربعين ساعة ريثما يبلغ سكرتير حزبه آنذاك - مصطفى جمعة - لكي يلتحق بوفد الأحزاب الذي كان من المقرّر أن يسافر إلى دمشق، وأن يمثّل فيه الأحزاب بسكرتير كلِّ حزب.

وخلال هذه المدّة تسرّب قرار الأحزاب إلى الشارع، فحدثت ردود أفعال من التنسيقيات الشبابية وكذلك من كوادِر وقواعد الأحزاب تعارض الفرار، فتراجعت أحزاب يكتي، وآزادي والبارتي - جناح عبدالحكيم بشار، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأحزاب عن الفرار في اجتماعها". لكنّ بشار أمين، عضو المكتب السياسي لحزب آزادي الكردي آنذاك، وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا، الآن، له رواية مختلفة، ويقول: " هذه المعلومات يشوبها شيء من الخطأ. مصطفى جمعة كان في السجن آنذاك، وكنْتُ أمثّل آزادي كاملاً، كان خيرالدين مراد سكرتيراً للحزب آنذاك، وكان خيرالدين مراد في النروج آنذاك، ومصطفى جمعة في السجن، وكما كان معلوماً، في السابق، كان لدينا في الحزب مكتب سكرتاريا، وعلى الرغم من أنّه كان قد أُلغي رسمياً، إلاّ أنّه كان قد بقي بشكلٍ تقليدي، وكان مكتب السكرتاريا يضمّ خيرالدين مراد ومصطفى جمعة وأنا (بشار أمين)، وفي غيابهما، كنْتُ أدير العمل، وحينذاك كان حزب آزادي لا يزال موثداً. في الاجتماع، تمت الموافقة، وقالوا أنّ هناك دعوة موجّهة، وبالاسم، وتمَّ تحديد اسم من كلِّ حزب، وعن حزب آزادي،

كان اسمي وارداً في الدعوة. في الحقيقة، وافق الجميع في تلك الليلة على الذهاب، فقلتُ لهم بأنني من الناحية المبدئية مع الذهاب إلى لقاء الرئيس، ولكنني لسْتُ سكرتير الحزب، وسأعقد اجتماعاً لرفاقي، لقيادة حزبي، وامنحونا مهلة وسأردّ لكم الجواب قريباً. وبالفعل عقدنا اجتماعاً، وقال رفاقي بأنهم غير موافقين على الذهاب إلى دمشق، ولا نرى أنّ الذهاب موقفٌ صحيح، ليس لأننا نرفض دعوة الرئيس بشار الأسد، وإنما لأن ظروفها غير مناسبة. نحن اتّخذنا هذا الموقف. بعد حزبنا، اتّخذ رفاق يكيّتي أيضاً الموقف، ومن ثمّ رفاق البارتي أيضاً اتّخذوا نفس الموقف. حينما حضرنا إلى الاجتماع، وأعلننا نحن الأحزاب الثلاثة عن موقفنا، قال الأستاذ المرحوم عبدالحميد درويش بأنهم أيضاً معنا في هذا الموقف وسوف لن يذهبوا لأنّه لا جدوى من الذهاب. هكذا سارت الأمور، وبشأن الذهاب إلى دمشق، لم يقل النظام أيضاً بأنّه لا مشكلة في حضور بعض الأطراف وبأنّه سوف يدعو آخرين بدلاً عنهم، وإنّما كان النظام أيضاً يريد أن يكون الجميع متّفقين على الذهاب إلى دمشق، ولذلك قالوا، آنذاك، بأنّ الذهاب للقاء الرئيس قد أُجّل، ولم يقولوا بأنّه قد ألغي. وقلنا لا بأس إذا كان قد أُجّل، سوف نستفسر على نحو أفضل، ونُجري مزيداً من الحوارات. بالنسبة إلى الذهاب إلى دمشق، قبل الأزمة، قبل هذا الوضع، كان الذهاب للقاء الرئيس مختلفاً عن اللقاء به أثناء الأزمة. بالنسبة إلينا، الآن أيضاً لا نرى بأنّ موقفنا آنذاك كان خاطئاً".

خيرالدين مراد، سكرتير حزب آزادي الكردي في تلك المرحلة (قبل أن يتعرّض الحزب للانقسام) تحدث عن تلك المرحلة وقال: " بذلك التاريخ كنتُ في النزويج... سمعتُ خبر عدم الاستجابة للدعوة من الإعلام.. في حينها.. والآن.. كان من الأفضل الاستجابة للدعوة لسماع ما تطرحه الجهة الداعية، والتعبير عن الرؤية الكردية لأعلى سلطة في النظام.. وكانت برأيي فرصة جيّدة لبدء حوارٍ مباشر بشأن القضية الكردية".

بعد رفض هذه الدعوة، أعلنت أحزاب الحركة الوطنية الكردية عن مبادرتها لحلّ الأزمة في سوريا. وفي أعقاب هذه المبادرة، عاود النظام الاتّصال مع الحركة الكردية ووجّه دعوة أخرى لها عبر وسيط، وذلك في 6 يونيو /حزيران 2011، ولم تستجب لها الأحزاب الكردية مرّة أخرى.

وحول مجمل محاولات السلطة للتواصل مع الحركة الكردية وردود الحركة، تحدّث نصرالدين ابراهيم، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، بالتفصيل: " بتاريخ 21 مارس/ آذار 2011، حضر وفد حكومي سوري برئاسة اللواء نجيب معذى سلوم، محافظ الحسكة، إلى موقع احتفالات عيد نوروز في دريچك/تربسبي، لتقديم التهاني، واستقبل من قبل وفدٍ من الأحزاب الكردية برئاسة نصرالدين إبراهيم، وعيسى حسو، وعبدالحكيم بشار. وقد ألقى نصرالدين إبراهيم كلمة ترحيبية، قال فيها: " إنّ الكرد جزء أصيل من هذا الفسيفساء الجميل في سوريا، وهذا التنوّع يعطي لبلدنا رونقاً وجمالاً مثل لوحة فنية متعدّدة الألوان والأشكال، والجميع في هذا البلد ركّاب سفينة واحدة، وإنّ قضايانا تُحلّ في العاصمة دمشق بالحوار وبروح الأخوة والتفاهم ". بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2011، استقبل الرئيس بشار الأسد عدداً من الفعاليات الاجتماعية في محافظة الحسكة، وهنأ الأسد أهالي المحافظة بعيد نوروز، ووجّه التحية لأهالي الحسكة لما أسماه دورهم الوطني الذي تثبته الأحداث يومياً، وقد اعتذر السيّدان عبدالحميد درويش، وعزيز داوود عن الانضمام إلى الوفد، لأنّهما رفضا أن يكونا جزءاً من فعاليات، وأرادا أن توجّه الدعوة إلى الحركة الكردية. في يوم 12 أبريل/نيسان 2011، قال عبدالحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، في مقابلة تلفزيونية: "أنا، مرّة أخرى، أناشد السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد أن يدعو إلى مؤتمر للحوار ومن خلاله إلى مؤتمر وطني عام، فإنّ ذلك وحده هو الطريق في هذه المرحلة

لتسوية أوضاع البلاد... إنني أرى بأن المؤتمر الوطني هو الحل الوحيد والحل الأمثل في هذه المرحلة". بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2011، أصدرت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا بلاغاً ورد في بنده الثالث: "إن الخيار الأفضل هو شروع السيد رئيس الجمهورية بعقد مؤتمر وطني شامل دون استثناء أو إقصاء لأحد، وذلك بهدف فتح صفحة جديدة في حياة البلاد عنوانها الحوار والإصغاء إلى الرأي والرأي الآخر بشفافية، للخروج بآليات عمل وجدول زمني محدد يضمن إلغاء مفاعيل ونمطية حكم الحزب الواحد، وصياغة مشروع دستور جديد لعرضه على الاستفتاء".

في أوائل يونيو/حزيران 2011، اتصل القصر الجمهوري مع نصرالدين إبراهيم، سكرتير (البارتي) وأبلغه بمبادرة سورية تتضمن لقاء رئيس الجمهورية مع سكرتيري أحزاب الحركة الوطنية الكردية. بتاريخ 3 يونيو/حزيران 2011، وافقت أحزاب الحركة على لقاء الرئيس السوري، وقد أكد على هذه الموافقة فؤاد عليكو، عضو المكتب السياسي لحزب يكتي الكردي، في اتصالٍ مع قناة العربية، في اليوم نفسه، إذ قال: "نعم، أوكد أنّ هناك دعوة للأحزاب الكردية للقاء سيادة الرئيس في دمشق. أعلننا عن ردنا على هذه الدعوة. حسب ما أبلغنا المحافظ، اللقاء سيتم غداً، ولكن الحركة الكردية اجتمعت وأكدت أن مبدأ الحوار غير مرفوض لدى الحركة، لكن هذا اللقاء بحاجة إلى عدة أيام (يوميين أو ثلاثة) لتحضيرات مناسبة لهذا اللقاء. سوف يلتقي رؤساء هذه الأحزاب مع قيادات أحزابها لوضعها بالصورة، لكن من حيث المبدأ تمت الموافقة من قبل هذه الأحزاب للقاء سيادة الرئيس. نحن كأحزاب كردية لدينا مبادرة لحلّ الأزمة السياسية الراهنة، وتتضمن نقاط هامة كخارطة طريق يمكن الارتكاز عليها. خلال لقائنا مع سيادة الرئيس، سوف نطرح المبادرة".

في 5 يونيو/حزيران 2011، أصدر زردشت محمد، الناطق الرسمي

باسم حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)، بياناً، قال فيه: "إننا نؤكدُ بأن لا حوارَ قبل الوقف الفوري لأعمال القمع بحق المتظاهرين السلميين وسحبِ الجيش من المدن وفك الحصار عن المدن والبلدات المحاصرة وضمان حرية التظاهر السلمي الذي يبقى المدخل للحوار الوطني العام، الجاد والشامل". في يوم 7 يونيو/حزيران 2011، أصدرت لجنة التنسيق الكردية، المكوّنة من ثلاثة أحزاب وهي حزب آزادي الكردي في سوريا، وتيار المستقبل الكردي في سوريا، وحزب يكي تي الكردي في سوريا، بياناً (بشأن دعوة اللقاء مع سيادة رئيس الجمهورية)، جاء فيه: "... إن أحزابنا السياسية في لجنة التنسيق الكردية، في الوقت الذي لا ترفض مبدأ الحوار لأنه لغة العصر والاحتكام إلى العقل والحكمة في معالجة القضايا والمسائل المختلف عليها، وترى أنه لا يمكن لأي لقاء أو حوار أن يكون مثمراً ونزيف الدم مستمر في المدن والبلدات السورية، فوقف القتل والعنف وتحت أية ذريعة كانت والسماح للناس بالاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم بحرية دون تدخل من الأجهزة الأمنية برأينا تعتبر مقدمة ضرورية وأساسية لإنجاح أي لقاء وطني لمعالجة الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد. وكون الأزمة عامة في البلاد، لذا يقتضي أن يكون الحوار عاماً وشاملاً لكلّ مكوّنات المعارضة السياسية عبر مؤتمر للحوار الوطني بمختلف فئاته وشرائحه ودون إقصاء لأحد، على أن يتم القبول بمبدأ صياغة جديدة لدستور عصري للبلاد خال من أي امتياز لأيّ جهة كانت حزبية أو قومية، والاعتراف الصريح بالتعددية السياسية والقومية، فإنّنا في لجنة التنسيق الكردية نعتذر عن تلبية الدعوة للاعتبارات المذكورة أعلاه".

بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2011، تراجعت السلطات السورية عن فكرة اللقاء مع الأحزاب الكردية. وفي اليوم نفسه، 8 يونيو/حزيران 2011، أصدرت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا بياناً مقتضباً، أكّدت فيه أنّها كانت قد وافقت على مبادرة لقاء الرئيس: "لا يخفى على



أحد خطورة الأزمة الوطنية التي تمرّ بها البلاد، وهذا ما حمل أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا على بذل ما أمكنها من جهد لتجاوز هذه الأزمة من خلال المبادرة التي أطلقتها في أواسط نيسان المنصرم. وفي هذا المسعى، وافقت أحزاب الحركة على مبادرة اللقاء مع السيد رئيس الجمهورية بهدف المساهمة في إيجاد مخرج سياسي للأزمة المتفاقمة التي تشهدها البلاد وإنها لا تزال تتطلع إلى توفر ظروف أكثر ملائمة لمثل هذا اللقاء".

نصرالدين إبراهيم قال أيضاً: " في الحقيقة، إنّ فشل المبادرة كان بسبب تغيير موقف السيّد عبدالحكيم بشار، ومن ثمّ عبدالحميد درويش، بعد موافقة جميع الأحزاب على اللقاء، وأنّ التصريحات والبيانات الأخرى الراضة كانت عبارة عن تسجيل موقف وتحصيل حاصل".

### وفد من المثقفين الكرد يلتقي الأسد

تحدّث الدكتور آزاد أحمد علي عن دعوة من قبل محافظ الحسكة آنذاك، اللواء معذّي نجيب سلوم للقاء رئيس الجمهورية، والتي اعتذر عن عدم تلبّيها، قبل أن يتمّ لاحقاً تشكيل وفد من ستّة أشخاص، اتّفقوا على أن يرأسه الدكتور آزاد، والذي التقى الرئيس السوري يوم 11 أيلول 2011، بعد أنّ صاغ مذكرة مطالب تضمّنت:

- 1 - وقف العمل العسكري ضد المتظاهرين.

2 - الحوار كمدخل للحل.

3 - الاعتراف باللغة الكوردية وتعليمها في المدارس.

4 - منح الجنسية للمكتومين.

5 - تأجيل القروض الزراعية.

يسرد الدكتور أزيد بعض تفاصيل اللقاء الذي جرى في القصر الجمهوري مع الرئيس، فيقول: "أجلسني بجواره حسب البرتوكول كرئيس لوفد (المثقفين الكورد) المفترض، واجتمع معنا لوحده وطلب مني الحديث. فاجأته بالقول: إن مشكلة دولة سوريا لم تبدأ معك ولا مع والدك وإنما عندما تم استيراد ملك لحكمها من الجزيرة العربية. فلم يستوعب الفكرة وطلب مني تكرارها، فشرحتها له بالتفصيل. ثم فاجأنا بأن تحدث ليس كرئيس دولة سوريا، بل كمفاوض بتعايير (نحن وأنتم). بعدها طلبت منه بدقة وتاماً: أن يعرف على ما يحدث بالضبط في الشارع السوري، ووقف الحل العسكري، فرفض بقوة وتهذيب قائلاً: هذه شغلتنا... أما أنتم فابحثوا عن حقوقكم ومطالبكم".

ويضيف أنّ الرئيس "ركّز على ضرورة إعطاء حقوق للكورد الذين ظلموا. وتلخصت رؤيته بالسماح بتعليم اللغة الكوردية، الانخراط في السلك العسكري وتسليم الكورد قيادات عسكرية. وكذلك منح وزارتين للكورد. وعندما أطلت الصمت، قال: "سنمنحكم أربع وزارات".

وكشف الدكتور أزيد بأنّه اقترح على الرئيس "إصدار مرسوم أو سن قانون لتعلم اللغة الكوردية. فرحب بالفكرة، وطلب منا صياغة مسودة المرسوم. حملت هذه الفكرة لاحقاً لعدد من القيادات الكوردية بعد العودة، واقترحت أن يحيل الملف الى حقوقيين كورد لمتابعته، لكنهم قالوا: إنّ بشار ماضي خلال عدة أشهر فلا توجع رأسك". ثم طالبت بالحوار مع المعارضة، وإجراء الانتخابات البلدية القادمة في جو ديمقراطي، ولتستلم المعارضة البلديات كتجربة. لكنه رفض فكرتي الحوار والانتخابات البلدية الديمقراطية. وبعد أن خاطبنا كمفكرين ومثقفين كورد واستنتجت درجة رهانه، بينت له أننا لا نمثل سوى أنفسنا، ويمكن له أن يجتمع مع الأحزاب الكردية السورية ويتفقوا على صيغة سياسية مشتركة، لكنه رفض وقال:

دعهم يذهبوا الى حسن عبدالعظيم. وحتى الآن، لا أدري ما إذا كان ذلك المقترح من باب السخرية أم كانت خطة مرسومة. ثم أدت الجلسة وأعطيت الحديث للمرحوم سليمان سليم (عضو الوفد)، فشرح الوضع الزراعي بإسهاب وطلب تأجيل قروض المصرف الزراعي المتراكمة على المزارعين، فوافق بشار ووفى بوعده. مهما يكن وباختصار، فقد تبين لي أنهم في مؤسسة الحكم بقيادة بشار الأسد كانوا متفقين على السير بالحلّ العسكري، ولا حلول وسط ولا حوار، لأنه أكد أكثر من مرة: على الأكراد أن يكونوا معنا أو مع الأخوان المسلمين... وتبيّن أنّّه على إطلاع تامّ بما يحدث في الشارع، وأنه قد قرر السير في خطته، ولم يكن يعطي قيمة وثقل للمعارضة، وكان همه كسب الكورد...".

من خلال قراءتي لشهادات القيادة التي كانت مشاركة في أحداث تلك المرحلة، وكذلك الشخصيات التي لعبت أدواراً فيها، والمعلومات التي توفّرت لديّ من مصادر مختلفة، وتحليل تلك المعلومات، أعتقد أنّ عوامل داخلية وخارجية تدخّلت في صنع القرار بشأن تعاطي قيادة الأحزاب الكردية مع دعوتها للقاء رئيس الجمهورية. إذا كانت هناك تيارات داخل السلطة لم تنشأ أن يأخذ التعامل السياسي مع القضية الكردية والحركة السياسية الكردية مساره، وجهدت لكي يكون هذا التعامل أمنياً أو لا يكون، وكانت هذه التيارات مع قيادات بارزة في الحركة آنذاك، التقت ببعضها دون الإعلان عنها. كما أنّ أطراف وجهات من خارج سوريا لم تنشأ أن تنشقّ الحركة الكردية طريقها على نحوٍ مستقلّ وأرادت أن تستخدم هذه الحركة كورقة بيدها واستخدامها لحساباتها في المنطقة. إضافة إلى أنّ الشخصيات القيادية التي كانت تتصدّر المشهد لم تكن قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية لسلب القرار الكردي السوري المستقلّ.

# من مساعي الوحدة إلى الانقسام

## مساعي عقد المؤتمر الوطني الكردي

خلال الاجتماعات الأسبوعية التي كانت تعقدها أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا، في أعقاب اتّفاقها على مبادرة مشتركة لحلّ الأزمة السورية، توافقت تلك الأحزاب على العمل معاً من أجل تشكيل إطار مشترك يوّد صفوفها ورؤيتها السياسية، فطُرحت فكرة عقد مؤتمر وطني كردي يضم هذه الأحزاب بهدف تشكيل هذا الإطار السياسي المرجعي والتنظيمي الذي يمثلها مجتمعاً. لاقت الفكرة القبول من لدن جميع الأحزاب المشاركة في الاجتماعات، إلا أن مسألة تمثيل الأحزاب في المؤتمر أصبحت محطّ خلافٍ. ففي الوقت الذي كانت هناك أحزاب لها حضور تنظيمي وجماهيري واسع ويشمل كلّ المناطق الكردية والمدن التي فيها تواجدٌ كردي، كانت هناك أحزاب هزيلة وصغيرة تنظيمياً ومفتقرة للقاعدة الشعبية ومحلية ينحصر تواجدها الهزيل في رقعة جغرافية محدودة لا تتجاوز أحياناً مدينة أو بلدة، مقابل غياب شبه تام في

مناطق كردية كبيرة. طرح حزب الاتحاد الديمقراطي أن يتمثل في المؤتمر بأربع حصص نظراً لحجمه التنظيمي وتعدد تشكيلاته التنظيمية، وطالب بأن يكون له 32 مندوباً من أصل 158 مندوباً في المؤتمر، لكن الأحزاب الأخرى مجتمعة رفضت هذا الطلب، وأصرت أن تكون حصص الأحزاب متماثلة، بحيث يتمثل كل حزب بثمانية مندوبين في المؤتمر بغض النظر عن حجمه. والغريب في الأمر أنّ الأحزاب الكبيرة والصغيرة توّدت في موقفها الرافض لطلب الاتحاد الديمقراطي. في الحقيقة، لم يكن طلب التمثيل النسبي في المؤتمر هو الخطأ، وإنما المساواة بين حجم التمثيل للأحزاب. وحتى الآن، ليس مفهوماً موقف الأحزاب الكبيرة، عدا الاتحاد الديمقراطي، التي أصرت على مساواة تمثيلها بتمثيل أحزاب كانت مجهرية وأصبحت أكثر هزلاً بعد تشكيل المجلس الوطني الكردي. وفي مسعى لتجاوز عقدة الخلاف على التمثيل، تمّ تقديم مقترح بأن يتمثل حزب الاتحاد أسوة بغيره من الأحزاب بثمانية مندوبين، على أن تتمثل تشكيلاته الثلاثة الأخرى باثني عشر مندوباً، بواقع أربعة مندوبين لكل تشكيل. قبل حزب الاتحاد الديمقراطي هذا المقترح، ولكن الأحزاب الأخرى رفضته، فغادر وفد الاتحاد الاجتماعات ولم يعد إليها، ليكون ذلك إيذاناً بالانقسام والتخندق في صفوف الحركة الكردية في سوريا.

حول موقف حزب الاتحاد الديمقراطي من المشاركة في المؤتمر الوطني، وبالتالي المجلس الوطني الكردي، يورد أدار خليل، عضو هيئة الرئاسة المشتركة للحزب، في كتابه المعنون (صفحات من ثورة الشعب في روجآفا)، ما يلي: " كانت عمليات التحضير لتشكيل المجلس الوطني الكردي تسير بشكلٍ مكثّف، وتمّ عقد اجتماعات عديدة للأحزاب الكردية، التي قالت لنا حرفياً: يجب أن يتمّ تمثيلكم مثل أي حزبٍ آخر، فقبلنا بذلك على أن يتمّ تمثيل مؤسسة عوائل الشهداء واتحاد ستار النسائي كل منهما على حدا، مثلها مثل أي

حزب آخر، فرفضوا وقالوا أنّ التنظيمين هما جزء من حزب الاتحاد الديمقراطي، مع العلم أنّ حجم وعدد عضوات منظمة اتحاد ستار لوحدها أكثر بكثير من أعضاء أحزابهم مجتمعةً، وهو تنظيم مستقلّ عن حزب الاتحاد الديمقراطي، والأمر ينطبق على مؤسسة عوائل الشهداء. أثناء التحضير لتأسيس المجلس الوطني الكردي، أرسلت منظمة اتحاد ستار كتاباً إلى اللجنة التحضيرية للمجلس وباركت في كتابها تلك الخطوة وطلبت من اللجنة قبول تمثيل المنظمة في المجلس، لكنّ الكتاب قوبل بالرفض من قبل اللجنة، وكان السيد صالح مسلم ضمن اللجنة التحضيرية تلك.

بعد أن رفضت اللجنة التحضيرية تمثيل اتحاد ستار في المجلس، عقدتُ اجتماعاً في منزل الدكتور حزني حاجو بمدينة قامشلو، ضمّ العديد من الأطباء والمثقفين، وبعد مناقشات مستفيضة بشأن آخر المستجدات والحديث حول مشروع المجلس الوطني الكردي، تقدم المشاركون باقتراح في الاجتماع يتملّ بأن يقبل بدخول المجلس مهما كانت الشروط المطروحة والظروف المرافقة لعملية الانضمام، وبطبيعة الحال كان ردي هو أنني لو حدي لا أستطيع اتخاذ القرار، لكني وعدتهم بإيصال رأيهم ومقترحهم لإدارة حركتنا في روجآفا، وأن أسعى للتأثير على القرار بحيث يتم قبول المقترح.

بعد ذلك قمنا بعقد اجتماع للهيئة القيادية للحركة والحزب وطرحنا الفكرة، وفي النتيجة تمّ اتخاذ القرار بالقبول بدخول المجلس مهما كان الوضع، وذهب السيد صالح مسلم، وكان عضواً في اللجنة التحضيرية، إلى المجلس وأعلمهم بقرارنا، وكانت المفاجأة أنّهم قالوا له نحتاج إلى مهلة كي ندرس المسألة، وبعد عدة أيام وأثناء اجتماع اللجنة التحضيرية أعلنوا عن موقفهم النهائي، والتمثل برفض مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي في المجلس المزمع تشكيله" (6).

---

(6). أدار خليل، صفحات من ثورة الشعب في روجآفا، دار الشهيد هر كول للطباعة والنشر، 2017، ص110-109.

## المجلس الوطني الكردي في سوريا

واصلت الأحزاب الأخرى جهودها لعقد المؤتمر الوطني الذي التأم في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، بحضور 254 مندوباً، منهم 100 مندوب عن الأحزاب الكردية العشرة المشاركة، فيما توزّع 154 مندوباً على مجموعات شبابية ونسائية، إضافة إلى شخصيات كردية مستقلة، وأسفر عن ولادة المجلس الوطني الكردي في سوريا ENKS، الذي ضمّ مجموع أحزاب الحركة الوطنية الكردية باستثناء الاتحاد الديمقراطي PYD، وتيار المستقبل الكردي.

أنهى المؤتمر أعماله يوم السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول وأصدر بياناً ختامياً لأعماله يوم الثامن والعشرين منه. عُقد مؤتمر المجلس الوطني الكردي تحت عدّة شعارات، منها: بناء دولة ديمقراطية برلمانية تعددية تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي، والاعتراف الدستوري به كمكون رئيسي في البلاد. أكد المجلس في بيانه الختامي على "أنّ إنهاء الأزمة في البلاد يمر من خلال تغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنية التنظيمية والسياسية والفكرية وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية وعلى أساس اللامركزية السياسية". ودعا إلى "الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد". اعتبر المجلس نفسه جزءاً من المعارضة الوطنية السورية، وبخصوص الموقف من الحوار مع النظام، رأى المؤتمر "ضرورة عدم القيام بإجراء أي حوار مع السلطة بشكل منفرد". كما اتخذ قراراً حول "حل جميع الأطر الكردية التي تنضوي تحتها الأحزاب المشاركة في المؤتمر ( الجبهة - التحالف - التنسيق - المجلس السياسي.. ) واعتبر المؤتمر مجلساً وطنياً كردياً". كما

انتخب المؤتمر هيئة تنفيذية تضم 45 عضواً وتم تكليفها " السعي لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية السورية، كون التوحيد هذا يشكل عاملاً هاماً في ترجيح موازين القوى لصالح الثورة السلمية للشعب السوري وتحقيق مطالبه المشروعة".

شكّل تأسيس المجلس الوطني الكردي من دون حزب الاتحاد الديمقراطي (الذي سيشكّل بدوره، لاحقاً، مجلس غرب كردستان) بداية الانقسام في صفّ الحركة الوطنية الكردية بعد أن كانت بوادر الوحدة وآمالها تلوح في الأفق.

ومع ذلك، شكّل الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني خطوة سياسية هامة على الساحة الوطنية الكردية في تلك الظروف، وكان المطلوب منه إنجاز مهمتين أوليتين، وهما:

أولاً: صياغة مشروع وطني كردي قائم على رؤية سياسية واضحة ومتكاملة تتمثل في تصوّر سياسي لوضع الشعب الكردي في مرحلة ما بعد التغيير الذي نَشُدّه المؤتمر يركّز أساساً وقبل كل شيء في انتزاع حقّ الشعب الكردي في إدارة شؤونه بنفسه في ظلّ علاقة دستورية واضحة مع النظام السياسي الذي طالب المؤتمر بأن يكون لا مركزياً، وليس فقط السعي للاعتراف.

بخصوصيته القومية وما يحمله هذا المفهوم من نزعة ثقافية تطغى غالباً على الطابع الجوهري للقضية الكردية ألا وهو الطابع السياسي.

ثانياً: وضع استراتيجية مفضّلة للعمل على تطبيق هذا المشروع. ولا بدّ أن يكون حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية هو استكمال بناء وحدة الصفّ الوطني الكردي، هذه الوحدة التي لا يتحقّق من دونها بناء الإطار التمثيلي المرجعي الوطني الجامع الذي لا يمثّل مطلباً طوباوياً وإتّماً هدفاً استراتيجياً.

لكنّ الأمر المؤسف هو أنّ المجلس لم يتصدّى لهاتين المهمتين.



## مجلس الشعب لغرب كردستان

على إثر افتراقه عن مسار عقد المؤتمر الوطني إلى جانب الأحزاب التي سارت في هذا المسار وصولاً إلى تشكيل المجلس الوطني الكردي، خطّ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) طريقه الخاص نحو تشكيل إطارٍ موازٍ للمجلس. لجأ حزب الاتحاد الديمقراطي إلى تنظيم انتخابات شعبية للانتخاب مندوبين من عموم المناطق الكردية ومناطق تواجد الكرد وفي المهجر، للمشاركة في اجتماع (مجلس الشعب لغرب كردستان). تمّ انتخاب 359 مندوباً، حضر منهم 335 مندوباً الاجتماع التأسيسي الذي عُقد بعد أقلّ من شهرين على تأسيس المجلس الوطني، في قرية (تل جمان)، التابعة لمنطقة ديرك، تحت شعار: اتحاد شعوب غربي كردستان ضمانة للحرية والديمقراطية. وتوّج بتشكيل (مجلس الشعب لغرب كردستان) في 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2011. انتخب الاجتماع رئاسة مشتركة للمجلس من الجنسين، تكوّنت من عبدالسلام أحمد وسينم محمد. في بيانه الختامي، وبشأن حلّ القضية الكردية في سوريا، "أكد المؤتمر على اعتماد الحل الديمقراطي المستند إلى بناء وطن مشترك وأمة ديمقراطية بضمانات دستورية أساساً، بالاعتماد على نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعني في جوهرها بناءً ذاتياً للمجتمع بعيداً عن هيمنة مؤسسة الدولة وتأثيراتها وفق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، واعتبر أن هذا النموذج هو النموذج الأمثل القادر على حل كل مشاكل سوريا". وعلى غرار المجلس الوطني الكردي، دعا مجلس الشعب لغرب كردستان إلى العمل من أجل الوصول إلى صيغة وحدوية ديمقراطية مبدئية بين مختلف مكونات المعارضة من دون إقصاءٍ أو إنكارٍ، وعلى قواعد رفض التدخل الخارجي ونبذ العنف والطائفية.

بشأن العلاقة بين الأطراف السياسية الكردية في سوريا، "دعا

المؤتمر للعمل على وحدة الصف الكردي وجمع شمل الحراك السياسي الكردي في غرب كردستان بمختلف توجهاته في أطر جبهوية وتحالفية، مندداً في نفس الوقت بالمحاولات التي استهدفت وحدة الصف الكردي في غرب كردستان وعملت على نشئته خدمة لأجندات معادية ورؤى مصلحة حزبية ضيقة"، وذلك بخلاف المجلس الوطني الكردي الذي لم يشر في بيان أعمال مؤتمره إلى مسألة وحدة الصف مع الأطراف الأخرى خارج المجلس.

صادق مؤتمر المجلس على ميثاق حركة المجتمع الديمقراطي لغرب كردستان TEV-DEM وميثاق مجلس شعب غرب كردستان، كما انتخب مجلساً دائماً مؤلفاً من ثلاثة وستين شخصاً بالإضافة إلى رئيسي المجلس وأعضاء ديوان الرئاسة، واللجنة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي لغرب كردستان TEV-DEM، وأعضاء هيئة المحكمة الشعبية العليا، واللجنة العليا للانتخابات.

كان من أبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر قراراً بلمح إلى تنظيم قوات عسكرية، وهو "الالتزام بمبدأ الدفاع الذاتي المشروع كوسيلة لحماية الشعب الكردي ومكتسباته، ولجوء شعبنا إلى تنظيم نفسه على هذا الأساس، إذ أنه يعتبر حقاً مشروعاً لا يتنافى مع المواثيق والمعاهدات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان".

ولكن بخلاف المجلس الوطني الذي أكد في مؤتمره التأسيسي على "ضرورة عدم القيام بإجراء أي حوار مع السلطة بشكل منفرد"، أكد مؤتمر مجلس الشعب لغرب كردستان على "ضرورة استثمار أي فرصة تعتمد الخيار السلمي والحوار قد تجنب البلاد الدخول في متاهة الحرب الأهلية". ولم تكن هذه إشارة إلى استعداد المجلس الوليد للقاء بالسلطة والتحاوّر معها، بل كانت في الحقيقة تعبيراً عن المساعي التي كانت تُبذل بالفعل من أجل فتح أبواب النظام، المتردّد في البداية، إن لم نقل الراض.

## تردد النظام في الانفتاح على PYD

في الوقت الذي رفض فيه المجلس الوطني الكردي دعوات النظام للقاء الرئيس السوري، ورهن حوارته معه بالمعارضة السورية، كان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وأمامه حليفه حزب العمال الكردستاني PKK، يسعيان إلى فتح باب الاتصال مع النظام الذي كان يتردد في ذلك، ليس بسبب حالة الجفاء والعداء التي خُليقت بينهما بعد إخراج عبدالله أوجلان، زعيم PKK من سوريا، واشتدت بعد انتفاضة 12 مارس 2004، وإثماً لأنّ النظام كان لا يزال حريصاً على عدم القطيعة مع تركيا بشكل نهائي، وكانت وفود من الدولتين تتبادل الزيارات بحثاً عن تسوية، أو صفقة.

حاول الرئيس السوري بشار الأسد الاحتفاظ بالعلاقات المتميّزة مع تركيا، وخاصّة رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيّب أردوغان، فهاتفه غداة فوز حزبه (العدالة والتنمية) بالانتخابات النيابية التي جرت يوم الأحد 12 يونيو/ حزيران 2011، وهنّأه بهذا الفوز، واقترح إيفاد مبعوثه العماد أول حسن التركماني (وهو من أصول تركمانية، كان قد شغل منصب وزير الدفاع، ومعاون نائب رئيس الجمهورية، سابقاً، وكان يشغل منصب رئيس خلية الأزمة حتى لحظة مقتله في تفجير دمشق الشهر، يوم 18 يوليو/ تموز 2012) إلى أنقرة لبحث الأزمة في سوريا.

وبدا أنّ أردوغان يبادل الأسد نفس الحرص، شريطة تلبية مطالبه، فعلى الرغم من أنّ عدداً من الدول العربية كانت قد سحبت سفراءها من دمشق، قال وزير الخارجية احمد داوود أوغلو في تصريح له أنّه "من السابق لأوانه الحديث عن مطالبة السفير السوري لدى أنقرة بمغادرة البلاد".

وصل العماد تركماني إلى أنقرة يوم الأربعاء، الخامس عشر من يونيو/حزيران 2011، واجتمع به أردوغان لمدة ثلاث ساعات، بعد أن

كان قد صرّح بأنّه سوف يتحدّث إلى الأسد "بلغة صارمة وقوية"، وحسب ما ترسّخ عن اللقاء، عبّر أردوغان "عن نفاذ صبر أنقره من أساليب القمع التي تتبّعها الحكومة السورية ضد المحتجين، وبطء وتيرة الإصلاحات، وتفاقم الأوضاع الإنسانية". ذكرت مصادر دبلوماسية وإعلامية عديدة أنّ تركيا كانت تقصد بالإصلاحات، إلغاء القانون رقم (49) الصادر في يوليو/تموز 1980، والذي بموجبه يُعد كل من ينخرط في جماعة الإخوان المسلمين "مجرماً" يُنزل به حكم الإعدام، والسماح بعودة الإخوان إلى سوريا، وتشكيل حكومة جديدة تضمّ أربعة وزراء من جماعة (الإخوان المسلمون) يشغلون فيها وزارات كبيرة، لكن الأسد رفض هذا المقترح، وفق ما أكّده مصدر دبلوماسي غربي آنذاك لقناة فرانس 24.

لم تسفر زيارة تركماني إلى أنقرة ولفائه أردوغان عن أيّ نتائج، فتصاعد نبرة تركيا حيال السلطة السورية، وصرّح أردوغان أنّ: " ما يجري في سوريا ليس موضوعاً خارجياً بل هو شأن تركي داخلي". وأنّ "صبره بدأ ينفد". قرّر أردوغان إيفاد وزير خارجيته أحمد داوود أوغلو إلى دمشق، في زيارة كانت أشبه بمهمة اللحظة الأخيرة، وأعلن أنّ أوغلو سوف يسلمّ دمشق "رسالة حاسمة"، فاستبقت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري الزيارة، بتحذير إلى أوغلو بأنّه " سيستمع إلى ردّ حاسم".

وصل وزير خارجية تركيا إلى دمشق يوم الثلاثاء 9 أغسطس/آب 2011، وعقد اجتماعاً مطوّلاً مع الأسد استغرق أكثر من ثلاث ساعات، كما اجتمع الوفد التركي مع نظيره السوري للمدّة ذاتها. بدا واضحاً أنّ داوود أوغلو عاد من دمشق خالي الوفاض، إذ صرّح أردوغان، بُعيد انتهاء الزيارة، أنّ " الحكومة السورية تصوب بنادقها نحو شعبها". وأكد أن أنقرة أبلغت دمشق بوقف إراقة الدماء. وطالب دمشق بخطوات للإصلاح خلال أسبوعين. كما أنّ الجيش السوري وسّع من عملياته العسكرية صبيحة يوم الأربعاء،

أي اليوم التالي لزيارة وزير الخارجية التركي. وفي حديثٍ لقناة " خبر ترك" أجراه مؤخرًا، كشف أحمد داوود أوغلو (الذي انفصل عن حزب العدالة والتنمية، وأنتس حزب المستقبل المعارض) عن فحوى مباحثاته مع الأسد إبان الأزمة السورية في بدايتها، وقال أنّه تقابل مع بشار الأسد عدّة مرّات قبل وصول المظاهرات إلى سوريا وبعدها. وقال أوغلو أنّه نقل رسائل إلى الأسد من الرئيس التركي آنذاك عبدالله غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، مفادها " أن تركيا معك ونحن إلى جانبك". كما كشف أنّ لقاءه الأخير مع الأسد أسفر عن التوصل إلى خطّة تقضي بالوقوف مع الرئيس السوري ومساعدته، دون أن يكشف تفاصيل هذه الخطّة، لكنّه حمّل الأسد كامل المسؤولية عن فشلها.

أوضح أوغلو في حديثه أن تركيا حافظت على علاقتها لمدة 8 أو 9 أشهر مع نظام الأسد. كما نفى أوغلو ما زعمه النظام بأن تركيا طلبت منه أن يُشرك الإخوان المسلمون في السلطة، لكن مفتي الجمهورية في سوريا أحمد حسون كشف عن أنّ الأسد قد أخبره بأن أردوغان لم يأت يوما إلى دمشق إلّا وكان يطلب عودة نشاط الأحزاب الدينية في سوريا، ويقصد بذلك "الإخوان المسلمون".

### مفاضلة النظام بين PYD والأحزاب الكردية الأخرى

كان حرص النظام على عدم قطع شعرة معاوية مع تركيا ومساغيه لعدم خسارة هذا البلد ذي الموقع المهم إقليمياً في المنطقة، لإدراكه مدى ما يمكن لتركيا أن تلعبه من دورٍ معادٍ له وداعمٍ لمعارضيه بحكم طول الحدود المشتركة وعلاقة المعارضة الإسلامية بتركيا، وماضي الدور التركي في دعم تمرد (الإخوان المسلمون) والجماعات الإسلامية الراديكالية الأخرى في سوريا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين أحد أهمّ

العوامل التي جعلت النظام يتحاشى اللقاء بحزب العمال الكردستاني وفرعه في سوريا الاتحاد الديمقراطي، ويتّجه نحو أحزاب الحركة الوطنية الكردية. كما أنّ تركيز النظام في بداية الاحتجاجات كان على تحييد الكرد عنها في محاولة منه لاستنساخ تجربة الثمانينيات، لكنّه كان يُدرك اختلاف الظروف المرافقة لاحتجاجات عام 2011 عن تمرد الأخوان في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولذلك كان على استعدادٍ لأن يفتح الباب أمام تفاهمٍ سياسي يتجاوز البعد الأمني. كما كان يطمح إلى أن يكون انفتاحه على أحزاب الحركة الوطنية الكردية عاملاً لتحسين العلاقات مع إقليم كردستان التي كانت قد تضرّرت بعد اسقاط النظام العراقي ودعم سوريا لما أسمته بالمقاومة في العراق، وبالتالي الشعور بالاطمئنان إلى حدود سوريا مع إقليم كردستان، بدل الخشية من أن تصبح تلك الحدود بوابة لاستهدافه.

لكنّ امتناع أحزاب الحركة الوطنية الكردية عن تلبية دعوات النظام للقاء والحوار، ومجاهرتها بتحديد موقعها ضمن المعارضة السورية ورفضها الحوار المستقلّ عن المعارضة مع النظام من جهة، وتأكّد النظام من أنّ تركيا قد ذهبت بعيداً عنه إلى حدود لا رجعة عنها، وطرحها لنفسها كراعية للمعارضة وحاضنة لها، من جهة أخرى، وبنصائح من حلفاء إقليميين للنظام وأصدقاء له في المنطقة، فتح الباب أمام العمال الكردستاني وفرعه PYD. وإذ رفضت أحزاب الحركة الوطنية الكردية الدخول من الباب السياسي الأمامي الذي فتحه النظام، دخل حزب العمال الكردستاني وPYD من الباب الأمني الخلفي. وكانت هذه بداية تشكّل معادلة في المناطق الكردية السورية، لا تزال التجربة الراهنة هناك ثمرتها وامتدادها.

## الخطأ الذي دُفع ثمنه

ظلت الأحزاب الكردية في سوريا بمعظمها، لسنواتٍ عديدة تبذل كلّ ما في وسعها من أجل فتح بابٍ ليس للتفاوض مع السلطة السياسية، وإثما لشرح قضيتها ومطالبها على الأقل. وكانت تعتبر ذلك، إن حدث، بمثابة اعترافٍ بالحركة الوطنية الكردية وقضية شعبها كقضية سياسية. لكن الأنظمة المتعاقبة على الحكم في سوريا، ظلّت تنظر إلى المسألة الكردية في البلاد على أنّها مشكلة أمنية، ولم تتعاط معها إلا من هذا المنظور. تحاشت السلطات السورية أي تعامل سياسي مع الحركة الوطنية الكردية حتى لا تمنحها صفة تمثيل قضية سياسية، وظلّت تحصر التعامل معها عبر القنوات الأمنية. والموقف من هذا التعاطي الأمني أدى أحياناً إلى انقسامات في صفوف الحركة، بل وفي أحيانٍ أخرى إلى انقساماتٍ في الحزب الواحد، وذلك بين من يرفض هذا التعاطي الأمني، وبالتالي رفض اللقاء مع الأجهزة الأمنية، ومن كان يعتبر أنّ هذا هو الواقع، وأنّ السلطات الأمنية هي صاحبة الكلمة الفصل في شؤون البلاد، وأنّ السلطات الحكومية والسياسية والحزبية في البلاد خاضعة لأجهزة الأمن وليس العكس.

وفي مرحلة من المراحل، وخاصة بعد مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، وظهور بوادر انفراج في البلاد، كانت الأحزاب الأكثر راديكالية في صفوف الحركة الكردية تعتبر اللقاء مع مسؤولٍ بعثيّ في دمشق بمثابة تطوّرٍ لصالح القضية الكردية والانفتاح على الحركة الكردية.

وقد شرحنا، في الفصل السابق، كيف أنّ النظام ضاعف من شدّة قبضته الأمنية بعد انتفاضة 12 مارس 2004 بشأن القضية الكردية وحركته الوطنية، الأمر الذي أشاع مناخاً من الإحباط وشعوراً بالمرارة إضافيين.

في ظلّ هذه الأجواء، كان بدء المظاهرات في تونس وانتقالها إلى مصر وإسقاط نظامي بن علي ومبارك، بمثابة مجرّد بارقة أمل للشعب السوري عموماً، وللشعب الكردي خصوصاً، لكونه يعاني من اضطهادٍ مزدوج. لكنّ انتقال عدوى الاحتجاجات إلى سوريا ومقرّ فرصة تاريخية للشعب الكردي وحركته الوطنية.

لم يتوقّع النظام أن تضرب أمواج الاحتجاجات بلداً حكمه لأربعين عاماً بقبضة أمنية محكمة كانت تكتّم ليس الأصوات فحسب، بل والأنفاس، الى حد أنّ الرئيس السوري بشار الأسد استبعد، في مقابلة صحافية، أن تصل موجة الاحتجاجات إلى بلاده. والحقيقة، حتى الكثير من الأطراف السياسية والفئات المجتمعية في سوريا أيضاً لم تكن تتوقّع وصول هذه الموجة إلى سوريا.

لكن الاحتجاجات وصلت إلى سوريا، وانتشرت بسرعة في عموم البلاد، ولاحت سريعاً ملامح إمكانية تحوّلها إلى نزاعٍ مسلّح لأنّ كلّاً من النظام والمعارضة سعيا إلى عسكرة الحراك. من هنا، أحسّ النظام بالذعر من إمكانية انفتاح الحدود أمام العمل العسكري ضده، وكانت الحدود الأكثر قلقاً بالنسبة إليه هي تلك المشتركة مع تركيا، وبدرجة أقلّ تلك التي مع إقليم كردستان. ولذلك سارع إلى الاتّصال مع الحركة الكردية على المستوى السياسي، من دون المرور بالأجهزة الأمنية كما كان معتاداً، فجاءت الدعوة من القصر الجمهوري مباشرة للقاء رئيس الجمهورية، قمة هرم السلطة في دولة ممرّكة للغاية تتكفّف فيها السلطات بالمطلق بيد الرئيس. لكن الحركة الكردية، بغض النظر عن التفاصيل، المتناقضة غالباً، رفضت هذه الدعوة لمرّتين على الأقلّ.

أعتقد أنّ الحركة الكردية، برفضها هذه الدعوة، قد ارتكبت أحد أكبر أخطائها السياسية في مسار أدائها خلال الأزمة السورية التي تحوّلت إلى حربٍ أهلية طاحنة. وذلك لعدة أسباب:

- فوّتت الحركة على نفسها فرصة انتزاع الاعتراف من النظام بأنّ



قضية الشعب الكردي في سوريا قضية سياسية، ولا بدّ من حلّها بمفاوضات وقرارات سياسية على أساس تضمين الاعتراف بالشعب الكردي وحقوقه القومية الأساسية في الدستور السوري.

- فرّطت الحركة باستقلالية قرارها حينما رفضت الحوار كتمثّل للشعب الكردي في سوريا وقضيته ذات الخصوصية التي تختلف في جوهرها عن قضية الصراع على السلطة، إذ لا تُحلّ القضية الكردية في البلاد لمجرّد تغيير القابض على السلطة فيها، ثمّ حينما رهنت، لاحقاً، حوارها مع النظام بالمعارضة السورية التي لم تكن القضية الكردية على جدول أولوياتها.

- قدّمت (أحزاب الحركة الوطنية الكردية) مبادرة سياسية مودّعة لحلّ أزمة البلاد ارتأت فيه "أنّ الصيغة المثلى للخروج من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية". كيف تطرح مبادرة للحلّ قائمة على الحوار، وفي الوقت نفسه ترفض فكرة الحوار؟!

- إنّ جميع المشاريع والسياسات التمييزية والاضطهادية التي استهدفت الشعب الكردي في سوريا جاءت بمراسيم وقرارات رئاسية، وكان من الممكن المطالبة بإلغائها بمراسيم وقرارات رئاسية، كما حصل مع مرسوم إعادة الجنسية. وإنّ الارتهان إلى إلغائها في مرحلة ما بعد التأخير كان وهماً أكثر منه واقعاً. وكان هناك مثال كردستان العراق ماثلاً أمام العيان، فبعد إسقاط النظام العراقي، وعلى الرغم من النفوذ القويّ للكردي في بغداد وفي مجمل المعادلة السياسية في العراق، إذ كان رئيس الجمهورية، ونائباً رئيس الحكومة والبرلمان، وقائد أركان الجيش، والعديد من الوزراء، والعشرات من البرلمانيين كرداً، عدا العديد من المفاصل السياسية والعسكرية والأمنية الهامة في الدولة العراقية التي كان يشغلها الكردي، إلا أنّ المناطق الكردستانية المستقطعة مثل كركوك وغيرها ظلّت خاضعة لقرارات مجلس قيادة الثورة في زمن

النظام السابق، ولا يزال الوضع كذلك، بعد قرابة عشرين عاماً من سقوط النظام. كان النظام يستشعر الخطر ويشعر بالضعف، وكان من الممكن للحركة الكردية، موّدة، أن تقدّم رؤيتها ومشروعها لضمان استقرار المناطق الكردية وحقوق الشعب الكردي. وكان يمكن لها تحقيق بعض المكاسب، على الأقلّ، لشعبها وقضيتها، وتجنّب مناطقها الوقوع في دوامة العنف.

- أخطأت الحركة حينما طرحت نفسها طرفاً في معادلة إسقاط النظام؛ ففي الحقيقة، لو سقط النظام في دمشق، لما استطاعت الحركة الكردية إنفاذه في قامشلو، ولو بقي النظام في الحكم في دمشق، لما استطاعت الحركة إسقاطه من قامشلو.

والغريب أنّ الحركة التي رفضت تلبية دعوة النظام واللقاء به بشأن أزمة البلاد كتمثّل للشعب الكردي وقضيته، في الوقت الذي كانت الاحتجاجات في البلاد سلمية، باتت تتفاوض معه الآن، بحجم مجهري تابع ضمن الائتلاف المعارض، الذي تقلّص بدوره ليصبح جزءاً من المعارضة لا كلّها.

هذا الرفض من قبل أحزاب الحركة الوطنية الكردية كان أحد عوامل توجّه النظام إلى حزب العمال الكردستاني، ومن خلفه الاتحاد الديمقراطي، والتوصل معهما إلى تفاهم لم يكن ذي طابع سياسي واضح ومعلن، وإنّما أمّنيّ، وبالتالي احتكار العمال الكردستاني للساحة الكردية في سوريا وجعلها ورقة في صراعه مع تركيا، الأمر الذي كلّف الكرد في سوريا ثمناً باهظاً.

فقد استغلّ حزب الاتحاد الديمقراطي هذا التفاهم مع النظام وبدعم مباشر من العمال الكردستاني لإقامة بنية سياسية وتنظيمية وعسكرية وأمنية ومؤسسية ومجتمعية على الأرض حلّت محلّ مؤسسات النظام. ومع مرور الوقت، ومع تجذّر سلطة الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية، وما تلا ذلك في مرحلة ما بعد ظهور داعش، ومجيء التحالف الدولي إلى سوريا ودعمه

لقوات سوريا الديمقراطية، وتوسّع مناطق سيطرة هذه القوات وتمدّدها إلى خارج المناطق الكردية بعد دحرها، بدعم التحالف الدولي، لتنظيم داعش وإسقاط خلافته، بات من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل، أن تعود أحزاب الحركة الكردية، ليس المنضوية في إطار المجلس الوطني الكردي فقط، بل وحتى القريبة أو الموالية للاتحاد الديمقراطي، إلى لعب دورٍ حقيقي في إدارة المناطق الكردية أو حتى في المعادلة السياسية في تلك المناطق.

في الحقيقة، أخطأت أحزاب الحركة الكردية في التعاطي مع دعوة اللقاء برئيس الجمهورية، واتّسم أدائها بالارتباك، وبدا واضحاً أنّ لا قيادة مننظمة لها، ولا برنامج واضحاً بين يديها، ولا استراتيجية محدّدة معتمدة لديها. فأولاً، جاءت الدعوة بعد أقلّ من شهر من إطلاق الأحزاب مبادرة للحلّ في سوريا كانت تركز بالأساس للحوار، في حين أنّها رفضت أوّل دعوة كانت يمكن لها أن تصبح أساساً للحوار بين السلطة والحركة الكردية ومن ثمّ فتح الطريق أمام حوارٍ أوسع، خاصّة أنّ الحركة الكردية، وحتى أطراف واسعة من المعارضة السورية، لم تكن قد نادت بإسقاط النظام. وثانياً، إنّ معظم السياسات التمييزية والاضطهادية الممارسة ضدّ الشعب الكردي كانت بموجب مراسيم رئاسية وقرارات حكومية، كان يمكن للحركة أن تطالب بإلغائها بمراسيم وقرارات رئاسية، ومن ثمّ المطالبة بالحقوق دستورياً، وثالثاً، كان من شأن ما يمكن للحركة أن تحصّله بالحوار والتفاهم مع السلطة أن يتحوّل إلى مكاسب يتمّ التمسك بها في أيّ عملية سياسية للحلّ الشامل في سوريا، ورابعاً كان من شأن التفاهم مع السلطة أن يوفّر للكرد وحركتهم السياسية شرعية في إطار الدولة السورية لأنّ المجتمع الدولي كان، ولا يزال، يعترف بهذا النظام ممثلاً للدولة السورية، من خلال احتفائه بتمثيل الدولة في كلّ المؤسسات الدولية، وكان من شأن هذه الشرعية أن تشرع للكرد الدفاع عن مناطقهم، في ظلّ شرعية

الدولة، ضدّ الجماعات التي استهدفت المناطق الكردية بمختلف مسقطياتها.

أعتقد أنّ ثلاثة عوامل كانت وراء هذا التخبّط في تعامل أحزاب الحركة الكردية. أوّلها أنّ قيادة هذه الأحزاب، بسبب افتقارها للمؤهلات السياسية والتحليلية والثقافية، لم تستطع أن تقرّ المعادلات الدولية والإقليمية والداخلية، بل كانت تقرّ في وعيها الباطني المشهد التونسي والمصري وليس المشهد السوري بما يرتبط به من قضايا جيوسياسية ومكانة سوريا في صراعات المنطقة، وطبيعة تحالفاتها، وخصوصية دورها في هذه المنطقة، ولا أدلّ على هذا من قول بعضهم خلال مناقشة دعوة اللقاء بالرئيس أنّ نظام الأسد ليس أقوى من نظام مبارك. ووفق المعلومات التي حصلتُ عليها من بعض المصادر القريبة من الراحل عبدالحميد درويش، قال هذا الأخير للراحل جلال طالباني، في لقاءٍ بينهما في دوكان، " أنّ بعض الأطراف تعتقد أنّ نظام الأسد سوف يسقط خلال ثلاثة أشهر ولكنني متشائم، وأعتقد أنّ النظام سوف يستمر لسنة أشهر قبل أن يسقط". وحسب المصادر نفسها، فإنّ الراحل جلال طالباني قال لعبدالحميد درويش أنّ النظام، حسب معرفته به وحسب المعطيات المتوقّرة لديه، سوف لن يسقط. وتأتي العوامل هو أنّ بعض الأحزاب الكردية وقعت تحت تأثير المعارضة السورية في اتجاهات وتيارات مختلفة وخشيت من اتهامها بالانعزال عن الشعب السوري، على الرغم من أنّ حركة الاحتجاجات في تلك المرحلة كانت لا تزال محدودة وتكاد تكون محصورة في بقع معيّنة من سوريا وفي مدن صغيرة، في حين كانت المدن الكبيرة في البلاد لا تزال صامتة. أمّا ثالث العوامل، فهو أن أحزاب الحركة لم تستطع أن تتعامل مع نفسها كممثلة حقيقية عن الشعب الكردي الذي ينبغي أن تكون لمصالحه ومستقبله الأولوية في رسم السياسات واتخاذ المواقف. لكن، بعد مضي عشر سنوات، لم تُجرِ الحركة السياسية الكردية

مراجعة نقدية جادة لمواقفها، وحده الراحل عبدالحميد درويش اعترف بالخطأ الذي ارتكَبَ آنذاك، وامتلِك جرأة القول بأنّه نادم على ذلك الموقف، وإهدار تلك الفرصة.

## الصراع بين مجلسي الشعب والوطني

مع الإعلان عن مجلس الشعب لغرب كردستان ترشّخ الانقسام السياسي في الحركة السياسية الكردية، وتحوّل هذا الانقسام، في غضون أشهر، إلى صراعٍ ومشاحنات، خاصّة بعد تشكّل مجموعات ذات طابع عسكري، مثل لجان الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الحزب الرئيسي في مجلس الشعب لغرب كردستان، والتي تحوّلت لاحقاً إلى وحدات حماية الشعب YPG، وظهور تشكيلات أخرى تابعة لأحزاب من المجلس الوطني الكردي، أو مجموعات مقرّبة من أحزاب المجلس الوطني الكردي أو تعمل في ظلّها على نحوٍ غير رسمي، تطوّرت في أواخر عام 2011 وأوائل 2012 إلى كتائب معلنة، مثل (قوى التدخّل الكردية) التي تأسّست في يونيو/حزيران 2011، ووصل عدد المنضمين إليها، حسب مسعود حسين محمود أحد مؤسسيها، إلى 1400 عنصر، منهم 400 عنصر مسلّح تسليحاً متوسّطاً، و(كتيبة أحفاد البرزاني) التي أعلنت عن تأسيسها في شريطٍ مصوّرٍ يوم 28/11/2012 وقرّرت العمل تحت راية (قوى التدخّل الكردية)، و(كتيبة الشهيد تحسين ممو) المحسوبة على حزب يكتي الكردي، في أوائل الشهر الأوّل من عام 2012، ومن ثمّ كتيبة (الشهيد جوان قطنة) في أوائل شهر يناير/كانون الثاني 2013.

في نفس الفترة، ظهرت عدّة مجموعات مسلّحة في منطقة عفرين، تركّزت معظمها في القرى المتاخمة لريف حلب وإدلب، مثل كتيبة آزادي، وكتيبة نوروز، وكتيبة صلاح الدين، وكانت لبعض هذه

المجموعات علاقات مع قيادات من فصائل عسكرية من المعارضة السورية وخاصة فصيلي (لواء التوحيد) في ريف حلب الشمالي، و(لواء أحفاد الرسول) في ريف إدلب وخاصة في آطمة. كما انتظم بعض أبناء القرى المناخمة للريفين الحلبى والإدلبى من أجل حماية قراهم، كما في قرية برج عفدالو، التي أكدت مصادر مطلعة من تلك القرية بأنّ حاملي السلاح فيها لحماية أمن قريتهم لم يكونوا على صلة بأيّ مجموعة مسلّحة، وأتّهم على الرغم من رفضهم الانضواء تحت راية حزب الاتحاد الديمقراطي، إلا أنهم في البداية كانوا على تعاون وتنسيق في بعض الأحيان مع المجموعات التابعة للحزب، قبل أن يدبّ الخلاف بينهما، ويُقتل أربعة عناصر منهم على يد القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي يوم السابع من مارس/ آذار 2013.

وخلال الأشهر التالية، وبطول أواخر عام 2013، وبعد تحوّل لجان الحماية الشعبية إلى وحدات حماية الشعب YPG، في غرب كردستان، وتشكّل بيشمركة روجآفا، في جنوب كردستان، انطّلت هذه الكتائب والتحق بعض عناصرها ببيشمركة روجآفا، وانضمّ عددٌ أقلّ منهم، خاصّة في منطقة عفرين إلى فصائل المعارضة، وعاد آخرون إلى الحياة المدنية الطبيعية.

## الفصل الثالث

# من الانقسام إلى مساعي الوحدة

### محاولات توحيد صفّ المجلسين

مع تعمق الخلافات والتوترات بين المجلسين الكرديين، وتزايد مخاطر تحوّل تلك الخلافات إلى احتكاكات قد تتطوّر إلى أعمال عنف، بُذلت مساعي من أجل التقريب بين المجلسين مع اقتراب النصف الثاني من عام 2012. كانت هناك تفاهات في أواسط يونيو / حزيران وفي الأوّل من يوليو/ تموز، لم تمنع التوتر بين المجلسين وحرب البيانات الاتهامية المتبادلة. وبعد سلسلة من الاجتماعات بين المجلسين في هولير، عاصمة إقليم كردستان، تحت رعاية الرئيس مسعود بارزاني وبحضور ممثليه، توّصل المجلسان، في 11 يونيو/ حزيران 2012، إلى وثيقة تفاهم عُرفت باسم (وثيقة هولير). تضمّنت الوثيقة سبعة بنود، وهي:

1 - تشكيل هيئة عليا مشتركة من المجلسين لتنسيق العمل السياسي والدبلوماسي والتحرك المشترك لبلورة مشروع سياسي موحد يتركّز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكردي في

سوريا والتي تتجسّد في العمل من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري في دمشق وبناء دولة ديمقراطية تعددية وبناء سوريا جديدة متعددة القوميات تلبّي طموحات شعبنا في الإقرار الدستوري بوجوده كشعب أصيل وحلّ قضيته القومية حلاً ديمقراطياً .

2 - تشكيل لجنة تنظيمية عليا من المجلسين لتنسيق العمل الميداني في كافة المناطق.

3 - تشكيل لجان فرعية لتنسيق العمل الميداني في مناطقها.

4 - إيقاف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها.

5 - إلغاء جميع المظاهر المسلحة في المناطق والبلدات الكردية.

6 - تشكيل لجان حماية مشتركة غير مسلحة.

7 - تشكيل لجان مشتركة للصلح وحل الخلافات الاجتماعية وتكون هي المرجعية في هذه القضايا.

وبعد مرور شهر، استكمل المجلسان اجتماعاتهما في يومي 9-10 يوليو / تموز 2012، بإشراف الدكتور فؤاد حسين، رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان آنذاك، وتوصّلاً إلى اتّفاقٍ على (إعلان هولير) وفق المحضر التالي:

استكمالاً لما تم الاتفاق عليه في وثيقة هولير بتاريخ 11/6/2012 بين (مجلس الشعب لغرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في سوريا) وبرعاية السيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، بهدف وضع الآليات اللازمة لتنفيذ الاتفاق وبلورة مشروع سياسي موحد يرتكز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكردي في سوريا والعمل مع جميع مكونات الشعب السوري من أجل إسقاط النظام القمعي الاستبدادي الذي أوصل البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية، وبناء سوريا ديمقراطية وفق دستور جديد يقَرّ بالتعدد القومي والإقرار الدستوري بالشعب الكردي وبحقوقه القومية حسب العهود والمواثيق الدولية وحل القضية الكردية في إطار اللامركزية السياسية وإلغاء كافة القوانين والمراسيم الاستثنائية



العنصرية وإزالة آثارها وتعويض المتضررين. فقد أستاذف المجلسان اجتماعاتهما يومي 9 - 10 / 7 / 2012 بإشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم، وتوصل الطرفان إلى:

1 - اعتماد وثيقة هولير والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

2 - تشكيل هيئة عليا مشتركة (الهيئة الكردية العليا)، مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكردي في هذه المرحلة المصرية، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات.

3 - تشكيل ثلاث لجان تخصصية لمتابعة العمل الميداني.

4 - التأكيد على وقف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها.

5 - تريم العنف ونبذ كافة الممارسات التي تؤدي الى توتير الأجواء في المناطق الكردية.

6 - اعتماد اللائحة الداخلية الملحقة بوثيقة هولير التي تتضمن آليات العمل.

7 - تشكيل اللجان خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع على الاتفاق.

هذا الاتفاق نص متكامل، لا يجوز الإخلال بأي بند من بنوده التي تم إقرارها من قبل الطرفين.

وقد وقّع عن المجلس الوطني الكردي في سوريا إسماعيل حمي، رئيس المجلس آنذاك، وعن مجلس الشعب لغرب كردستان، الرئيسان المشاركان، سينم محمد وعبدالسلام أحمد.

وبعد التوقيع على إعلان هولير، الذي سُمّي لاحقاً (هولير 1)، أصدر المجلسان بياناً صحفياً مشتركاً، وعدا فيه الشعب الكردي ببذل ما بوسعهما كي يكونا عند مستوى طموحاته وأهدافه، والسعي جاهدين جنباً الى جنب مع جميع مكونات الشعب السوري والقوى الديمقراطية السورية لإسقاط النظام وبناء بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوقهم في إطار دستور يقرّ بالتعدّد القومي

والثقافي وبحلّ قضية الشعب الكردي القومية في إطار اللامركزية السياسية.

وفي 24 يونيو/ تموز 2012، تمّ تشكيل (الهيئة الكردية العليا) التي نصّ عليها إعلان هولير، وعقدت أوّل اجتماع لها، وقد تكوّنت من عشرة أعضاء يتوزّعون مناصفة بين المجلسين بواقع خمسة أعضاء من كلّ مجلس. مثّل المجلس الوطني الكردي في الهيئة العليا كلٌّ من سعود الملا، ومحي الدين شيخ آلي، ونصر الدين إبراهيم، واسماعيل حمي، وأحمد سليمان؛ في حين مثّل مجلس الشعب لغرب كردستان كلٌّ من آدار خليل، وصالح مسلم، وسينم محمد، وعبد السلام أحمد، وروناهي دليل.

لم تستطع الهيئة الكردية العليا أن تتقدّم في أعمالها، ولم تستطع أن تشكّل اللجان التي تمّ اقرارها، كما لم تستطع أن تصبح مكاناً لخلق الثقة بين المجلسين. وبين تراخي وترهّل المجلس الوطني الذي كان يضمّ مجموعة كبيرة من الأحزاب المتباينة في مواقفها والمختلفة في نظرتها وعلاقتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي، والمفتقر إلى بنية مؤسساتية معدّة للوضع الناشئ الجديد، ومركزية القرار وأحادية مصدره في مجلس الشعب لغرب كردستان، استثمر هذا الأخير مظلة الهيئة الكردية العليا لإضفاء نوعٍ من الشرعية على المؤسسات والهيئات والتنظيمات الإدارية والعسكرية والأمنية والخدماتية التي كان يواصل الليل بالنهار من أجل بنائها وتعزيزها. أدّى هذا الأمر، منذ البداية، إلى اختلال في توازن القوى بين المجلسين وظهور الخلافات المتوالدة باستمرار. لكنّ جوهر الأمر الذي قلّمّا تمّ التوقّف عنده هو الافتراق في التخذق السياسي والولاء الكردستاني والتوجّه الإقليمي. ففي الوقت الذي كان المجلس الوطني الكردي يندفع بحماسة نحو المعارضة السورية الداعية إلى إسقاط النظام، ويرفض اللقاء والتجاوز مع النظام، ويمتّي النفس بالشراكة في السلطة الجديدة بعد إسقاط النظام، كان

مجلس الشعب لغرب كردستان وحزبه الرئيسي الاتحاد الديمقراطي يتطلع إلى التفاهم والتنسيق مع النظام فعلياً والتظاهر باتخاذ موقف الحياد بين النظام والمعارضة، والانضمام لاحقاً إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، وهو ائتلاف معارض داخل سوريا ولا يدين بالولاء لتركيا، وفي الوقت نفسه، كان يبني على الأرض سلطته بمعزل عمّا سيؤول إليه النزاع بين السلطة والمعارضة.

على المستوى الكردي، كان مجلس الشعب لغرب كردستان مطلق الولاء لحزب العمال الكردستاني، بل كان العمال الكردستاني يقود عملية رسم سياساته وبناء مؤسساته وتمكين سلطاته، دون أن يشوب هذا الولاء أيّ شائبة، أو يُجادل فيها أحدٌ داخل مجلس الشعب، في حين أنّ المجلس الوطني الكردي كان يضمّ طيفاً مختلفاً من الأحزاب، لا يدين بالولاء المطلق للحزب الديمقراطي الكردستاني-العراقي سوى الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة عبدالحكيم بشار آنذاك، وإلى جانبه أحزاب تعارض هذا الولاء، بل وتختلف معه، وأحزاب أخرى كانت أقرب إلى العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الموالي له. وقد أظهرت التطورات اللاحقة خروج أكثر من نصف أحزاب المجلس الوطني الكردي منه أو إخراجها منه.

على المستوى الإقليمي، بينما كان مجلس الشعب لغرب كردستان، بحكم ارتباطه الوثيق بالعمال الكردستاني، يرى في تركيا عدوّاً، كانت قيادة المجلس الوطني الكردي تلتقي في هولير (أوائل أغسطس/ آب 2012) مع وزير خارجية تركيا آنذاك أحمد داوود أوغلو. وكان لافتاً أنّ اللقاء جاء بعد إبطال عبدالباسط سيدا (الكردي الأصل) إلى رئاسة المجلس الوطني السوري المعارض والموالي لأنقرة (يوليو/ تموز 2012)، وبعد سيطرة اللجان الشعبية التابعة لمجلس الشعب لغرب كردستان على بعض المدن والبلدات الكردية في سوريا، بعد

انسحاب القوات السورية منها. وكان أحد أهداف لقاء داوود أوغلو هو حثّ المجلس الوطني الكردي على الانضمام إلى المجلس الوطني السوري المعارض. وبذلك، كانت تركيا عَازبة انضمام المجلس الوطني الكردي إلى صفوف المعارضة الموالية لتركيا. وكان تأثير العمال الكردستاني واضحاً في علاقة تركيا مع مجلس الشعب لغرب كردستان؛ ففي حين رفض أوغلو اللقاء بممثلين عن المجلس المذكور في أغسطس/آب 2012، عادت الخارجية التركية والتقت مع وفدٍ يمثّله في أنقرة بتاريخ 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 (حسب مسؤولين أتراك)، بالتزامن مع استقبال أحمد داوود أوغلو وفدأً من المجلس الوطني الكردي. وكان ذلك خلال فترة إعلان عملية السلام بين تركيا والعمال الكردستاني التي بدأت فعلياً في مايو/ أيار 2013، الأمر الذي فتح أبواب تركيا أمام مسؤولي الاتحاد الديمقراطي، حيث زارها صالح مسلم، الرئيس المشارك للحزب، آنذاك، في أواخر يوليو/ تموز 2013، والتقى في اسطنبول بمسؤولين أتراك، في أعقاب سيطرة قوات الحزب على مدينة سري كانيه على الحدود الرسمية مع تركيا.

ميدانياً، كانت التطورات على الأرض تسبق الأداء السياسي والجهد المشترك المتعزّز بين الطرفين. فمن جهة، كانت الفصائل المسلّحة الجهادية للمعارضة تتقدّم في المناطق الكردية والمختلطة في الجزيرة بدءاً من أواخر عام 2012 وأوائل 2013 وبدأت بالسيطرة على أجزاء من مدينة سري كانيه، وتمدّدت عبر تل براك جنوب غرب قامشلو، وتل حميس جنوب قامشلو وصولاً إلى السيطرة على معبر تل كوجر في أواسط يوليو/تموز 2013، والوصول إلى بعض حقول رميلان. ومن جهة أخرى، صعد حزب الاتحاد الديمقراطي ضدّ خصومه وسعى إلى قمعهم وبسط سلطته دون منازع، فقمع مظاهرات الاحتجاج ضدّه، مثلما حدث في بلدة عامودا في 27 يونيو/ حزيران 2013، حينما تمّ إطلاق النار على محتجين أسفر عن سقوط

سنة ضحايا. في النصف الثاني من عام 2013، حدثت ثلاثة تطورات رئيسية عمقت الهوة بين المجلسين، وقوت موقع مجلس الشعب لغرب كردستان؛ ففي 16 سبتمبر/أيلول 2013، انضم المجلس الوطني الكردي منفرداً إلى الائتلاف الوطني للمعارضة بعد أن أقر وثيقة الانضمام في السابع من الشهر نفسه، على الرغم من وجود محاولات لضم مجلس الشعب لغرب كردستان إليه أيضاً؛ ثم أن مجلس الشعب لغرب كردستان أعلن في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني، عن تشكيل المجلس العام التأسيسي للإدارة المرئية المشتركة المكون في ذلك الوقت من 82 عضواً وانبثقت عنه هيئة متابعة إنجاز المشروع لإعداد وصياغة مختلف الوثائق، وقسمت مناطق شمال شرق سورية إلى 3 كانتونات وهي "الجزيرة، كوباني وعفرين" ليشكل كل "كانتون" مجلسه والذي سيمثله ضمن المجلس العام للإدارة المرئية. وعقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة المرئية المشتركة والتي تكونت من (60) عضواً اجتماعها الأول بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني، وشكلت لجنة مؤلفة من 19 عضواً من الكانتونات الثلاثة، توّعت كالتالي: الجزيرة 12، عفرين 4، كوباني 3، وحددت مهامها في صياغة مشروع الإدارة المرئية المشتركة وإعداد وثيقة العقد الاجتماعي وإعداد نظام انتخابي.

في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 2013، أقرت هيئة المتابعة مشروع (الإدارة الذاتية الديمقراطية)، وفق القرارات التالية:

1 - تقوم كل مقاطعة (كانتون) من المقاطعات الثلاث "الجزيرة، كوباني، عفرين" بتشكيل إدارتها الذاتية بشكل مستقل دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث.

2 - دمج المجلسين؛ المجلس العام التأسيسي وهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة؛ تحت مسمى "المجلس التشريعي المؤقت".

3 - اعتبار اللجنة المصغرة المنبثقة من هيئة إنجاز المشروع "هيئة إعداد مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية".

4- تسمية الإدارات في المقاطعات الثلاث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة كوباني؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة عفرين).

في المناطق الكردية، وفي إطار سياسته الساعية إلى تعميم ظاهرة التسليح والعسكرة، كان النظام قد سلّح بعض الفئات وغيّص الطرف عن تسلّح أخرى، الأمر الذي دفع بتلك المناطق إلى الدخول في سباقٍ للتسلّح على نحوٍ صامتٍ لأنّها لم تتحوّل إلى ساحة للعمل العسكري بين النظام والمعارضة. مع بداية تراخي قبضة النظام على هذه المناطق وانكفاء وانحسار حضوره فيها، فرض حزب الاتحاد الديمقراطي PYD سيطرته على العديد من المرافق والقطاعات في بعض المدن الكردية وعمد إلى حمايتها عبر ذراعه العسكرية (لجان الحماية الشعبية)، التي تحوّلت لاحقاً إلى وحدات حماية الشعب YPG. ثمّ كان تقدّم الفصائل الجهادية للمعارضة السورية في مناطق الجزيرة، كما أسلفنا في السطور السابقة.

استجرت معركة سري كانيه أطرافاً عديدة، كردية وغير كردية، إلى العمل العسكري لشعور الكرد عموماً بأنّهم يواجهون لحظة مصيرية تتصل لا بحقوقهم فحسب بل وبوجودهم أيضاً في مرحلة ما بعد التغيير في سوريا ولشعور بعض العشائر العربية بأنّ المعركة تهدف في جزءٍ منها إلى إخراجهم من دائرة النفوذ في المنطقة وفرض هيمنة عشائر أخرى عليهم وستكون لهذا الأمر عواقب في مرحلة تركيب النظام السياسي الجديد. ولذلك تداخلت في معركة سري كانيه، علاوة على العوامل القومية وعلى التداخلات الإقليمية، عوامل محلية تتعلّق ببنية النسيج المجتمعي.

أوحت هذه الصورة المستجدة في المشهد السياسي الكردي بوضوح بانتقال القضية الكردية من مرحلة النضال السلمي الصرف إلى مرحلة جديدة أصبح العمل المسلّح فيها عاملاً أساسياً ومؤثراً. ومن هنا، دخل عامل القوّة المسلّحة عنصراً جديداً في معادلة

العلاقة بين المجلسين الكرديين. وتعزّز هذا العامل ومال لصالح الاتحاد الديمقراطي بعد طرد قواته للجماعات والفصائل الإسلامية (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ودحرها في المناطق الكردية، بدءاً من معبر تل كوجر في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2013، وصولاً إلى سري كانيه، في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، وبسط سيطرته المحكمة عليها عند الحدود الرسمية مع تركيا مباشرةً.

كانت هذه التطوّرات تتسارع، دون أن يقابلها أيّ تطوّر في العلاقات بين المجلسين الكرديين، بل وفشلهما في تفعيل الهيئة الكردية العليا، وهذا ما أدّى إلى تدخّل قيادة إقليم كردستان لإنفاذ الاتفاقية بين الطرفين، فتّمّت دعوتهما إلى اجتماعات جديدة في هولير بدأت في 17 ديسمبر/كانون الأوّل 2013، واستغرقت أسبوعين لتُسفر عن الاتفاق على أربع نقاط، سُمّيّت اصطلاحاً باتفاقية (هولير 2)، وهي:

- 1 - المشاركة في جنيف 2 برؤية مشتركة.

- 2 - وقف الحرب الإعلامية المتبادلة، وتشكيل لجنة لحماية حقوق مختلف الأشخاص والجماعات.

- 3 - تشكيل لجنة لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لدى الـ PYD، ولجنة للتحقيق في أحداث عامودا وعفرين وكوباني وتل غزال.

- 4 - لم يتم الاتفاق على نقاط ومنها: تفعيل اتفاقية هولير واللجان التابعة لها، ومشروع الإدارة الذاتية المؤقتة.

لم تصمد هذه الاتفاقية ولم يظهر لها أثر، إذ بعد أقل من شهر على توقيعها، وفي 21 يناير/كانون الثاني 2014، أعلن مجلس الشعب في غربي كردستان، منفرداً، الإدارة الذاتية، في اليوم الذي سبق بدء جولة اجتماعات جنيف 2 الدولية بشأن سوريا، التي انضم إليها ممثلون عن المجلس الوطني الكردي، في حين رفض مجلس الشعب لغرب كردستان تسمية ممثلين عنه في الهيئة الاستشارية التي كانت وثيقة هولير قد نصّت على تشكيلها.

وفي 20 فبراير/شباط 2014، أصدرت أحزاب المجلس الوطني الكردي بياناً مطوّلاً، أوردت فيه تفاصيل مسار علاقة المجلس مع حزب الاتحاد الديمقراطي ومجلس الشعب لغرب كردستان والنقاط الخلافية معهما وأثّمتهما بالاستفراد وتجاهل الشراكة، وخلصت إلى: " أن المجلس الوطني الكردي وهو يلتزم بالعمل على وحدة الصف والموقف الكردي ويحترم تعهداته يرى أن هذه الإدارة المعلنة بشكل غير شرعي لا تمثله ولا تمثل توجهه في العمل المشترك ويرى فيها تكريساً للفرقة وإقصاء للغير المختلف عنه وفرضاً لسياسة الأمر الواقع وإساءة إلى الموقف الكردي وطنياً ودولياً ويطالب مجلس شعب غربي كردستان إعادة النظر بموقفه من إلغاء اتفاقية هولير من طرف واحد، هذه الاتفاقية التي تم التفاهم على ضرورة تنفيذ بنودها في 23 / 12 / 2013 لا تزال تصلح أرضية للعمل المشترك وتوحيد الكلمة والصف الكردي".

### **اتفاقية دهوك والاعتراف بالإدارة الذاتية**

استمّرت القطيعة بين المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية الناشئة ومطلّتها السياسية لغاية أواسط شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2014، حيث دعا الرئيس مسعود بارزاني المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM (بعد حلّ مجلس الشعب لغرب كردستان)، إلى اجتماعات مشتركة في دهوك، بدأت في يوم 14 أكتوبر/ تشرين الأول، استمّرت لغاية 22 من الشهر ذاته، لتسفر عن اتفاقية شملت الجوانب السياسية والإدارية والعسكرية. وفي هذه الاتفاقية، تمّ الاعتراف، فعلياً، بالإدارة الذاتية القائمة. ففي البيان الصادر، في أعقاب انتهاء الاجتماعات، في يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2014، وردت الفقرة التالية بشأن الإدارة الذاتية: " وفي مجال الإدارة الذاتية الديمقراطية في روجآفا، تقرّرت الشراكة الفعلية فيها وفي



الهيئات التابعة لها وتطوير الشكل الراهن لإدارة المناطق الكردية نحو توحيدها سياسياً وإدارياً والعمل من أجل توثيق تمثيل مختلف المكونات الأخرى فيها".

وفي المجال العسكري، وردت الفقرة التالية في البيان: " وبشأن الحماية والدفاع، وجد الجانبان أن واجب الحماية والدفاع عن روجآفا مهمة تقع على عاتق أبنائها، وقدّر الاجتماع عالياً الامكانيات الدفاعية والتضحيات الكبيرة التي قدمتها وحدات حماية الشعب، وتوصل الجانبان إلى قرارات مهمة بشأن تعزيز القدرات الدفاعية". كما تقرّر في اتفاقية دهوك تشكيل مرجعية كردية، إذ ورد في البيان: " ونظراً لأهمية توحيد الموقف الكردي، تقرر تشكيل مرجعية كردية مهمتها رسم الاستراتيجيات العامة للکرد وتجسيد الموقف الكردي الموحد في كافة المجالات المتعلقة بالشعب الكردي في روجآفا وسوريا، وتتشكل من حركة المجتمع الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي والأحزاب الأخرى خارج إطار الطرفين".

بموجب الاتفاقية، كان من المقرّر أن تتشكّل المرجعية السياسية الكردية من ثلاثين عضواً، يتقاسم المجلسان 24 عضواً مناصفةً، في حين تُنزك المقاعد الستة المتبقية لشخصيات من خارج المجلسين، ولكن يختارهم أعضاء المجلسين من بين الذين يتقدّمون بترشيح أنفسهم لعضوية المرجعية.

بعد أن قدّم كلٌّ من المجلسين أسماء أعضائهما في المرجعية، تم تحديد يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 2014 لانتخاب الأعضاء الستة المتبقين من بين المترشّحين. بعد صدور نتائج التصويت الذي فاز فيه كلٌّ من (صالح كدو وجمال شيخ باقي ومحمد موسى وسلوى سليمان وأحمد اسماعيل وبروين محمد)، اتّهمت أحزاب من المجلس الوطني الكردي ثلاثة أحزاب شريكة في المجلس بالتصويت لصالح مرشحي حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM، وهي - حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) وحزب الوفاق الديمقراطي

الكردي في سوريا والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) - وقام المجلس، في النهاية بطرد الأحزاب الثلاثة من صفوفه، الأمر الذي أثار أزمة في المرجعية السياسية، تمّ التغلّب عليها في اجتماع عُقد في هولير (أواسط يناير/كانون الثاني 2015)، بعد الاتفاق على توسيع المرجعية إلى 36 عضواً، بحيث يُحتسب الأعضاء الثلاثة المطرودين من المجلس الوطني من حصة TEV-DEM على أن يُقدّم المجلس الوطني الكردي ثلاثة أعضاء مقابلهم. لكنّ المرجعية ظلّت معظّلة إلى أن أعلنت حركة المجتمع الديمقراطي عن إجراء انتخابات محلية في مقاطعة الجزيرة وحدّدت لها موعداً في 13 مارس/ أذار 2015، دون التشاور أو التنسيق مع المجلس الوطني الكردي، ليكون ذلك، فعلياً، الإعلان عن موت المرجعية. في 6 مارس/أذار 2015، أصدر المجلس الوطني الكردي بياناً بشأن الانتخابات، جاء في إحدى فقراته: "تعتزم الإدارة الذاتية المعلنة في الجزيرة إجراء انتخابات البلديات في الثالث عشر من شهر أذار الجاري، علماً أنها أقفلت باب الترشيح لها في التاسع عشر من شباط، بعيد ما باشرت المرجعية السياسية الكردية لعملها كخطوة أولى في تنفيذ اتفاقية دهوك بين المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي (تف دم)، وقد تجاهلت تلك الإدارة وحركة المجتمع الديمقراطي الشريكة في الاتفاقية، مطالبة المجلس الوطني الكردي تأجيل انتخابات البلديات الى حين انتهاء المرجعية السياسية الكردية من تنفيذ بنود الاتفاقية، حيث أن إجراء هذه الانتخابات قبل ذلك يتناقض مع نص الاتفاقية التي جاء فيها: اقرار الشراكة الفعلية في الإدارة والهيئات التابعة لها على أساس التوافق بما يخص المكون الكردي قبل الانتخابات وبعدها يحتكم الى نتائج الانتخابات. ولم تتحقق أي شراكة بهذا المعنى بعد".

بهذا، أصبحت كلّ التفاهات والاتفاقات الموقّعة بين الطرفين الكرديين في مهبّ رياح الخلافات والولاءات المتباينة، وتعمّق الشرح

بينهما ليتحوّل إلى تخندقٍ عميق، زادته عمقاً تطورات الأعوام التالية، وخاصة عام احتلال عفرين (2018) من قبل تركيا التي استخدمت الفصائل المسلّحة الإسلامية للمعارضة السورية مطيّة عسكرية بقتالها إلى جانبها، والائتلاف الوطني مطية سياسية، بتبريره للاحتلال، في الوقت الذي كان المجلس الوطني الكردي جزءاً منه، ويشغل أحد ممثليه منصب نائب رئيسه.

شهدت مرحلة انهيار المرجعية الكردية تراجعاً في حجم وتأثير المجلس الكردي، بعد أن طرد ثلاثة أحزاب من صفوفه، ثم انسحاب الحزب الديمقراطي التقدّمي منه، في مرحلة لاحقة، الأمر الذي جعل المجلس يقتصر فعلياً على حزبين ومجموعات صغيرة غير مؤثرة ولا دور لها لا في صنع القرار ولا في تأمين قاعدة شعبية للمجلس لأنّها تفتقر إلى القواعد الحزبية ومحصورة في عددٍ محدودٍ من الشخصيات المنشقّة عن أحزابها ناهيك عن أنّ حزب يكتبي الكردستاني قد انشقّ على نفسه أيضاً وغرق الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا في موجة الاستقالات من قبل عدد كبير من قواعد وحتى قيادات حزبي آزادي (السابقين) من جهة، والخلافات المستفحلة في قيادته بين السكرتير السابق وأتباعه والسكرتير الحالي إلى درجة تعدّد عقد اجتماعات اللجنة المركزية، وحتى المكتب السياسي منذ فترة.

في المقابل، استقطب حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والإدارة التي يقودها جميع الأحزاب الخارجة عن المجلس، فضّم أغلبينها المطلقة تحت مظلة أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK، واستجّر حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (الوحدة) إلى مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) من جهة، وأدخل عناصر منه في الإدارة الذاتية من جهة أخرى، ولظّف الأجواء مع الحزب الديمقراطي التقدّمي المتحالف مع حزب الوحدة بموجب ميثاقٍ مشترك.

## الجهود الدولية لوحدة الصف الكردي

بعد فشل الطرفين الكرديين في الاستجابة لجميع المساعي الكردية والكردستانية المبذولة في سبيل تجاوز التخذق الحادّ بينهما وتحقيق أي شكل من أشكال التفاهم، بدأت قوى دولية تهتمّ بمحاولات التقريب بينهما.

## المبادرة الفرنسية للحوار بين الأطراف الكردية

طرحت فرنسا مبادرة للحوار بين الطرفين الكرديين، عبر السفير فرنسوا سينيمو، المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. استجاب الطرفان للمبادرة، وفي يوم الخميس 18 أبريل/ نيسان 2019، عُقدَ، في العاصمة الفرنسية باريس، اجتماعٌ حوارٍ بين وفدٍ من المجلس الوطني الكردي من جهة، ووفدٍ مشتركٍ عن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية من جهة أخرى. كان هدف الحوار هو إحياء الثقة بين الطرفين، والبحث في التدابير التي من شأنها إتاحة الفرصة لجميع القوى الكردية للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مناطقها، والشروع في عملية مصالحة مستدامة تشمل كافة القوى السياسية الفاعلة في شمال وشرق سورية. ومن الأهداف الأخرى للحوار مساعدة ممثلي شمال وشرق سورية على المشاركة الكاملة في المسار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى سوريا المتصالحة والهادئة والموثّدة.

أسفرت الحوارات التي امتدّت على يومٍ كاملٍ عن الاتفاق على وضع مبادئ عامة تضمن استقرار المنطقة وسط بيئتها الوطنية والإقليمية على المدى الطويل.

وفي النهاية، وحسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر

مطلّعة على سير اللقاءات، اتّفق الطرفان على ما يلي: التزم الطرفان المتحاوران بوحدة الأراضي السورية وسلامته، والتمسك بالحلّ السياسي وفق القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي يضمّ جميع مكّونات المجتمع السوري ورفض التسوية العسكرية للنزاع، والحرص على ألاّ تمثّل منطقة شمال وشرق سورية تهديداً لبيئتها الإقليمية ورفض أي تدخّل أو احتلال أجنبي، والاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مكّونات الشعب السوري في كل أنحاء سورية حيث يمثّل الكرد مكّوناً أساسياً من مكّونات سورية. ضرورة مكافحة المجموعات الإرهابية المصنّفة ضمن قوائم الإرهاب الأمامية وخاصّة تنظيمي داعش وجبهة النصرة.

اتّفق الطرفان على أن تؤكّد تدابير إحياء الثقة التي يجب تنفيذها في غضون شهرين، والاعتراف بحق الطرفين اللذين يمثلان جزءاً من تطلّعات الشعب الكردي السوري، في ممارسة نشاطاتهم السياسية في شمال شرق سوريا.

التعهّد بفتح مكاتب ومقرّات الجهات المشاركة في هذا الحوار دون الحاجة إلى أخذ إذن مسبق.

تبادل معلومات مؤكّدة من خلال آليات الوساطة الفرنسية عن مصير السجناء السياسيين المحتجزين حالياً في شمال شرق سورية والشخصيات السياسية التي تتعرض لملاحقات قضائية، إضافة إلى الملاحقات المستجدة المماثلة من الآن فصاعداً، وتحريرهم خلال الشهرين اللذين يليان الاجتماع الأوّل، والإيقاف الفوري للحرب الإعلامية المتبادلة.

السعي، في إطار رؤية مستقبلية، إلى استقرار سياسي أكبر وتمثيل أفضل في المسار السياسي السوري.

كما توافق الطرفان على بعض المسائل العامّة كالتأكيد على فتح الفضاء السياسي وتوسيع المشاركة في القرار السياسي، وفصل

فَعال بين السلطات وإنشاء دولة القانون، والسعي إلى التقارب بين القوى المُعارضة الأخرى بغية تشكيل قوة سياسية ذات صفة تمثيلية يمكن الوثوق بها وتمتع بشرعية سياسية وميدانية، بحيث يمكن التأثير من خلالها في عملية التفاوض برعاية الأمم المتحدة. واشترط الطرفان تنفيذ الالتزامات المذكورة لمواصلة الحوار بدعمٍ من فرنسا صاحبة المبادرة.

حاول الاتحاد الديمقراطي أن يخفف من البعد الدولي لهذه المبادرة وتنسيبها لنفسه. ففي تصريحٍ إلى صحيفة الشرق الأوسط، نُشِرَ يوم 19 أغسطس/آب 2019، قال شاهوز حسن، الرئيس المشارك للاتحاد الديمقراطي آنذاك: " بعد استقبال الرئيس الفرنسي ماكرون ممثلين عن الإدارة الذاتية و(قوات قسد)، قدمنا مبادرة لحل الخلافات الكردية في سوريا والخطوات العملية لتحقيق توافق كردي". وقلّل حسن من إمكانية التوافق بين الطرفين، وأرجع ذلك إلى الاختلاف الجذري في تموضع الطرفين، إذ قال: " نحن هنا نعمل على تطوير تجربة الإدارة بالتشارك مع كل المكونات؛ فيما المجلس وحلفاؤه وتركيا يعادون هذا المشروع".

وعلى الرغم من أنّ المبادرة الفرنسية كانت منسّقة مع الجانب الأمريكي، إلا أنّها لم تلقَ النجاح بسبب تراخي وتردّد الأطراف الكردية في التعامل معها، وذلك بسبب الأوهام التي حملها كلّ طرف من أطراف الانقسام الكردي؛ فقد توهم القائمون على الإدارة الذاتية بأنّ أمريكا ستقبل بتفردهم في السلطة من جهة، وستردع تركيا عن أيّ تدخّل في منطقة شرق الفرات، على الرغم من أنّ أمريكا قد هدّدتهم في مرحلة من المراحل بـ (اطلاق يد تركيا) ضدّهم، ما لم يستجيبوا لبعض المطالب التي تحسّن الموقف الأمريكي في مواجهة الضغوط والذرائع التركية كمسألة إخراج كوادر العمال الكردستاني من غير السوريين من مناطق الإدارة الذاتية؛ في حين توهم المجلس الوطني الكردي أنّ أمريكا ستشدّد ضغوطها على

الإدارة الذاتية لفرض المجلس عليها شريكاً، مراهناً على كونه جزءاً من الائتلاف المقبول تركياً.

غيّر الاحتلال التركي لمنطقتي سري كانيه وگري سبي (أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، برفقة ميليشيات المعارضة السورية، المعادلة في غرب كردستان وشرق الفرات. فعدا الاحتلال التركي المباشر، فتح هذا التدّثّل التركي الباب واسعاً أمام روسيا للدخول إلى شرق الفرات وغرب كردستان، ومعها قوات الحكومة السورية، وضيّق الخيارات أمام الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية على نحوٍ خاصٍّ وأمام الأطراف الكردية كلّها على نحوٍ عامٍّ، ووضعها تحت التهديد الوجودي وأيقظها من أوهامها، فأصبحت أكثر مرونة للاستجابة إلى الضغوط الدولية (التحالف الدولي) والمساعي الكردستانية (إقليم كردستان) الرامية إلى التقريب بينها.

## حراك كردستاني ودولي

بُعِيد بدء الهجوم التركي على غرب كردستان، جرت اتصالات رفيعة المستوى بين قيادة إقليم كردستان وقيادة قوات سوريا الديمقراطية وتكثّفت، أدّت إلى تدوير الزوايا الحادّة بين الأطراف الكردية وتهدئة اللهجة ومرونتها بين الأطراف وصولاً إلى إطلاق السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية لمبادرة تهدف إلى توحيد الصفّ الكردي سياسياً بعد أن التقى بالأطراف السياسية الكردية المختلفة. واستُكْمِل الجهد الكردستاني بحراكٍ من التحالف الدولي. ففي أوائل شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2019، زارت وفودٌ من التحالف الدولي جنوب كردستان وغربها. والتقّى وفد التحالف بقيادة جيمس جيفري، مبعوث الرئيس الأمريكي إلى سوريا والتحالف الدولي المناهض لداعش، يوم السبت، 7 ديسمبر/كانون الأوّل 2019، في هولير مع كبار قادة الإقليم، في حين التقى

وفدٌ من التحالف الدولي بقيادة مديرة مكتب جيفري، وضمّ ممثلين لدول رئيسية في التحالف، في غرب كردستان، مع المجلس الوطني الكردي، والتحالف الوطني الكردي، وحزب يكيئي الكردستاني (جناح عبدالصمد خلف برو)، في حين تواصلت الاتصالات مع القيادة السياسية والعسكرية للإدارة الذاتية. يوم الاثنين 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2019، أدلى السيد مظلوم عبدي بتصريح، باللغة الكردية، على حسابه في تويتر، قال فيه: " تستمرّ مساعينا من أجل بناء وحدة الصف الكردي في روجآفا في جوٍّ إيجابي. في الأيام المقبلة، سوف تُتخذ خطوات بناء الثقة. إنّ الموقف الإيجابي لإدارة جنوب كردستان في هذا الإطار محلّ احترام ونحن نشكرها".

في اليوم التالي لتصريح السيّد عبدي، 17 ديسمبر/كانون الأوّل، أصدرت هيئة الداخلية للإدارة الذاتية بياناً تضمّن الاعلان عن الخطوات التي أشار إليها عبدي، من إزالة العوائق أمام المجلس الوطني لمزاولة نشاطاته وفتح مكاتبه، وإسقاط القضايا المرفوعة ضدّ قيادات وكوادر المجلس، وتشكيل لجنة للبتّ في قائمة المعتقلين والمغيبين.

شكّل هذا البيان خطوة إيجابية ومدخلاً معقولاً لتلبية المطالب المشروعة للمجلس الوطني في ضرورة اتّخاذ اجراءات بناء الثقة، وهو الأمر الذي كان يتطلّب من جميع الأطراف التعامل الإيجابي معها، والعمل بصبرٍ وأناة للبناء عليها. فقد أوحى المساعي الدولية والكردستانية والاستجابة الإيجابية من قبل قوات سوريا الديمقراطية بوجود جهود مشتركة جدّية لإعادة صياغة العملية السياسية في غرب كردستان، لكي تكون لصالح الشعب الكردي وقضيته.

بدأت جلسات الحوار في البداية، في شهر أبريل/ نيسان 2020، بين وفدٍ من المجلس الوطني الكردي ضمّ ممثلي خمسة أحزاب فيه، وآخر من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD مكوّن هو الآخر من خمسة



أعضاء من قيادة الحزب والمنظمات التابعة له. اشترط المجلس الوطني الكردي حسم الملفات الخلافية الأساسية مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، قبل انضمام أحزاب أخرى إلى الحوار. لكن بعد مرور قرابة شهر على الحوارات، عقد الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه اجتماعاً في قامشلو، يوم 18 مايو/ أيار 2020، وشكّلوا ائتلاًفاً أطلقوا عليه تسمية أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK، ضمّ خمسة وعشرين حزباً. واشترط PYD لاستمرار الحوار مشاركة الإطار الجديد فيه.

بعد سلسلة من الجلسات الحوارية التي عُقدت في قاعة (لايف ستون) الأمريكية في الحسكة، بإشراف كلٍّ من وليام روباك، نائب المبعوث الأمريكي الخاصّ للتحالف الدولي (آنذاك)، ومظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أعلن الطرفان، في 16 يونيو/حزيران 2020، وفي بيانٍ مشتركٍ تُلي من قبل رئيس وفد أحزاب الوحدة الوطنية باللغة العربية، ورئيس وفد المجلس الوطني باللغة العربية، وبحضور السيدين عبدي وروباك، توّصّلهما إلى اتفاقٍ على " رؤية سياسية مشتركة ملزمة والوصول إلى تفاهات أولية واعتبار اتفاقية دهوك عام 2014 حول الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع أساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب"<sup>(7)</sup>.

بدأت المرحلة الثانية من الحوارات بين الطرفين الكرديين في أوائل شهر يوليو/تموز 2020.

وفي يوم 12 آب/أغسطس 2020، انتهت جولة من الحوارات بين وفدي المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية، بشأن تشكيل مرجعية سياسية موحّدة. وفق المعلومات التي حصلنا

(7). انظر نصّ البيان المشترك في الملاحق، ملحق (4).

عليها، آنذاك، من مصادر مظلعة على مجريات الحوارات، توصل طرفا الحوار إلى اتفاقٍ مبدئي على تشكيل مرجعية، حصّة كلّ طرف منهما 18 عضواً. دون حسم آلية تحديد العدد المكمل لحصّتيهما، لكنّ اجتماعاً آخر عُقد في 20 سبتمبر / أيلول 2020، تمّ فيه التوصل إلى الاتفاق على اسم المرجعية "المرجعية الكردية العليا"، وأجريا تعديلاً على عدد أعضائها وحصّة كلّ طرفٍ فيها، لتصبح المرجعية مكوّنة من 40 عضواً يتم تقاسمهما بين الطرفين مناصفة. صحيح أنّ التوزيع تمّ على أساس أن يكون 16 عضواً من أحزاب الوحدة الوطنية و 16 عضواً من المجلس الوطني بواقع 40% لكلّ طرف، على أن تكون نسبة 20% من خارج الإطارين أي 8 أعضاء، لكن الصحيح أيضاً أنّ الطرفين اتّفقا على أن يعيّن كل طرف من الطرفين 10% من هذه النسبة أي 4 أعضاء، لتصبح حصّة كلّ طرف فعلياً 50%.

### استبعاد الأحزاب من خارج الإطارين

تمّ الاتفاق بين الطرفين على تشكيل مرجعية اقتصرت على الطرفين وأقصيت منها الأطراف السياسية غير المنضوية في هذين الإطارين. الأمر الذي جعل المرجعية غير شاملة. ظلّت ثلاثة أحزاب كردية خارج إطار الحوار والمرجعية المتّفق عليه؛ وهي حزب يكيّتي الكردستاني الحرّ (توّد لاحقاً مع حزب الوحدة- الجناح المنضمّ للمجلس الوطني وشكّلا معاً حزب الشعب الكردستاني)، وعملية التوحيد هذه أثارت مشكلة داخل المجلس الوطني الكردي بدل حلّ المشكلة. ففي اجتماع المجلس الذي عُقد يوم الجمعة 13 أغسطس/آب 2021، نوقش الطلب المقدّم من الحزب للانضمام إلى المجلس، إلّا أنّ حزب يكيّتي الكردستاني رفض بشدّة قبول طلبه، مطالباً بإعادة المكتب المتنازع عليه. ورغم موافقة جميع الأحزاب الأخرى إلّا أنّ اعتراض حزب يكيّتي الشديد

أدى إلى توتّر كبيرٍ في الاجتماع وإلى ملامسة كادت أن تتحوّل إلى مشاجرة واشتباك بالأيدي، لولا تدخّل بعض المشاركين في الاجتماع الذي فشل في حسم الموقف من انضمام حزب الشعب. وكذلك تمّ إقصاء حزبي التقدمي والوحدة.

كانت لهذه الأحزاب أوضاع مختلفة؛ فحزب يكيّتي الحرّ كان يواجه فيتو من قبل توأمه يكيّتي الكردستاني على خلفية انشقاقهما عن بعضهما كم أشرنا قبل قليل؛ في حين يتوجّس المجلس من حزب الوحدة المحسوب سياسياً على الإدارة الذاتية لكونه جزءاً من مجلس سوريا الديمقراطية، المظلمة السياسية للإدارة، وممثلاً في الإدارة الذاتية من دون الإعلان رسمياً عن ذلك؛ في حين أنّ التوجّس من التقدمي أخفّ لكونه لم ينضمّ لأيّ إطار معني بالإدارة الذاتية. بعد انتهاء الاجتماع الذي أقرّ فيه تشكيل المرجعية، حصلنا على معلومات من مصادر مطلّعة على الاجتماع ومحضر قراراته، تؤكّد على أنّه قد " تمّ الاتفاق على تشكيل المرجعية، وستكون مكوّنة من 40 عضواً، لكلّ طرف 16 عضواً، و8 أعضاء من خارج الإطارين، شريطة أن يختار كلّ طرف 4 من أصل 8 المتبقين، وبذلك لن يكون هؤلاء الأعضاء من حزبي التقدمي والوحدة. أثار تسرّب هذه التفاصيل ردود فعل مختلفة وأصبحت قضية إعلامية كبيرة، لكنّ التوضيحات التي صدرت من الطرفين أثبتت صحّة تلك التفاصيل. فقط صرّح أكثر من قيادي في المجلس الوطني بأنّه إذا أراد حزباً الوحدة والتقدمي إلى المرجعية يجب أن يختار أحد الطرفين للانضمام إليها باسمه. وقد التقى وفدٌ من الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا PDK-S بوفدٍ من الحزب الديمقراطي التقدمي وعرض عليه صراحة الانضمام إلى المرجعية تحت مظلمة المجلس الوطني الكردي، بل طلب منه العودة إلى صفوف المجلس. اللغظ الكبير الذي ثار حول المسألة استدعى تدخّل السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، وغرّد على حسابه على منصّة تويتر، يوم 20

سبتمبر/أيلول 2020، باللغة الكردية، قائلاً: " مبادرتنا لوحدة الصف الكردي حسب المعيار الوطني مستمّرة. هدفنا هو أن يتمّ خطوة بخطوة انضمام جميع الأحزاب إلى هذه العملية. الأحزاب من قبيل التقدّمي والوحدة لم تُستبعد. المعلومات حول هذا الموضوع غير دقيقة".

لكنّ أحمد سليمان، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، وخلال لقاء مع قناة رويداو، في نفس يوم صدور موقف السيد مظلوم عبيدي، 20 سبتمبر/أيلول 2020، أگّد بأنّه قد تمّ بالفعل استبعادهم من العملية التفاوضية ونتائجها، إذ قال: "نحن لم نكن بعيدين عن هذه المبادرة (مبادرة مظلوم عبيدي) منذ البداية، نحن وحزب الوحدة، منذ الإعلان عن المبادرة، أعلننا تأييدنا لها، والتقينا لعدة مرّات، فهي كانت ضرورة لشعبنا، وكنا نرغب في أن تتقدّم إلى الأمام، لكن في الحقيقة، حينما قرر الطرفان في ENKS وPYD أن يجتمعا، تمّ وضع شرط أن يكون الطرفان لوحدهما PYD وENKS، وقد التقينا مع الأمريكيين والفرنسيين وكذلك السيد مظلوم عبيدي، وقد قالوا لنا بأنّه الآن وفي البداية، ولمعالجة المشاكل العالقة بينهما سيكون الحوار محصوراً بينهما، ولكن في المسائل التالية، وكما طلبنا، ستكونون أنتم والحركة السياسية الكردية مجتمعةً مشاركين في هذه المحادثات. لكن للأسف، رأينا أنّهم لا يناقشون تلك المسائل العالقة، بل وصل نقاشهم إلى الرؤية السياسية، وفهمنا حينها أنّ المسألة ليست مسألة المشاكل بينهما، وإنّما هناك في الحقيقة مسألة أخرى وهي أن لا نكون مشاركين في هذه الاجتماعات. لأنّه سواء كانت الرؤية السياسية أو تشكيل مرجعية أو مسائل إدارية أو عسكرية، هذه الأمور ليس من حق الطرفين وحدهما، وإنّما هو حقّ الحركة السياسية، بل هو حقّ الكرد، وكلّ كردي معني بالرؤية السياسية وكذلك المرجعية والمسائل الإدارية وسواها، ولكن للأسف، وجدنا

أنّ هناك إصراراً من جانب ENKS على أن يكون هذا الأمر محصوراً بالطرفين. بعد ذلك، قالوا بأنهم سوف يقوموا بتوسيع الوفدين لانضمام آخرين إليهما. في الحقيقة، طلبوا منا عندئذٍ بأن ننضم إليها، فقلنا لهم بأنّ المجلس يحضر الاجتماعات برؤيته والاتحاد الديمقراطي يحضر برؤيته، ولكن ليست هناك رؤية مشتركة بيننا وبين المجلس ولا بيننا وبين الاتحاد الديمقراطي حتى نحضر هذه الاجتماعات، ولا يجوز أن نكون وفداً واحداً ولكلّ منّا رؤيته، ونريد أن نوّقر شكلاً مناسباً، وقدّمنا آنذاك اقتراحاً، وقلنا بأننا نقترح أن يتم تشكيل فريق من 10-15 عضواً كممثلين لهذه الأحزاب ويتوصّلوا معاً إلى اتفاقٍ حول كلّ الأمور، وبعد ذلك يتمّ التحضير لمؤتمرٍ، وفي ذلك المؤتمر يتمّ الاتفاق على كلّ شيء. ولكن للأسف، استمروا على أن يكون الطرفان لوحدهما".

وحول حقيقة وجود شرط استبعادهما من التمثيل في المرجعية من عدمه، قال أحمد سليمان في نفس المقابلة: "على قسد والأمريكيين، رعاة هذه المباحثات، أن يوضّحوا لنا إن كان هناك فعلاً هكذا شرط أم لا، ولكن في الحقيقة لا داعي لأن تكون هناك شروط، فقد تمّ بالفعل استبعادنا، والحقيقة نحن الآن عملياً لسنا ضمن هذا الحوار".

وحول مسار العلاقة بين حزبي الوحدة والتقدمي وعملية الحوار، تحدّث صالح كدوّ، سكرتير الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا، أحد أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، وقال: "في الحقيقة، حسب اطلاعي ومتابعتي، بدأ النقاش حول مبادرة السيّد مظلوم عبيدي في شهر أبريل/نيسان 2020، بعد أن وافق الأمريكيون على رعاية هذه المبادرة. وفي تلك الفترة، كانت نقاشات قد جرت حول رؤية سياسية، وكان قد تمّ إعداد هذه الرؤية، وكان الجانب الأمريكي قد اعتمد هذه الرؤية. وفي شهر مايو/أيار 2020، انضمنا كأحزاب مقرّبة من الإدارة الذاتية (التي شكّلت لاحقاً إطار أحزاب

الوحدة الوطنية الكردية)، وحينما عقدنا أول اجتماع مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، كان الحزبان التقدمي والوحدة حاضرين في الاجتماع، ولكن كانت الرؤية السياسية قد أُعدت، وطرح علينا PYD مناقشتها، في حين كان قد تمّ اعتمادها من قبل الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني، وذلك قبل تأسيس إطار أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK. جرى آنذاك نقاش، وأبدى حزبا الوحدة والتقدمي بعض الاعتراض، وقالاً بأنه يجب أن يكونا شريكين في إعداد الرؤية السياسية، لكنّ الرؤية السياسية كانت قد أُقرّت. واعتقد أننا عقدنا اجتماعين، أقصد الأحزاب التي شكّلت لاحقاً PYNK، المقربة من الإدارة الذاتية، وحزبي الوحدة والتقدمي، لكن للأسف، انسحب الحزبان آنذاك لأنهما قالاً بأنّ رأيهما غير موجود في هذه الرؤية السياسية. وهكذا بدأنا، كأحزاب الوحدة الوطنية كطرف والمجلس الوطني كطرف، ولكن الوحدة والتقدمي ظلّا خارج هذا الحوار وهذه المحادثات. ولأكثر من مرتّين وثلاث مرّات، كان الأمريكيون يذكرون اسم هذين الحزبين، وكانوا يقولون بأنه إذا ما أُنجز هذا الاتفاق وتمّت هذه الوحدة، يجب أن ينضمّ هذان الحزبان إليها. وكانت هناك محادثات مع هذين الحزبين من جانب PYD. ولكن من جانب المجلس الوطني الكردي، كان هناك اعتراض واضح على ضمّ الحزبين، لأنّ المجلس كان يقول بأننا نحن، PYNK وENKS، طرفان رئيسيان، ولا نقبل بالطرف الثالث، وذلك بعدما رأوا أنّ الحزبين لم ينضما إلى أحزاب الوحدة الوطنية، فقالوا لا نقبل أن يكون هناك طرف ثالث. وقال المجلس بأننا نحن الطرفين نمثّل الحركة الكردية، وبعد أن ننجز الوحدة، من أراد أن يدعم هذه الوحدة نثمن موقفه. لكن أحزاب الوحدة الوطنية الكردية كانت موافقة على انضمام الحزبين إلى الحوار، سواء ضمن أحزاب الوحدة الوطنية أو حتى لو كان لوحدهما، وكمنصّة مستقلة، ولم يكن لديها أيّ اعتراض على ذلك. وهكذا ظلّ هذان الحزبان خارج هذا الحوار". وعن أسباب رفض الحزبين تبني الرؤية السياسية

التي كانت قد اعتُمدت، قال كدو: " إنّ الرّؤية السياسية كانت قد أُعدّت من قبل الأمريكيين أساساً، وأعتقد أنّ حدّة الموقف من النظام كانت غير مرضية للحزبين".

## الحوار بشأن الإدارة الذاتية:

حول الحوارات والتفاهات التي جرت بشأن ملفّ الإدارة الذاتية، قال نعمت داوود، سكرتير حزب المساواة الكردي، وعضو وفد المجلس الوطني الكردي للتفاوض: "بدأت أولى جلسات المفاوضات بين الوفدين بخصوص ملفّ الإدارة الذاتية الديمقراطية في 29/08/2020، وذلك بعد تبادل آراء الطرفين كتابياً عبر الراعي للمفاوضات، وكبقية الملّقات، استندت إلى اتفاقية دهوك 2014 التي اعتُمدت أساساً في هذه المفاوضات، وتضمنت بنودها تعريفاً للإدارة والجهات المشاركة فيها والعلاقة بين المرجعية الكردية والكتلة الكردية فيها والقضية الأهم شكل مشاركة المجلس الوطني الكردي في الإدارة قبل إجراء الانتخابات التي يحتكم إليها الجميع في شكل المشاركة، إضافة إلى زمن وآلية الانتخابات. ونظراً لأهمية الملفّ، عُقدت سبع جولات، كان آخرها في 04/10/2020، إضافة إلى جلسات إضافية مع الجانب الامريكى وقيادة قسد لتجاوز العقبات، وقد تم إقرار بعض البنود، منها ما يتعلق بتعريف الإدارة الذاتية الديمقراطية في روجآفاي كردستان كحاجة موضوعية لإدارة المناطق الكردية وتحددت بـ ( عفرين، كوباني، الجزيرة ) والمناطق المشتركة وهي تجربة تحتاج إلى إعادة النظر والإغناء والتطوير، وبما ينسجم مع بنود الاتفاق، وبهذا الشكل تم توضيح أنّ المناطق التي يتم التفاوض على إدارتها هي المناطق الكردية ولا تدخل فيها بقية مناطق شمال شرق سوريا. وتكون هذه الإدارة تشاركية بين مكونات المنطقة من كرد وعرب وسريان - آشوريين

وتركمان وأرمن وشيشان، ولا يجوز الاستفراد بالقرارات، ولكلّ مكوّن حق الاعتراض على القرارات التي تخصّه، ومن الضروري وجود تنسيق بين المرجعية الكردية والكتلة الكردية في المجالات التي تخصّ الشعب الكردي. كما أتفق على أن يمثّل المكوّن الكردي في المفوضية العليا للانتخابات وفق نسبة تمثيلهم في المرجعية على أن يتمّ إجراء الانتخابات بعد عام من توقيع الاتفاق ويشترك فيها اللاجئون والنازحون من ابناء المنطقة وفق آلية تحدّدها المفوضية وأعتُمد ضمان توسيع الإدارة لتشمل كافّة المكوّنات واعتماد مبدأ اللامركزية بصلاحيات واضحة. إلّا أنّ المفاوضات تعثّرت بشأن البند المتعلق بكيفية شراكة المجلس في الإدارة، ففي حين طالب المجلس بشراكة فعلية في الدوائر والمؤسسات التي لها صلاحية اتخاذ القرار بما فيها الموازنة والموارد، والمناصفة في المجلس التشريعي وديوان العدالة ومفوضية الانتخابات، رأى الطرف الآخر أنّ هذا يعني التساوي في التمثيل وهذا غير ممكن وغير عملي وأنّه يفهم الشراكة في أن يمثّل المجلس في بعض الدوائر والمؤسسات إلى حين إجراء الانتخابات.

وقد غلقت الجلسات بعد هذا التاريخ دون التوصل إلى اتفاق بند الشراكة وكيفية معالجتها نظراً لتباين رؤية الطرفين حولها، وبسبب انشغال الجانب الامريكى والتزاماته في وقت ستجري الانتخابات الرئاسية في أمريكا، فأرجئت الجلسات إلى حين عودة الوفد الأمريكي من واشنطن دون أن يُغلق هذا الملف. إن إنجاز هذا الملفتّ يُمهّد الطريق لاستكمال الملفتّ الأخير في المفاوضات وهو ملفّ الحماية والأمن للوصول إلى الاتفاق النهائي، ويحظى باهتمام الجانب الأمريكي الذي أوضح أنّ شرعية هذه الإدارة تمرّ عبر مشاركة المجلس الوطني الكردي فيها ومن ثم عبر إجراء الانتخابات، الأمر الذي يفسح المجال لدول أخرى للمشاركة في دعم هذه التجربة والتعامل الدبلوماسي معها".



تحدّث نعمت داوود أيضاً عن دور من أسماهم بالمتضررين من إنجاز الاتفاق الكردي، وقال بهذا الشأن: "إنّ المتضررين من إنجاز الاتفاق الكردي، داخلياً كانوا أم خارجياً، لا يألون جهداً في وضع العثرات والعقبات أمامه. ومن البديهي أنّ نجاح أيّ مفاوضات مرهونة بعامل هامّ، وهو توفير المناخ الإيجابي وبناء الثقة بين الأطراف، وهكذا وبمجرد ما تمّ إحرازه من تقدّم تفاعل به أبناء الشعب الكردي، حتى باشر بعضٌ بتخريب المناخ الإيجابي الذي بدأ به، وإذا لم نستثنِ تصريحات من مسؤولين في المجلس الوطني الكردي في هذا الاتجاه، يبرره أنصار المجلس كردّ فعل لأفعال قيادات الطرف الآخر، فإن بعض قيادات PYD، وأجهزته السلطوية ارتكبت أفعالاً دلّت على أنّ الغاية منها هي تعطيل المفاوضات".

لكنّ التواصل ظلّ مستمرّاً مع رعاية المفاوضات، حسب نعمت داوود: "بعد توقّف المفاوضات، مع بداية الشهر أكتوبر/تشرين الأوّل 2020، لم ينقطع التواصل واللقاءات والمراسلات بين وفد المجلس الوطني الكردي والجنرال مظلوم عبدي، والجانب الأمريكي، ممثلاً بالسفير الجديد، ديفيد براونشتاين، الذي وصل وطاقمه في أوائل ديسمبر/ كانون الأوّل 2020، والذي أكّد أنّ الخارجية الأمريكية والطاقم المكلف مهتمون باستمرار المفاوضات وستستمر، وأكّد على أنّهم باقون هنا، وقد تم وضعهم بصورة الأحداث وبما يجري، وفي أكثر من لقاء، أعرب الجنرال مظلوم عن استيائه من هذه الأعمال وإدانته لها، ووعد بمحاسبة الجناة ووضع حد لهم، ورغم قيامه بخطوات في هذا الاتجاه إلّا أنّ ماكينة الاعتداءات والانتهاكات لم تتوقف. وبناءً على طلب الجانب الأمريكي والجنرال باستئناف المفاوضات، طالب المجلس بوقف هذه الانتهاكات وردع فاعليها ومحاسبتهم وتوفير مناخ إيجابي مثلما بدأت فيها المفاوضات، وإعطاء ضمانات من قبل الراعي الأمريكي وقيادة (قسد) بعدم تكرار ذلك، وبالفعل تمّت دراسة ورقة تقدم بها المجلس، وبعد

إدخال التعديلات والتوافق عليها، وقع الجانبان الأمريكي، ممثلاً بالسفير، والجنرال مظلوم على وثيقة ضمانات في بداية يونيو/حزيران 2021 تضمنت من جملة ما تعهدوا فيها، ضمان عدم تكرار ذلك وإلزام الطرف الآخر ببيان هيئة الداخلية الصادر في ديسمبر/كانون الأول، 2019، والذي يضمن للمجلس نشاطه ووقف الاعتقالات بحق عناصره بالإضافة إلى تحديد سقف زمني للمفاوضات، ووضع من يرتكب انتهاكات أمام مسؤوليتهم وفضحهم، وذلك لتهيئة الأرضية لمواصلة المفاوضات. وبعد ذلك، سافر الوفد الأمريكي مرّة أخرى إلى واشنطن، وعاد في شهر أغسطس/ آب، وفي لقاء له مع المجلس، أكد على اهتمام الإدارة الأمريكية وعلى أنه سيتواصل في لقاءاته معه، بعد لقاءات مزعومة لمساعد وزير الخارجية جوي هود مع الطرفين المتفاوضين".

وحول الضمانات التي قدّمها الزاعي الأمريكي وقيادة (قسد)، أوضح يوسف فيصل، المنسّق العامّ لحركة الإصلاح، والرئيس الأسبق للمجلس الوطني الكردي: " ضمان تنفيذ البيان الصادر عن هيئة داخلية الإدارة الذاتية في 17/12/2019، والذي يتضمّن حرية العمل السياسي للمجلس وإسقاط دعاويهم بحقه وعدم حاجته للتراخيص وبيان مصير معتقليه ... علاوة على ذلك وقف الانتهاكات والاعتقالات بحق مكاتب المجلس وأعضائه والانتهاء من المفاوضات خلال فترة زمنية قصيرة ووقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين والبدء في المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها العام الماضي على أرضية اتفاقية دهوك".

من الجانب الآخر، عرضت سما بكداش، عضو وفد أحزاب الوحدة الوطنية الكردية للحوار الكردي، خلاصة محطات سير المفاوضات بين الطرفين، والتفاهات التي حصلت والعقبات والمصاعب التي واجهتها: " أقدم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، وبضمانة أمريكية، على مبادرة وحدة الصف الكردي.

تلبية لهذه المبادرة، بدأت محادثات الحوار الكردي-الكردي والتي جعلتنا واثقين بأنه لا توجد أسباب حقيقية تمنع الوحدة الكردية بين الأحزاب السياسية الكردية. بداية بين كل من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والمجلس الوطني الكردي، بتاريخ 7 أبريل/نيسان 2019 والتي تم من خلالها النقاش حول بعض الخطوط العامة التي يمكن أن تكون مشتركة والتي يمكن البناء عليها لذلك تم بدء المناقشة حول الرؤية السياسية المشتركة والتي كانت تتضمن رؤية كل طرف إلى النظام السوري والذي كان سبباً في كافة الويلات التي عاشها الشعب السوري وإلى الدولة السورية بالإضافة إلى رؤية كل طرف حول القضية الكردية والمعارضة السورية. وبعد سبعة اجتماعات مشتركة، تم الانتهاء من المرحلة الأولى والاتفاق على رؤية سياسية مشتركة، ليتم الإعلان عنها في 16 يونيو/حزيران 2020 والتي كانت تتضمن نظام الحكم في سوريا ووجوب أن يكون النظام نظاماً ديمقراطياً لامركزياً وكذلك يجب أن يكون الدستور ديمقراطياً يحفظ ويضمن حقوق جميع المكونات السورية وكذلك تم التوافق بخصوص القضية الكردية والتي يتطلب حلها بالسبل الديمقراطية والاعتراف بها ضمن الدستور السوري وأن الشعب الكردي هو شعب يعيش على أرضه التاريخية. كما تم التوافق على دور المعارضة السورية وموقعها في هذه المعادلة وانفتحت الأطراف على أنه يجب العمل على توسيع المعارضة الديمقراطية لتشمل كافة المكونات والقوى التي تؤمن بالديمقراطية في سوريا، إضافة إلى التأكيد على وحدة الأراضي السورية وضرورة حلّ الأزمة في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254. كما تم الاتفاق على ضرورة مكافحة الإرهاب والعمل على تحرير المناطق المحتلة وعودة الأهالي إلى مناطقهم بضمانات دولية وخروج المحتل والفصائل المسلحة. وبذلك تم الانتهاء من المرحلة الأولى، لتبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات والتي استندت إلى اتفاقية دھوك

2014 بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على هذه الاتفاقية، وحدث العديد من التغييرات في الظروف والمرحلة في روجآفا، ولكن رغم ذلك اتخذنا من اتفاقية دهوك أساساً للفاهم المستقبلي لأن دهوك كان اتفاقاً بين القوى الكردية نفسها لحل المشاكل المعقدة. طبعاً بدأت المرحلة الثانية من المفاوضات بمشاركة عدد من الأحزاب الكردية المنضوية تحت مظلة الإدارة الذاتية وبعضها من خارج الإدارة ليتم تشكيل تحالف باسم أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK وانتخاب وفد من سبعة أشخاص لاستكمال محادثات المرحلة الثانية من الحوار. لكن خلال هذه الفترة من المفاوضات، حصل تعثر في الاجتماعات نتيجة الاعتراض الذي أبداه الأخوة في المجلس الوطني الكردي بخصوص اسم الوفد وبقيت المفاوضات معلقة لأكثر من شهر ونصف (خلافاً) على الاسم، حيث كان هناك إصرار من قبل الأخوة على أن يكون الحوار بين PYD والمجلس الوطني فقط، وهذا ما لم نرض عنه كونه لا يتوافق مع حقيقة هذه الأحزاب التي لها سنوات طويلة من العمل الحزبي. في النهاية، بعد مساعي الجهة الضامنة والراعي الأمريكي والتحدث مع قيادة باشور كردستان تمت العودة إلى الحوار والبدء بالمرحلة الثانية وبعد عشرة اجتماعات مشتركة وصعبة جداً، تم الانتهاء من المرجعية الكردية بعد أن تم تغيير اسمها إلى (المرجعية الكردية العليا) وتحديد مهامها في عدة نقاط والتي يجب أن تكون مهامها رسم السياسات واستراتيجيات الشعب الكردي في مناطق روجآفا بالإضافة إلى آلية تشكيل المرجعية، والتي يجب أن تكون ٤٠ بالمئة من كل الطرفين إضافة إلى ١٠ بالمئة لكل طرف خارج الإطارين أي أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني ومستقلون. وحتى في هذه النقطة أصرّ الأخوة في المجلس الوطني على أن يكون لهم حق تغيير هؤلاء في الوقت الذين يريدون إلا أننا تحفظنا على هذه النقطة. بالإضافة إلى أنّه تم الاتفاق على ضرورة تمثيل المرأة ضمن

المرجعية على الرغم من إصرارنا على أن تكون نسبة تمثيل المرأة خمسين بالمئة أو أن لا تكون أقل من أربعين بالمئة، إلا أن وفد المجلس الوطني لم يرض عن هذا الأمر أيضاً. كما تم التوافق على آلية اتخاذ قرارات المرجعية وكذلك مهام المرجعية في العمل من أجل عودة الأهالي إلى المناطق التي هجروا منها بضمانات دولية وخروج المحتل والفصائل المسلحة.

بعد الانتهاء من المرجعية، تم الانتقال إلى موضوع الإدارة الذاتية وتم الاتفاق على عدة نقاط حول ضرورة العمل من أجل تطوير هذه الإدارة وسد الثغرات الموجودة وبعض من هذه النقاط تم الاتفاق عليها في هذا البند.

إلا أنه ظلّ بندٌ وحيد لم يتم الانتهاء منه وهو آلية مشاركة المجلس الوطني الكردي في الإدارة الذاتية، حيث أن وفد المجلس الوطني أصر على المناصفة في كافة الهيئات وبقي هذا الأمر موضوع خلاف بين الجانبين كوننا ندرك أن هذا الأمر غير مقبول وسوف يؤثر على هيكلية الإدارة، كون كافة الهيئات والمجالس مشكلة من كافة المكونات ومنتخبة وما زال النقاش جارياً حول آلية إيجاد صيغة إلا أننا نرى أنّ المشاركة يجب أن تكون من خلال الانتخابات التي تم الاتفاق على موعدها في مسودة الاتفاقية.

وفي حال الانتهاء من بند الإدارة كان سوف يتم البدء بالشأن العسكري وحسب اتفاقية دهوك حيث لا يمكن أن تكون هناك قوتان عسكريتان ولكن بالإمكان النقاش عن طريق لجان خاصة مع قيادة (قسد) حول آلية انضمام البيشمركة إلى قوات سوريا الديمقراطية".

## الجلسة الثالثة من الحوار

انطلقت جلسات الجلسة الثالثة من الحوار بين ENKS و PYNK

باجتماعٍ عُقِدَ يوم السبت، 3 أكتوبر/تشرين الأوّل 2020، في قاعدة (لايف ستون) الأمريكية قرب الحسكة، وحضرها إضافة إلى الوفدين المتحاورين، السيّد مظلوم عبيد، القائد العامّ لقوات سوريا الديمقراطية. كان من المفترض أن تُناقش في جلسات الجولة الثالثة المسائل الخاصّة بشكل الإدارة الذاتية وكيفية انضمام المجلس الوطني إليها، والمناهج التعليمية، والتجنيد الإجباري، والمسائل الأمنية والعسكرية. لكنّ الطاقم الأمريكي المشرف على الحوارات غادر شمال شرق سوريا إلى بلاده قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية ( التي جرت في يوم الثلاثاء، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)، وبذلك توقّفت الحوارات. وخلال توقّف الحوارات، أدلى آدار خليل، عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، ورئيس الوفد المفاوض لأحزاب الوحدة الوطنية الكردية بتصريحات للقسم الكردي في صحيفة (أوزكور بوليتيكا) يوم الاثنين 11 يناير/كانون الثاني 2021، وصف فيها قوات بيشمركة روج بالمرتزقة، رافضاً ضمناً عودتهم التي تُعتبَر إحدى النقاط الخلافية مع المجلس الوطني، حينما أجاب عن سؤال للصحيفة حول هذه القوات، قائلاً: " في الحقيقة هؤلاء ليسوا ببيشمركة، بل هم مرتزقة للدولة التركية، واستخدمتهم تركيا في شنكال وقنديل، فمثلما استخدم أردوغان المرتزقة في ليبيا وأذربيجان يستخدم هؤلاء أيضاً، ولهذا ليس من الممكن قبولهم، فالذين عملوا كمرتزقة ليس من المعقول أن يكون لهم دور أو وظيفة في المجال العسكري."

أثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة من قبل المجلس الوطني الكردي وقيادة بيشمركة روج. فقد أصدرت الأمانة العامّة بياناً، في 13 يناير/كانون الثاني 2021، قالت فيه: " إنّ تصريح رئيس الوفد المفاوض لـ PYNK الذي وصف بيشمركة روج بالمرتزقة ما هو إلا محاولة جديدة منه للتنصل مما تم إنجازه في المفاوضات برعاية أميركية وإفشال عملية وحدة الصف الكردي التي ستتيح لبيشمركة

روح أن يأخذوا موقعهم الطبيعي في حماية أهلهم في مناطقه لرغبة شعبية عارمة، واستخفاف منه بما تعهدت به قيادة قسد وضماتها بإلزام PYD باحترام المفاوضات ونتائجها". وباتت هذه التصريحات سبباً إضافياً لعدم استئناف الحوار بين الطرفين.

في 18 أبريل/نيسان 2021، زار ديفيد براونشتاين، نائب المبعوث الخاص لأمريكا إلى سوريا، أربيل، والتقى نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان، ومسؤولين كبار آخرين في الإقليم. وقد أصدرت رئاسة الإقليم، في أعقاب اللقاء، بياناً، جاء فيه: " استقبل السيد نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان قبل ظهر اليوم، الأحد 18 أبريل/نيسان 2021، السيد ديفيد براونشتاين نائب المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا. وفي اجتماع حضره السيد القنصل العام الأمريكي في إقليم كردستان، تم التباحث حول الأوضاع في سوريا بصورة عامة ومهمّة الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد داعش، وتواجد القوات الدولية، والأوضاع في شمال وشرق سوريا، مع أهمية الاستقرار، والحوار بين الأطراف الكردية والمسألة الكردية في هذا البلد. وجدّد رئيس إقليم كردستان، التأكيد على أنّ الحل للوضع المعقد في سوريا لن يأتي في يوم وليلة وأنّ السبل العسكرية لا تؤدي إلى الحل، بل يجب حل المشكلة السورية من خلال الطرق السياسية والحوار. وحول المسألة الكردية في هذا البلد، أوضح فخامته أنّ المسألة الكردية يجب معالجتها ضمن الإطار السوري". وكان مظلوم عبيدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، قد حاول، في مقابلة صحافية، يوم 28 مارس/أذار 2021، أن يهدّئ التوتر ويزيل آثار تصريحات ألداد خليل بشأن بيشمركة روج، إذا قال: " بخصوص المسألة العسكرية والبيشمركة التي أثيرت هي مسألة محسومة مسبقاً وأي حل لها سيكون في إطار اتفاقية دهبوك". كما دعا عبيدي " الأخوة في أحزاب الوحدة الوطنية الكردية والأخوة

في المجلس الوطني الكردي في سوريا إلى التحلي بروح المسؤولية وإبرازها والعودة إلى طاولة المفاوضات لاستمرار النقاش حول ما تبقى من نقاط خلافية وجهاً لوجه وليس من خلال الإعلام".

على الضفة الأخرى، شنّ عبد الحكيم بشار، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا، ونائب رئيس ائتلاف المعارضة السورية الموالي لتركيا، لدورتين متتاليتين ممثلاً عن المجلس الوطني الكردي، هجوماً على قوات سوريا الديمقراطية واتهمها بالقتل، ودافع عن الجماعات المسلحة الراديكالية المرتبطة بتركيا والمحتلة لمنطقة عفرين الكردية إلى جانب القوات التركية، إذا قال في تسجيلٍ مصوّر يتحدّث فيه خلال ندوة حزبية لرفاق حزبه في مخيم كوره غوسك، قرب أربيل، في أوائل يوليو/تموز 2021: "إن ثلاثة أرباع ما يُنشر من تقارير حول الانتهاكات في عفرين كاذبة. والوضع في عفرين ليس كما يُقال". وفي فقرة أخرى، قال بشار: " ما قُتِلَ من الكرد على أيدي قسد لم يقتلوا على يد فصائل المعارضة. سوف نجري جرداً ونرى كم من الكرد قُتلوا على يد قسد، وكم قتلوا على يد الفصائل".

وكان عبدالحكيم بشار قد سبق له وأن وصف قتلى جيش الاحتلال التركي بشهداء، إذ دافع في مقابلة مع رووداو عربية، 2 مارس/أذار 2020، عن تركيا المحتلة في سوريا، ووصف قتلى الجيش التركي بالشهداء، إذ قال: " تركيا دفعت شهداء، لديها حتى الآن 35-40، وهؤلاء كانوا مراقبين، لم يكونوا مقاتلين، وتعرّضت نقاط المراقبة التركية للقصف من قبل قوات النظام".

زادت تصريحات عبدالحكيم بشار هذه من التعقيدات أمام استئناف الحوار بين الطرفين، لتتوضّح حقيقة إنّ تيارين في الطرفين يعيقان تطوّر هذا الحوار. تيارٌ في PYNK تحت تأثير التيار الرفض في قيادة العمال الكردستاني لاتفاق PYNK مع المجلس، وتيارٌ في ENKS تحت تأثير تركيا الراضة لاتفاق المجلس مع الإدارة الذاتية. والتياران



المتشددان على ضفتي طاولة الحوار يخدمان نفس الهدف، ألا وهو بقاء طاولة الحوار شاعرة. وعلى الرغم من كلّ هذه الجهود التي بذلتها أمريكا وقيادة (قسد) في سبيل تهدئة التوتر بين الطرفين، وإعادتهما إلى طاولة المباحثات، إلا أنّه حتى لحظة كتابة هذا الفصل، أي أواسط شهر فبراير/شباط 2022، لم يتحقّق هذا الهدف.

## مفاوضات موازية:

بالتوازي مع المفاوضات بين وفدي ENKS و PYNK، كانت هناك مفاوضات تجري حول ملقّات حسّاسة بين المجلس الوطني الكردي وقيادة قسد ممثّلة بالجنرال مظلوم عبيدي، وبحضور أمريكي في بعض اللقاءات. وقد تركّزت هذه الحوارات حول دور كوادر حزب العمال الكردستاني في الإدارة الذاتية، ومصير المعتقلين والمختطفين، بالإضافة إلى قضايا تخصّ تنظيم التجنيد العسكري، وحل مشكلة التعليم. هذه المفاوضات التي تمّت بعيداً عن الاعلام، حقّقت بعض التفاهات وتمّ التوصل خلالها إلى بعض التصوّرات، ومن نتائجها، تشكيل قيادة (قسد) لجنة تحقيق خاصة لتقصي الحقائق في قضية "المفقودين العشرة" الذين قدمت رئاسة المجلس أسماءهم، ومن ثمّ إصدار بيان بالنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق<sup>(8)</sup>، وذلك بتاريخ ١٠ يناير/كانون الثاني 2020.

## ضرورات إنجاح الحوار الكردي وتوسيعه

لماذا إنجاح هذا الحوار ضرورة للكرد في سوريا؟  
إنّ من شأن إنجاح الحوار بين الأطراف الكردية في سوريا وإيصاله

(8) انظر نصّ البيان المشترك في الملاحق، ملحق (5).

إلى أهدافه في إنجاز اتفاقٍ شامل أن يكون عاملاً رئيسياً وجوهرياً في استقرار المنطقة. ولا بدّ من توسيع إطار هذا الحوار ليكون شاملاً لكلّ الأطراف السياسية والقوى المجتمعية، ولقيادة إقليم كردستان دور ومسؤولية هنا، لأنّ حلفاءها في المجلس الوطني هم الأكثر تشبّهًا بحصر الحوار بين المجلس وأحزاب الوحدة الوطنية.

إنّ توقّف الحوار بين الطرفين في جولته الثالثة لم يكن، في الحقيقة، فقط بسبب انشغال الأميركيين بانتخابات بلادهم الرئاسية، وإنّما كانت هناك عوامل ذاتية أطالت أمد توقّفه، وهي أنّ تياراً في أحزاب الوحدة الوطنية يرى أنّ تغيّر الإدارة الأمريكية (المحابية لتركيا) قد غيّر المعادلة وأنّ الإدارة باتت تحظى بالحماية والدعم الدوليين، وبالتالي، ليست هناك حاجة للإدارة إلى الاتفاق مع حلفاء عدوّتها تركيا؛ كما أنّ هناك تياراً في المجلس الوطني يُصغي إلى تركيا والائتلاف الموالي لها الفائلين بأنّ الضغوط الدولية بدأت تزداد على النظام في دمشق وأنّ العقوبات قد وضعت في وضعٍ حرجٍ للغاية وأنّه يوشك على الانهيار، وأنّ المعارضة سوف تحلّ محلّه، وبالتالي ليست هناك حاجة للمجلس الوطني إلى الاتفاق مع الإدارة الذاتية التي تربط تركيا وائتلافها مصيرها بمصير النظام.

وقد ساهمت المحاولات المبذولة من هذين التيارين في إعاقه استئناف الحوار، إلا أنّ تصريحات السيّد مظلوم عدي، قائد (قسد)، التي كان لها وقعٌ إيجابي لدى طرفي الحوار، هو مسعى لتجاوز عقدة الإعاقه هذه، وكذلك الموقف الإيجابي لأغلبية طرفي الحوار وخاصة في الداخل، أبقيا على أمل استئنافه. خاصّة في ظلّ تمسك أميركا بمساعيها لإعادة الطرفين إلى الطاولة، وهذا ما تبيّن من زيارة ديفيد بروانشتاين، نائب المبعوث الأميركي إلى سوريا والمشرف على الحوار، إلى إقليم كردستان، في أعقاب عودة الرئيس نيجيرفان بارزاني من باريس، واللقاء بمسؤولي الإقليم وخاصّة الرئيس مسعود بارزاني، الذي يُدرك الأميركيون أنّ له التأثير

الحاسم، بل وكلمة الفصل، في بعض الملقات الحساسة، في سبيل إطلاق جلسات الحوار يصبح إنجاز الحوار وتوجيه باتفاقية شاملة وجامعة أكثر إلحاحاً وضرورة مع الحديث عن مشاريع جديدة تعمل عليها قوى دولية وإقليمية وسورية، منها فكرة مجلس عسكري مشترك، إذ يمتلك الكرد قوّة عسكرية وسياسية واقتصادية، من المفترض أن تؤهّلهم لأن يكونوا لاعباً فاعلاً ومؤثراً في هذه المشاريع، لا هامشياً. ومن هنا، ينبغي لتياري الإعاقة في أحزاب الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الكردي الكفّ عن الرهان على الدعم الدولي المنفرد، والعمل، بدل ذلك، على استثمار أي دعم في تعزيز الموقف الكردي الموّدد تحت مظلة جامعة.

### امتعاض أميركي من الأداء الحواري الكردي

كان ديفيد براونشتاين، نائب جويل رايبورن، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، قد غادر غرب كردستان في النصف الأوّل من شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2021، بانطباع سيّء وامتعاض من منهج وأداء الطرفين الكرديين المتحاورين (PYNK-ENKS). وحسب المعلومات التي استقيناها المؤلّف من المّطلعين على مجريات اللقاءات التي أجراها براونشتاين خلال تواجده في غرب كردستان، تركّز عدم الرضا الأميركي على أربع نقاط رئيسية، وهي: إبعاد الأحزاب الكردية من خارج الإطارين والمجتمع المدني عن المساهمة في الحوارات، والتي خُطّط براونشتاين للالتقاء بها بعد عودته إلى المنطقة في أعقاب عطلة رأس السنة؛ وكذلك بطء الحوارات وغياب الجديّة المطلوبة في تحقيق انجاز هدفها المرجو سريعاً؛ والتصريحات المتشجّة من بعض قيادات طرفي الحوار والتي كادت أن تطيح به؛ وأخيراً ضعف أداء قيادة وفدي التّحاور وعجزها عن اتّخاذ القرارات المطلوبة لافتقارهما إلى استقلالية القرار وصلاحيّة اتّخاذه.

## بليكن زار غرب كردستان

حصلنا من بعض المصادر المعنية بشؤون غرب كردستان على معلومات تُفيد بأنّ أنتوني بليكن، بعد ترشيحه من قبل الرئيس الأميركي جو بايدن لشغل منصب وزير الخارجية في إدارته، قد زار أواخر نوفمبر/شهر تشرين، 2021، يرافقه جويل رايبورن، المبعوث الأميركي الخاص، شمال شرق سوريا، والتقى مع الإدارات الأميركية العاملة في سوريا، دون اللقاء مع الأطراف السياسية المحلية. وكان هدف الزيارة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأوضاع، صياغة تصوّر للسياسة الأميركية الجديدة في سوريا وغرب كردستان في ظلّ إدارة بايدن. ولا شكّ أنّ تلك الزيارة قد أظهرت مدى الأهمية التي توليها هذه الإدارة لملفّ شمال شرق سوريا وغرب كردستان.

وكانت الإدارة السابقة قد أكّدت، قبل انتهاء ولايتها، على دعمها للمفاوضات بين الأطراف الكردية، ففي 20 سبتمبر/أيلول 2020، عقد جيمس جيفري، المبعوث الأميركي الخاص لدى التحالف الدولي المناهض لداعش، لقاءً بالوفدين الكرديين المفاوضين معاً، حضرته أيضاً السفيرة الأميركية زهرة بيل، وكذلك مظلوم عدي، قائد (قسد) كراعيين للمفاوضات في غرب كردستان، لإظهار دعم بلاده لإنجاح المفاوضات بين الطرفين. وقد نقل إلينا أحد المشاركين في ذلك اللقاء أنّ جيفري أبلغ الحضور في ذلك الاجتماع بأنّ حوارهم لا يهدّد أحداً، لا في الداخل ولا في الخارج، وبأنّ أمريكا أبلغت أنقرة بذلك، كما أجرت مباحثات مع روسيا بشأن الموضوع، وبأنّ الوفد الأميركي في طريقه لزيارة إقليم كردستان للاجتماع مع كبار المسؤولين فيه. كما قال أننا "نعمل جميعاً من أجل سوريا لكل السوريين، وعملنا يصبّ في صالح العملية السياسية وقرارات الشرعية الدولية".

لكن المصدر الذي شارك في ذلك اللقاء نقل أيضاً انطباعه عن أنّ الأميركيين حذرون جداً ويتجنّبون كل ما من شأنه أن يوحى بدعم

بناء كيان كردي، ومردّد ذلك، حسب المصدر نفسه، هو أخذ أمريكا لحساسية هذا الموضوع، بالنسبة إلى حليفها تركيا خاصّةً، بعين الاعتبار. وكدلالة على ذلك، إصرار الأمريكيين على الامتناع عن المشاركة في تعديل العقد الاجتماعي، والنأي بأنفسهم عنه، باعتباره شيئاً يخصّ الطرفين الكرديين، يمكن إنجازه بعد توقيع الطرفين على الاتفاق، ويمكن لأمريكا، عندئذٍ، أن تقدّم مساعدة في مجال الخبرات.

## محاولات نسف الحوار

كان هدف عمليات الهجوم على مكاتب المجلس الوطني وأحزابه في غرب كردستان، في أواسط يناير/كانون الثاني 2021، التي يتّهم المجلس الوطني الكردي جهات تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي ورائها، كان هدفها إزالة آثار الانطباعات الإيجابية وأجواء الارتياح التي سادت في غرب كردستان من النتائج الجزئية للحوار، وبالتالي النيل من هذه النتائج وصولاً إلى إنهاء الحوار ونسفه. ولا شك أنّ منفذي هذه الاعتداءات متصرّون من الحوار الهادف إلى استقرار الوضع السياسي في غرب كردستان، وأجندتهم ليست كردية سورية. خلق موقف السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لِقوّات سوريا الديمقراطية، من هذه الهجمات أملاً في إمكانية إيقافها، مثلما من المتوقع أن يكون هناك تدخّل أميركي لردع هذه المحاولات الهادفة إلى نسف الحوار.

## مهذّبات الحوار الكردي- الكردي في سوريا

تأتي تركيا على رأس قائمة المهذّبات للحوار الكردي، وهي أشدّ المعادين لها والأكثر جهداً في سبيل إفشالها، وذلك لأنّ من شأن نجاح هذا الحوار، وتشكيل إدارة مشتركة، وقوة عسكرية موحّدة،

أن ينزع من يد تركيا ورقة الابتزاز الرئيسية في يدها في مواجهة أمريكا وأوروبا ألا وهي ورقة أنّ هذه الإدارة وهذه القوات هي إدارة وقوات حزب العمال الكردستاني. ولذلك لم تخف تركيا أبداً عداها لهذا الحوار ومحاولة إيقافه. ففي أعقاب إعلان طرفي الحوار عن التوصل إلى رؤية سياسية مشتركة، تحدّث مولود جاوش أوغلو، وزير الخارجية التركي في مقابلة مع قناة سي إن إن تورك التركية، ونشر موقع شبكة رووداو الإعلامية، القسم العربي، بتاريخ 19/6/2020، تقريراً عن تلك المقابلة، جاء فيه: ( وحول التفاهم والاتفاق بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في سوريا، قال وزير الخارجية التركي: " تضغط أميركا وفرنسا وعدة دول أخرى على المجلس الوطني للاتفاق مع وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني، حيث انتقلوا من قنديل إلى شمال سوريا لإضفاء الشرعية على وحدات حماية الشعب وهم يواصلون هذه المحاولات، وسبق أن سعت روسيا لشرعنة وجود وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني، لكن الروس استوعبوا وهم يدركون حقيقة أن الغرب يريد تقسيم سوريا من خلال قوات سوريا الديمقراطية أو أي مسمى آخر، ونحن نراقب عن كثب جهود التوحيد والاتفاق بين هذه المجاميع".

وأما جاوش أوغلو اللثام عن مضمون لقائه مع مسؤولي المجلس الوطني الكردي الذي عقد في فبراير/شباط 2021، داخل مقر وزارة الخارجية التركية.

وذكر جاوش أوغلو " اجتمعُ في فبراير/شباط مع مسؤولي المجلس الوطني الكردي في مقر وزارة الخارجية، وحذرتهم من وجود مثل هذه المساعي وقلت لهم إننا سنغير تعاملنا معهم في حال إقدامهم على هذا العمل، وقد تحدثوا لي هم عن كيفية قيام وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني بإغلاق مقرات أحزابهم بل ذرفوا الدموع خلال حديثهم عن مقتل رفاقهم وأقاربهم، لكن هذه

الدول مارست الكثير من الضغوط عليهم فيما بعد". وحذر جاوش أوغلو من التحوار مع حزب الاتحاد الديمقراطي، قائلاً: " مهما كانت المسميات، كل من يكون مع حزب العمال سيصبح هدفاً مشروعاً لنا، ونحن هنا لا نميّز بين حزب العمال ووحدات حماية الشعب، فهؤلاء هدف مشروع داخل وخارج سوريا وفي شمال العراق، وتركيا تتعامل معهم على أنهم أعداء لها".

ولا تزال تركيا تبذل كلّ جهودها، وتستثمر اختراقاتها الأمنية في الداخل السوري من جهة وحلفائها، وخاصة عبر بوابة الائتلاف الموالي لها، في سبيل إعاقة هذا الحوار، ومن ثمّ نسفه تماماً. أمّا ثاني الأطراف الأكثر عداءً لهذا الحوار، فهو ائتلاف المعارضة السورية الموالي لتركيا، ولا يحتاج موقف الائتلاف إلى الكثير من الشرح، فهو مجرد أداة لتنفيذ الأجندة التركية، ومواقفه هو مجرد صدى للمواقف التركية.

تأتي الخلافات الكردستانية أيضاً كأحد مهدّدات هذا الحوار، إذ أنّ الطرفين الكرديين المتخاصمين/المتحاورين يُجاهران بولاءاتهما الكردستانية واستقطابهما حول حزب العمال الكردستاني من جهة والديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى. والتوتّر بين هذين الحزبين الكردستانيين يؤثّر سلباً وعلى نحوٍ مباشرٍ على الحوار، مثلما أنّ الهدوء والتفاهم بينهما يؤثّران إيجاباً وعلى نحوٍ مباشرٍ على هذا الحوار.

وبالتالي، فإنّ افئقار الطرفين المتخاصمين/المتحاورين لاستقلاليتهما في اتّخاذ القرار يعتبر تهديداً دائماً يحدّد طبيعة العلاقة بينهما.

## الحركة الكردية والمعارضة السورية

### الانسحاب من أطر المعارضة

قبل انعقاد المؤتمر الوطني الكردي الأول (26 أكتوبر/ تشرين أول 2011) كانت الأحزاب الكردية بمعظمها منضوية في إطار هيئة التنسيق أو إعلان دمشق الذي كانت هيئة التنسيق جزءاً منه. ففي يوم السبت 25 يونيو/حزيران 2011، وقّعت أربعة أحزاب كردية على الوثيقة التأسيسية لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا، وهي حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، والحزب اليساري الكردي في سوريا، وحزب يكتي الكردي في سوريا، والحزب اليساري الكردي في سوريا. في أغسطس/ آب 2011، انسحب حزب يكتي من الهيئة، وفي يناير/ كانون الثاني 2012، علقت الأحزاب الكردية الأخرى (ما عدا الاتحاد الديمقراطي) عضويتها في هيئة التنسيق، وذلك بعد تشكيل المجلس الوطني الكردي في سوريا. وانسحب الأمر أيضاً على الأحزاب الكردية في (إعلان دمشق)، حيث



قرّر المؤتمر الوطني الكردي، الذي تمخّض عنه المجلس الوطني الكردي، " تخويل المؤتمر الهيئة التنفيذية المنبثقة عنه بالحوار مع أطر المعارضة الوطنية ومن ثم التنسيق والتعاون مع الأكثر استجابة لقرارات وتوجهات المؤتمر وتعليق عضوية أحزاب الحركة في الأطر الأخرى".

خلال الأشهر الأولى من الحركة الاحتجاجية في سوريا، انفرط عملياً عقد اعلان دمشق المعارض الذي كان يضمّ أحزاباً كردية. فقد حضرت شخصيات رئيسية في الإعلان مؤتمر المعارضة السورية في مدينة أنطاليا التركية (المؤتمر السوري للتغيير)، الذي انعقد يومي الأربعاء والخميس، -21 يونيو/حزيران 2011. وهو المؤتمر الذي دعا في بيانه الختامي الرئيس السوري بشار الأسد إلى الاستقالة فوراً وتسليم جميع سلطاته إلى نائبه، مثلما دعا " إلى انتخاب مجلس انتقالي يضع دستوراً للبلاد، ثم تتم الدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية خلال فترة لا تتجاوز العام ابتداءً من استقالة الرئيس السوري". وكانت هذه هي المعارضة التي لم تجد الحركة الكردية الجسارة في أن تتصرّف بمعزل عنها، ووقعت تحت تأثير الإحراج أمامها، في بداية الحراك الاحتجاجي، بشأن التفاوض مع النظام.

شكّل مؤتمر أنطاليا المنطلق نحو تشكيل المجلس الوطني السوري في اسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011، كإطار لأطياف مختلفة ومتنوّعة من المعارضة السورية، وتمّ انتخاب الأستاذ الجامعي برهان غليون، المتحدّر من مدينة حمص، في وسط سوريا، رئيساً له، وذلك لإبعاد شبهة هيمنة (الإخوان المسلمون) على المجلس. وقد ظلّ غليون في رئاسته لثلاث دورات متتالية، لغاية 9 يونيو/حزيران 2012، ليستقيل ويخلفه الدكتور عبد الباسط سيدا، الكردي المتحدّر من بلدة عامودا، والمقيم في دولة السويد. وقد حاولت تركيا وقطر استدراج شخصيات كردية أكثر التصاقاً بالحركة الكردية، وتحظى بقبول أكبر في الأوساط الكردية السورية، لكنّهما

لم تنجنا في مساعيهم، فرستا على عبد الباسط سيديا كوجه كردي، وذلك للإبقاء بالحرص على التنوع في إطار هذه المعارضة. ولا أدلّ على هذا من انتخاب القيادي الشيوعي/المسيحي جورج صبرا، المتحدّر من مدينة قطنا في ريف دمشق، رئيساً للمجلس، في اجتماع للأمانة العامة عُقدَ في الدوحة، عاصمة قطر، ليخلف سيديا في منصبه، وذلك في 9 أكتوبر/تشرين الأوّل 2012.

في الحقيقة، كان على الحركة الوطنية الكردية، في تلك المرحلة، صياغة استراتيجية واضحة تقوم على محدّدات أساسية، وهي:

1 - إنّ الكرد السوريين معنيون على قدم المساواة مع بقية مكوّنات المجتمع السوري بمستقبل سوريا.

2 - التناقض الرئيسي للشعب الكردي وحركته الوطنية هو مع نظام الاستبداد.

3 - القضية الكردية قضية وطنية ديمقراطية تعني السوريين جميعهم .

4 - الشعب الكردي كغيره من المكوّنات المجتمعية السورية صاحب مصلحة حقيقية في التغيير الديمقراطي الجذري والشامل في البلاد.

5 - شمولية القرار الوطني الكردي واستقلاليتها مبدأ أساسي يجب التمسك به.

6 - المنهج النضالي للحركة الوطنية الكردية هو منهج ديمقراطي سلمي رافض للعنف ونابذ للتباغض والتحاقد".

أما بشأن التحالف مع الآخرين، فكان يجب اعتماد مبدأ التحالف مع الآخرين لا الاندماج فيهم، أي مبدأ التحالفات وليس الاندماج في إطارٍ من أطر المعارضة. كان لا بدّ من الابتعاد عن نزعة الاستنزاف المتمثلة في السعي إلى الاندماج في إطارٍ من أطر المعارضة، وكذلك رفض نزعة الاستلحاق التي تتعامل بها بعض أطر المعارضة مع الجانب الكردي. أي لا بدّ أن تكون تحالفات الجانب الكردي قائمة

على قواسم مشتركة تجمعها بالمعارضة ولا تلزمه بكلّ شعاراتها وأطروحاتها.

## مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية

بدأت ملامح موقف المعارضة السورية من الشعب الكردي في سوريا وقضيته القومية تظهر بوضوح في مؤتمر القاهرة، حيث بات واضحاً أنّ هذه المعارضة ليس لديها موقف قائم على القناعة بحقيقة الوجود التاريخي للشعب الكردي في سوريا وبعدالة حقوقه القومية المشروعة، وإّما تنطلق في موقفها من ركيزتين أساسيتين؛ الأولى هي أن تُظهر بأنّ موقفها يختلف عن موقف النظام الذي لم يكتفِ بالنكّر للوجود والحقّ الكرديين، بل عمد إلى تنفيذ مشاريع تستهدفهما؛ والركيزة الثانية هي أن تحاول جذب الحركة الكردية إلى صفوفها.

ففي الثالث من يوليو/تموز 2012، بعد مرور أكثر من أسبوع بقليل على انتخاب محمد مرسي، القيادي الإخواني السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة، رئيساً لمصر، كأول رئيس بعد سقوط نظام حسني مبارك، اجتمعت المعارضة السورية في مؤتمرٍ موسّع بمبادرة من جامعة الدول العربية. وهو المؤتمر الذي أقرّ وثيقة "الرؤية السياسية المشتركة"، والتي ورد فيها بشأن الكرد، الفقرات التالية: " يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّرة في مؤتمر القاهرة، يتضمّن وضعيّة الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار. يتولّى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذية، ويصدر قوانين مؤقّنة تنظّم الحياة العامّة في المرحلة الانتقاليّة، تشمل حرّيات

الإعلام والتظاهر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات وإلغاء جميع المراسيم والقوانين والمحاكم الاستثنائية، كما يلغي المراسيم والقوانين التمييزية بحق القوميات الكردية والتركمانية والآثورية وأي طيف آخر من أطراف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابياً لمجلس تأسيسي ومسودة لدستور دائم للبلاد على أسس العهد الوطني". و"إزالة أثار السياسات التمييزية السابقة بما فيها إلغاء القانون 49 لعام 1980 وإزالة الإجحاف بحق نازحي الجولان وضحايا أحداث الثمانينات، وانتفاضة 2004 الكردية والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضررين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة" و"إزالة أثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق القومية الكردية في سوريا وتداعياتها، وتعويض المتضررين من أبناء الشعب السوري كافة وإعادة الحقوق لأصحابها". كما أقرّ المؤتمر "وثيقة العهد الوطني"، والتي جاء فيها بشأن الكرد: "تقرّ الدولة السوريّة بوجود قومية كردية ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود وهويّة وحقوق قوميّة مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين وتعتبران جزءاً أصيلاً من المجتمع السوري".

لكنّ الأطراف الكردية المشاركة في المؤتمر احتجّت على عدم الاعتراف بالشعب الكردي في سوريا، واللجوء إلى صيغ مبهمّة لا تعبّر عن حقيقة الوجود التاريخي للشعب الكردي على أرضه التاريخية، الأمر الذي أدّى إلى نشوب خلافات حادة بين المندوبين الكرد وبعض الشخصيات المعارضة، تطوّرت إلى حدّ التلاسن، بل والاشتباك بالأيدي. وعلى الرغم من المساعي التي بذلها نبيل العربي، الأمين العامّ لجامعة الدول العربية، آنذاك، في سبيل تهدئة الموقف وإقناع الكرد بالعودة إلى جلسات المؤتمر، إلّا أن الأطراف

العربية في المعارضة لم تستجب للمطالب الكردية المشروعة، الأمر الذي أدّى إلى انسحاب الأطراف الكردية.

## تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

سعت الترويكا الغربية، الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ومعها تركيا ودول الخليج إلى توسيع إطار المعارضة السورية، فجمعت فصائل مختلفة منها، ومن ضمنها المجلس الوطني السوري، في العاصمة القطرية الدوحة، بدءاً من يوم الأحد 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لتعلن عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، في يوم الأحد التالي، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، والذي تمثّل فيه المجلس الوطني السوري بـ 22 مقعداً من أصل 60 مقعد.

وقد تمّ تأسيس الائتلاف بموجب اتّفاق بين الأطراف المشاركة، سُمّي باتفاق الدوحة<sup>(9)</sup>، ومن بنوده: إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين، والالتزام بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام".

انتُخب مُعاز الخطيب، الشخصية الإسلامية الدمشقية المعروفة، والإمام السابق للمسجد الأموي في دمشق، رئيساً للائتلاف، في حين تمّ انتخاب رياض سيف، الصناعي الدمشقي، والنائب البرلماني السابق، والمعارض الليبرالي المعروف، إلى جانب سهير الأناسي، ابنة المعارض السوري الشهير، الدكتور جمال الأناسي، زعيم المعارضة الداخلية في عهد الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، حتى وفاته عام 2000، نائبين لرئيس الائتلاف. وحول الضغوط الأمريكية لتشكيل الائتلاف وإرغام الحاضرين

(9). لقراءة البنود الكاملة للاتفاق، انظر الملاحق، الملحق رقم (6)

في اجتماع الدوحة لإعلانه، يقول العميد ركن أحمد رحال، الضابط المنشق عن الجيش السوري، خلال مشاركته في برنامج (الاتجاه المعاكس) التلفزيوني على قناة الجزيرة القطرية، أنّ " روبرت فورد، السفير الأمريكي السابق لدى سوريا، قد جلب أكثر من مئة معارض سوري إلى الدوحة وأدخلهم إلى الفندق وأغلق عليهم الباب، وقال: لا تخرجوا حتى تشكّلوا الائتلاف، ..."

في نفس يوم إعلان الائتلاف، أصدرت الولايات المتحدة بياناً صحافياً، جاء فيه: "إننا نتطلع إلى دعم الائتلاف الوطني في خط طريقه نحو نهاية حكم الأسد الدموي، وبداية مستقبل سالم وعادل وديمقراطي يستحقه كل السوريين".

وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، اعترفت دول مجلس التعاون الخليجي الست بالائتلاف (كممثل شرعي للشعب السوري)، وكذلك اعترفت الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالائتلاف، باستثناء كل من العراق والجزائر ولبنان.

وبحلول 12 ديسمبر/كانون الأول 2012، كانت أربع وعشرون دولة تعترف دبلوماسياً بالائتلاف. لكنّ الائتلاف، ورغم كلّ الدعم الدولي والإقليمي المقدم إليه، لم يستطع أن يشكّل قيادة سياسية حقيقية للمعارضة السورية. في دراسة لمركز مالكوم كير- كارنيغي للششرق الأوسط، صدرت في 4 أبريل/نيسان 2013، كتب الباحث يزيد صايغ، وهو باحث رئيسي في المركز ويتركّز عمله على الأزمة السورية، بشأن المعارضة السورية ما يلي: " لا تزال المعارضة السورية تفتقر إلى وجود قيادة سياسية بعد عامين على بدء الانتفاضة في البلاد". وأورد صايغ الأفكار الرئيسية التالية: " - استجاب المجلس الوطني السوري، الذي كان أول إطار يمثل المعارضة في المنفى، للمبادرات الدبلوماسية بدلاً من صياغتها، وتبنيّ عسكرة الانتفاضة من دون أن يتمكّن من توجيهها أو دعمها، وفشل في إدماج القادة المحليين داخل سورية.

- تنافست الشخصيات والفصائل المعارضة في المنفى على المكانة والموارد بدلاً من أن تتوحد تحت راية مشتركة، حيث كانت تتوقع الحصول على التمويل والاعتراف السياسي من المجتمع الدولي.

- أثبت الائتلاف الوطني، الذي حلّ محلّ المجلس الوطني السوري، أنه ليس أكثر منه فعالية في توفير قيادة سياسية استراتيجية، وتمكين الإدارة المدنية المحلية، وتأکید السلطة الموثوقة على الثوار المسلحين، وتقديم الإغاثة الإنسانية، ووضع استراتيجية سياسية لتقسيم النظام. وقد وضعت استقالة رئيس الائتلاف، معاذ الخطيب، في 24 مارس/أذار 2013، مستقبل الائتلاف موضع شكّ، حتى لو تراجع عنه<sup>(10)</sup>.

### انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف:

في يوم 11 ديسمبر/كانون الأوّل 2012، أصدرت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي بياناً، أعلنت فيه بأنّ الهيئة قد عقدت اجتماعها الاعتيادي في 9-11/12/2012، وقرّرت فيه انضمام المجلس إلى الائتلاف. وردت في البيان الفقرة التالية: "3- دعا الاجتماع إلى ضرورة توحيد عمل المعارضة الوطنية السورية، واعتبر انبثاق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه، وطالب الاجتماع بشراكة الكرد في سوريا المستقبل عبر الاعتراف بحقوقه القومية المشروعة وفق العهود و الموائيق الدولية. وفي هذا السياق قرر الاجتماع الانضمام إلى الائتلاف باسم الهيئة الكردية العليا ممثلاً للشعب الكردي في سوريا، كما تم تشكيل وفدٍ مخوّلٍ لمتابعة تنفيذ مقررات الجلسة بخصوص ذلك". وكانت (الهيئة الكردية العليا) قد تشكّلت في 24 يوليو/تموز 2012، بموجب اتفاقية هولير بين

(10). لقراءة الدراسة، افتح الرابط: <https://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412>

(المجلس الوطني الكردي) و(مجلس الشعب لغرب كردستان)، الموقّعة بتاريخ 11 يوليو/تموز 2012. وضّمت عشرة أعضاء من المجلسين مناصفةً. لكنّ الخلافات التي نشبت بين طرفي الهيئة العليا الكردية أدّت إلى تعطيلها وانقسام الصفّ من جديد، فتابع المجلس الوطني الكردي مساعي انضمامه إلى الائتلاف منفرداً. أجرى وفدٌ من المجلس الوطني الكردي، ضمّ عبد الحميد درويش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية للمجلس، وعبد الحكيم بشار، وإبراهيم برو، ومصطفى سينو، وهوشنك درويش، وبهزاد إبراهيم، حوارات الانضمام مع وفدٍ من الائتلاف ضمّ أحمد الجربا، وسالم المسلط، وأنس العبدّة، ونذير الحكيم. .

في 7 سبتمبر/أيلول، 2013 قام ممثلو المجلس والائتلاف بتوقيع مسودة لاتفاق الانضمام، صادقت عليها لاحقاً الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي والهيئة السياسية للائتلاف الوطني. وفي الجلسة التي انعقدت بين 13 و15 سبتمبر/أيلول 2013 وافق المؤتمر العام للائتلاف الوطني على الوثيقة بأغلبية 54 صوتاً من أصل 80 صوتاً ليصبح المجلس الوطني الكردي عضواً رسمياً في الائتلاف. وقد نصّت الوثيقة التي وقّع الطرفان عليها، والمكوّنة من 16 بنداً، على أنّ " يؤكّد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية والديمقراطية العامّة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها. يؤكّد الائتلاف أنّ سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة



القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية" (11).

بموجب البند 14 من الوثيقة الموقّعة، "يمثّل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة، وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية". وفي 6 أغسطس/آب 2013 تمّ انتخاب عبد الحكيم بشار نائباً لرئيس الائتلاف، أحمد الجربا، الذي انتُخب في اليوم ذاته، لهذا المنصب. وانتُخب ممثلان عن المجلس هما صلاح درويش عن الحزب التقدمي ومحمد خير بنكو عن حزب يكتي في الهيئة السياسية للائتلاف، في حين تمّ انتخاب ثمانية أعضاء آخرين من المجلس في الهيئة العامّة للائتلاف.

ونصّ البند 15 من الوثيقة على أنّ "الحدّ الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضواً، وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحقّ للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتّفق عليه". كشف لنا قيادي مطّلع على سير الأحداث آنذاك أنّ ترك ثلاثة

مقاعد أخرى للکرد من خارج المجلس في الائتلاف كان تحسّباً لإمكانية انضمام حزب الاتحاد الديمقراطي PYD لأنّ هذا الموضوع كان مطروحاً، ولكنّه تمّ إشغال هذه المقاعد بثلاثة أعضاء كرد من خارج المجلس الوطني الكردي وهم عبد الباسط سيّدا، الرئيس الأسبق للمجلس الوطني السوري، ومحمد مصطفى ملا رشيد ممثلاً عن المجالس المحلية في منطقة الجزيرة، ومنى مصطفى، المتحدّرة من منطقة عفرين، والمقيمة في ألمانيا.

(11). للاطلاع على النصّ الكامل للوثيقة، انظر إلى الملاحق، الملحق رقم (7)

## ملايسات انضمام المجلس إلى الائتلاف

أثير الكثير من الملاحظات والشكوك حول آلية انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف، وقيل الكثير عن أنّ الانضمام جرى بقرارٍ لم يُتخذ في سياقات طبيعية ضمن هيئات المجلس المنتخبة. حول هذا الموضوع، قال مصطفى أوسو، السكرتير السابق لحزب آزادي الكردي في سوريا، وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا، ونائب رئيس الائتلاف، ممثلاً عن المجلس الوطني الكردي، والذي استقال لاحقاً من الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا: " بدايةً، وقبل الإعلان عن تشكل ما يعرف الآن بـ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، تلقى المجلس الوطني الكردي دعوة لمناقشة مشروع قدمه المعارض السوري رياض سيف، عرف باسم "هيئة المبادرة الوطنية"، في العاصمة القطرية الدوحة أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بمشاركة ثلاثة شخصيات منه، هدفه إيجاد جسم موحد للمعارضة السورية. ناقش المجلس الوطني الكردي المبادرة، حيث وافق على المشاركة فيها ومناقشتها، وانتخب ثلاثة من شخصياته، هم: صالح كدو، هوشنك درويش، مصطفى أوسو. تم إرسال هذه الأسماء مع وثائق السفر الخاصة بأصحابها، إلى الدكتور عبد الحكيم بشار، الذي كان يقيم في إقليم كردستان، من أجل التواصل مع دولة قطر لتأمين موافقات السفر والقيام بإجراءاتها. تفاجأنا قبل السفر بوقتٍ قصير، أن الموافقة على السفر جاءت باسم كل من، عبد الحكيم بشار، صالح كدو، مصطفى أوسو، علماً أن الدكتور عبد الحكيم بشار، لم يحصل في انتخابات الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي على أصوات الناخبين التي تؤهله ليكون ضمن الوفد أو حتى ضمن الاحتياط في حال حدوث أي طارئ لأحد أعضاء الوفد الثلاثة المذكورين آنفاً.

ذهب وفد المجلس الوطني الكردي إلى العاصمة القطرية الدوحة، برؤية ملخصها العمل معاً من أجل بناء سوريا جديدة خالية من كل أنواع الظلم والاضطهاد والتفرقة والتمييز، دولة قائمة على أسس الديمقراطية والتعددية واللامركزية والتشاركية والعدالة والتسامح، وطنياً يتسع لجميع السوريين، والتوصل إلى رؤى وتفاهات مشتركة حول قضية الشعب الكردي في سوريا، والإقرار بوجوده كشعب يقيم على أرضه التاريخية وبحقوقه الوطنية الديمقراطية والقومية المشروعة في الوثائق التي ستصدر عن المؤتمر/المبادرة، إضافة إلى غيرها من المسائل والقضايا التفصيلية".

وعن جلسات النقاش التي جرت لمناقشة الوثائق، يقول أوسو: " كانت الوثائق معدة وجاهزة سلفاً، حيث كنت ممثلاً عن وفد المجلس الوطني الكردي فيها. لم يقبل ممثلو الكتل والأطراف المشاركة، وكذلك الدكتور خالد العطية، معاون وزير الخارجية القطري، آنذاك، - كان يشرف على المؤتمر ويديره بشكل مباشر- إجراء أي تغيير عليها، بحجج واهية، هي: إنّ كل الجهود الآن يجب أن تكون باتجاه إسقاط النظام...، وتأجيل القضايا الأخرى لما بعد ذلك. حاولنا جاهداً إقناع الكتل والأطراف المشاركة في الاجتماع بضرورة إدراج مطالب المجلس الوطني الكردي في الوثائق، بما في ذلك الضغط عليها من قبل ممثلي بعض القوى الدولية، ولكن دون جدوى.

وضعنا قيادة المجلس الوطني الكردي، خاصة الرئاسة، بصورة الوضع النهائي للاجتماع من حيث عدم قبول إدراج مطالبنا في الوثائق، واستعداد المجتمعين للإعلان عن إطار يسمى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية". اتفقنا على عدم التوقيع على وثيقة التأسيس وإبلاغ المجتمعين بذلك على أن يبقى الباب مفتوحاً للتوقيع الإلكتروني عليه في حال قرر اجتماع الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي، الذي اتفقنا أيضاً على عقده في مدينة

هولير عاصمة إقليم كردستان، في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لتقييم المؤتمر ومناقشة كل ما جرى فيه. عُقد الاجتماع الذي رتبناه في مدينة هولير في الموعد المحدد، وبعد المناقشات التي دامت أكثر من عشرة أيام، تقرر عدم التوقيع على وثيقة تأسيس "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، وإبلاغ المسؤولين عنه بالقرار المذكور. وهكذا طويت هذه صفحة من صفحات انضمام المجلس الوطني الكردي إلى "الائتلاف"، ولكن بعد حوالي تسعة أشهر من ذلك، وتحديداً في أواخر شهر أغسطس/ آب 2013 ذهب وفد من العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي إلى مدينة اسطنبول التركية لإجراء بعض النشاطات السياسية، من ضمنها اللقاء مع "الائتلاف"، تألف من: عبد الحميد درويش، عبد الحكيم بشار، إبراهيم برو، هوشنك درويش، مصطفى سينو. تفاجأنا في قيادة المجلس الوطني الكردي، بتاريخ 27 أغسطس/ آب 2013، بخبر أن الوفد توصل مع "الائتلاف" إلى مشروع اتفاق، لانضمامه إليه.

دعت رئاسة المجلس الوطني الكردي هيئته التنفيذية للاجتماع لدراسة "مشروع الاتفاق" المذكور، وبعد نقاشات حامية تركزت معظمها على أن الوفد غير مخول بهذا الأمر، وأن مهمته الأساسية كانت القيام ببعض النشاطات السياسية، وأن مثل هذا الاتفاق يلزمه قرار من الهيئة التنفيذية، وأن "مسودة الاتفاق" غير ملبية لمطالب المجلس.. إلخ.

بحصيلة الاجتماع، قرر المجلس الوطني الكردي تكليف وفد من الهيئة التنفيذية، تكوّن من: "طاهر صفوك، عبد الحميد درويش، عبد الحكيم بشار، مصطفى سينو، إبراهيم برو، صالح كدو، زهير محمد، كاميران حاج عبدو، محفوظ رشيد، فيصل يوسف، مصطفى أوسو"، للذهاب إلى مدينة اسطنبول التركية والانضمام إلى وفد العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي، من أجل استكمال

إجراءات انضمام المجلس الوطني الكردي إلى "الائتلاف" بعد موافقة وتصديق الائتلاف على وثيقة الاتفاق بنودها، على أن يتم اختيار ممثلي المجلس الوطني الكردي في الائتلاف في جلسة استثنائية للمجلس الوطني الكردي.

وتم تكليف الوفد أيضاً، وفق قرار الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي، بالعمل على أن يتضمن بيان الاتفاق:

1 - احترام خصوصية المناطق الكردية وخيار الشعب الكردي في الحفاظ على سلمية الثورة في هذه المناطق.

2 - الحرية في إدارة مرحلة مشتركة في هذه المناطق مع بقية الأطراف والمكونات بالشكل الذي يتناسب وواقع هذه المناطق. وبعد مضي يومين على هذا القرار، ورداً عليه، أرسل عبد الحكيم بشار رسالة إلى جميع أحزاب المجلس الوطني الكردي بأسماء سكرتيرها، فحواها أن قرار المجلس الوطني الكردي يعني المماثلة وتضييع الوقت وإفشال الاتفاقية.. إلخ<sup>(12)</sup>.

وهذه الرسالة كانت إشارة واضحة على أنه لن يتم تنفيذ قرار الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي. وبالفعل، لم يتم تأمين سفر أعضاء الوفد المعينين منه إلى مدينة اسطنبول، وضرب بهذا القرار عُزْضُ الحائط، حيث سرعان ما دعت بعض الأحزاب فيه، خاصة الثلاثة التي دخلت قبل ذلك في تحالف، وهي: "البارتي، التقدمي، يكتي" وقامت بتوزيع المناصب الرئيسية فيما بينها/ مثل: نائب رئيس الائتلاف (البارتي)، عضوي الهيئة السياسية للائتلاف (التقدمي) و(يكتي)، رئيس العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي (التقدمي)، إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني الكردي وطرح المشروع للتصويت فيه - المفارقة أنه وبعد التوقيع عليه بقي اسمه مشروع الاتفاق - الذي فاز بالأغلبية. كما وتم التصويت في الجلسة أيضاً على المناصب الرئيسية لشغلها من قبل المجلس في

(12). للاطلاع على النص الكامل لرسالة عبد الحكيم بشار، انظر إلى الملاحق، الملحق رقم (8).

الائتلاف، والتي أصبحت وفق ما يلي: عبد الحكيم بشار (البارتي) نائب رئيس الائتلاف، صلاح درويش (التقدمي) عضواً في الهيئة السياسية للائتلاف، محمد خير بنكو (يكيّتي) عضواً في الهيئة السياسية للائتلاف.

وما يؤسف له هو أنّه، وفي الوقت الذي كان هناك تحالف ثلاثي غير معلن بين الأطراف الثلاثة المذكورة، كان هناك تحالف مُعلن باسم "الاتحاد السياسي الديمقراطي - الكردي" بين أحد أطراف التحالف الثلاثي، هو (البارتي)، وثلاثة أحزاب أخرى، هي: آزادي بطرفيه ويكيّتي الكردستاني، لم يحترم رأيها على الإطلاق بخصوص ما تحدثنا عنه. طبعاً التحالف الثلاثي المشار له، أثر سلباً على عمل المجلس الوطني الكردي وعلى تماسكه ومسيرته التي شهدت فيما بعد انسحابات عديدة، علماً أن أحزاب "الاتحاد السياسي الديمقراطي الكردي - سوريا" كانت ممتعضة جداً من ذلك التحالف".

أيضاً حول موضوع ملابسات انضمام المجلس إلى الائتلاف، قال فيصل يوسف، المنتسق العام لحركة الاصلاح، والرئيس الأسبق للمجلس الوطني الكردي: " شغلت مسألة الانضمام إلى الائتلاف حيزاً واسعاً من مناقشات المجلس الوطني الكردي منذ بداية انطلاقته في الدوحة وحضور ثلاثة أشخاص من المجلس لاجتماعاته في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث رفض المجلس الانضمام إليه ما لم تتضمن رؤيته السياسية اعترافاً صريحاً وواضحاً بحقوق الشعب الكردي في سوريا وإلغاء كافة السياسات التمييزية المطبقة بحقه وأن يتمثل المجلس وفقاً لنسبته العددية في البلاد إضافة لبنود أخرى تحقّق شراكته في سورية المستقبلية. وتمّ تشكيل لجنة لهذه الغاية وكنّت في عدادها، حيث ناقشنا لاحقاً مقترحات عديدة من قبل الائتلاف ردّاً على مراسلتنا لهم بهذا الخصوص وتراوحت الآراء بين الانضمام للائتلاف ومن ثم تثبيت ما يطالب به المجلس في سياق اجتماع هيئته العامة في مقابل من كان يعتقد بأهمية

وضرورة أن يتم ذلك قبل الدخول إليه... ما جرى لاحقاً هو التوقيع على اتفاقية في أغسطس/آب 2013، تضمنت الكثير من مطالب المجلس مع تحفظ المجلس وتأكيده على المطالبة باللامركزية السياسية. وكحلّ وسط، تمّ التوافق من قبل لجنة المجلس التي لم نشارك فيها (أنا والزميل مصطفى أوسو، حيث لم يُبلّغ بالحضور) للتوقيع على الاتفاقية، وطرحها تالياً على اجتماع الهيئة العامة للمصادقة عليها، والتي جرت في ظروف وسياقات لم تحسم بأن تكون الاتفاقية جزءاً رئيسياً من رؤية الائتلاف... وفيما بعد، عُرضت على المجلس، فوافقت عليه أغلبية الأعضاء بمن فيهم ممثلو بعض الأحزاب التي انضمت إلى الإدارة الذاتية".

بغض النظر عن الملابس التي رافقت انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف الوطني، فعند حدوث هذا الانضمام، كان هناك معطيان هامان؛ أولهما هو أنّ المجلس الوطني الكردي كان يضمّ، آنذاك، جميع الأحزاب الكردية بالإضافة إلى الكثير من التنظيمات المجتمعية، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي، وكان بذلك يمثل المشروع التاريخي للحركة الوطنية الكردية في سوريا؛ وثانيهما هو أنّ الائتلاف كان يضمّ الأغلبية المطلقة من القوى المعارضة، وكان يحظى بالدعم من قبل القوى الدولية والإقليمية والعربية المناهضة لنظام الحكم في سوريا، وكانت هذه القوى تعتبر الائتلاف الممثل الوحيد للمعارضة. بل أنّ دولة مثل فرنسا، ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، استقبلت معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف، والتقى به فرانسوا هولاند، الرئيس الفرنسي، آنذاك، يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وأعلن أنّ فرنسا سوف تستقبل سفيراً للائتلاف، بدل سفير الحكومة السورية، وبالفعل تمّ تعيين منذر ماخوس سفيراً في باريس. وقد أثارّت الخطوة الفرنسية هذه ردّ فعلٍ عنيفاً من قبل الحكومة السورية، إذ اتّهم نائب رئيس الوزراء آنذاك، قردى جميل (الذي انتقل لاحقاً إلى صفوف المعارضة)، فرنسا بـ "السعي

إلى إضفاء الشرعية على تقديم السلاح إلى الائتلاف الذي يرفض حل الأزمة عبر الحوار".

## تبديل وضعي المجلس والائتلاف

في الوقت الذي كان المجلس الوطني ينضمّ إلى الائتلاف ويраهن على وجوده فيه من أجل لعب دور مدعوم دولياً وإقليمياً، كانت قوات الاتحاد الديمقراطي تحقّق انتصارات عسكرية على جبهة النصره (خاصّة في سري كانيه وتل كوجر)، وداعش في مناطق أخرى، وتعرّز سيطرتها كقوة وحيدة في المناطق الكردية، إلى جانب بقاء رمزي لقوات الحكومة السورية في مدينتي قامشلو والحسكة، لتتحوّل إلى قوّة حامية، أُعلنَ في ظلّها عن مشروع تشكيل الإدارة الذاتية في المناطق الكردية، من خلال تشكيل مجلس مكوّن من 82 عضواً يمثلون 35 حزبا ومنظمة، لإدارة هذه المناطق إدارياً وتنظيمياً، بعد تقسيمها إلى ثلاثة " كانتونات " هي الجزيرة وكوباني وعفرين.

تمّ تنفيذ مشروع الإدارة الذاتية بدءاً من يوم 21 يناير/كانون الثاني، 2014، بإعلان ولادة الإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة، واستكمال إعلان الإدارة الذاتية في مقاطعة كوباني في 27 من الشهر نفسه، وفي مقاطعة عفرين في 29 منه.

مع الإعلان عن الإدارة الذاتية، بدأ النزيف من المجلس الوطني الكردي. فمع تشكيل المجلس التنفيذي لمقاطعة الجزيرة، تأسسه أكرم حسو، عضو الأمانة العامة للمجلس، كما ضمّ في عضويته أربعة أعضاء من أحزاب المجلس الوطني الكردي، وهم رئيس هيئة العلاقات الخارجية، صالح كدو، سكرتير الحزب اليساري الديمقراطي الكردي، والناطق باسم لجنة العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي، وعضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي، ورئيس



هيئة التربية والتعليم، محمد صالح عبدو، عضو المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي، وعضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي، ورئيس هيئة الصحة، الدكتور عبدالمجيد صبري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي السوري، ورئيس هيئة الاتصالات، طلال محمد، سكرتير حزب السلام الديمقراطي الكردي في سوريا، الذي كان ممثلاً حزب الوفاق في الأمانة العامة للمجلس، قبل أن ينقسم هذا الحزب إلى جناحين، ليبقى أحدهما، برئاسة فوزي شنكالي في المجلس، بينما غيّر جناح طلال محمد اسمه ليصبح السلام الديمقراطي وينضمّ إلى الإدارة الذاتية الناشئة. في حين انسحبت الأحزاب الثلاثة، اليساري الديمقراطي، والديمقراطي الكردي السوري، واليساري من المجلس بقرارٍ منها.

أظهر هذا الانشقاق الجماعي من صفوف المجلس هشاشة الروابط بين الأحزاب المؤسّسة له وغياب الانسجام في الرؤية والموقف بينها. وهذا الانقسام لم يقتصر على الأحزاب الأربعة التي انفصلت عن المجلس، بل كان يمتدّ إلى أحزابٍ أخرى وظهر مرّة أخرى خلال أزمة نتائج التصويت على انتخاب الأعضاء المستقلين في (المرجعية السياسية الكردية) الذي تمّ في اجتماع المرجعية السياسية الكردية بين المجلس الوطني الكردي (ENKS) وحركة المجتمع الديمقراطي (TEV DEM) في قامشلو، يوم الثلاثاء، 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2014، والذي أسفر عن انتخاب كلٍّ من: صالح كدو وجمال محمود ومحمد موسى وسلوى بدران وأحمد اسماعيل وبروين محمد. بعد صدور هذه النتيجة، اتّهمت مجموعة من أحزاب المجلس ثلاثة أحزاب شريكة معها بالتواطؤ مع حركة المجتمع الديمقراطي والتصويت لمرشحيها لعضوية المرجعية، وأجرى المجلس تحقيقاً بذلك، وفصلت الأحزاب الثلاثة وهي الوحدة الديمقراطي، بزعامة محي الدين شيخ آلي، والديمقراطي الكردي (البارتي)، بزعامة نصرالدين إبراهيم، والوفاق الكردي، بزعامة فوزي شنكالي. أثار قرار الفصل

هذا أزمة داخل المرجعية نفسها. وقد كتب الكاتب علي شمدين، عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي التقدمي حول هذه الأزمة: " لم تنتهِ هذه المشكلة عند فصل هذه الأحزاب، وإتّما بدأت حركة المجتمع الديمقراطي بالتدّخل في الموضوع بالوقوف إلى جانب المفصولين بذريعة أنّهم أعضاء في المرجعية ولهم حصانتهم ولا يمكن فصلهم إلا بقرار من المرجعية نفسها، الأمر الذي اعتبره المجلس الوطني تدخّلاً في شؤونه التنظيمية الداخلية، فتعظّلت المرجعية إلى أن تقيمت دعوة الطرفين للاجتماع في هولير لحلّ هذه الإشكالية. وبالفعل تمّ الاتفاق بتاريخ (24/1/2015)، على توسيع المرجعية السياسية الكردية من (30) إلى (36) عضواً، بحيث يُضاف (3) أعضاء لحصّة كلّ من الطرفين، واحتُسبت الأحزاب المفصولة من حصّة TEVDDEM وبهذا الشكل تمّ تجاوز هذه النقطة".<sup>(13)</sup>

كما كتب علي شمدين عن الخلافات داخل ما تبقى من المجلس الوطني الكردي، وخاصّة بعد تشكيل الاتحاد السياسي داخل المجلس من أربعة أحزاب، وهي البارتّي، وجناحاً آزادي، ويكيتي الكردستاني، والتي اندمجت في مؤتمرٍ عقد في هولير وأسفر عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا، وما خلفه من أجواء عدم الثقة داخل المجلس:

" لقد خلق تشكيل (الاتحاد السياسي)، من جانبه مخاوف جديدة لدى الأطراف الأخرى المنضوية معه في إطار ENKS، والتي كانت تعتبر تشكيله مثيراً للحساسية ولفقدان الثقة فيما بينها، وتعدّه خرقاً صريحاً لقرار ENKS، الذي يلزم بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ أعضاءه بالانسحاب من أيّ أطرٍ أخرى غير إطار المجلس، ناهيك عن تشكيلها لأيّ تكتّل آخر داخله. ولهذا ازدادت الشكوك فيما بين أحزاب الاتحاد السياسي من جهة وبين حلفائها من داخل ENKS من جهةٍ أخرى، وتراجعت الثقة فيما بينها طردياً بالتناسب مع تأخر إنجاز هذا

(13). علي شمدين، الحركة الكردية في سوريا وظاهرة الانشقاقات، السليمانية، 2016، ص 211.

الاندماج الذي كانت تنشده الأحزاب الأربعة وكان يشجعه أيضاً حلفاؤهم، وحتى بعد أن اندمجت تلك الأحزاب إلا أنها لم تتصرّف ككيان واحد وإثماً ظلّ كلّ منها متمسكاً بمقعده وصوته داخل هيئات ENKS، ولم تتصرّف بشكلٍ موثّقٍ كما كان مقرّراً وكما يفرضه الأمر الواقع، وإثماً اندمجاها خلق لديها غروراً ونزوعاً نحو التفرد بقرارات المجلس والهيمنة على توجّهاته، الأمر الذي خيّب آمال حلفائهم وعمّق شكوكهم أكثر ودفّع بـ ENKS نحو المزيد من الخلافات والمهاترات التي أثّرت مؤتمره الثالث عن موعده لما يُقارب العامين.

هذا العامل تسبّب إلى جانب عوامل أخرى في حصول انسحابات عديدة من ENKS، كما أنّ حزبي (يكيّتي الكردي، والديمقراطي التقدّمي الكردي)، أيضاً، هدّدا بالانسحاب منه ما لم يتم وضع حدّ عاجل لتفرد PDK-S وتصرفاته الاستعلائية، ولهذه الغاية، التقى عبد الحميد درويش بتاريخ 4/4/2015 بالرئيس مسعود البارزاني ليضعه في تلك الصورة

وينقل إليه امتعاض حزبه من تصرفات PDK-S، وبالفعل دعا البارزاني إلى عقد اجتماع استثنائي في 9/4/2015، بين سكرتيري الأحزاب الرئيسية الثلاثة (عبد الحميد درويش، سعود الملا، إبراهيم برو)، ليتفقوا برعايته على العمل معاً وبشكل توافقي يخدم آلية العمل المشترك، ويساهم في إزالة العراقيل أمام تفعيل دور ENKS، ولكن لم يستجب PDKS لهذا التوجّه، وإثماً ظلّ يماطل في تنفيذ توجهات رئيس الإقليم وقيادة الديمقراطي الكردستاني، فبرز الخلاف من جديد بينه وبين الحزبين الآخرين خلال الإعداد للمؤتمر الثالث لـ ENKS، حتى أوصلت بالتقدّمي إلى تجميد عضويته في هيئات المجلس ومن ثمّ انسحابه منه فيما بعد نهائياً<sup>(14)</sup>.

ولاحقاً، خرج تيار من حركة الاصلاح بزعامة أمجد عثمان، وآخر

(14). على شمدین، المصدر نفسه، ص 195-194.

من تيار المستقبل بزعامة نارين متيني ليستقرا على ضفة الإدارة الذاتية.

فعلياً، لم يبق في المجلس الوطني الكردي سوى أربعة أحزاب من المؤسسين له وهي الديمقراطي الكردستاني، وكيوتي الكردستاني (الذي انشق بدوره على نفسه إلى حزبين، أحدهما خارج المجلس حتى لحظة كتابة هذا العمل)، والديمقراطي الوطني، والمساواة الكردي. أما ما تبقى من الأحزاب، فهي عبارة عن مجموعات صغيرة مستقطعة من أحزاب خرجت من المجلس الوطني، وليس لها أي دور لا داخل المجلس، ولا خارجه. في حين أنّ جميع الروافد التي خرجت من نهر المجلس الوطني صبّت في طاحونة الاتحاد الديمقراطي وإدارته الذاتية بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد أظهرت التطورات الواقعية أنّ المجلس الوطني الكردي منذ تأسيسه لم يكن كياناً سياسياً وتنظيماً منسجماً ومتماسكاً، كما لم يستطع أن يتحوّل إلى إطار مؤسسي منظم له برنامج سياسي واضح واستراتيجيته المخططة وأدوات مؤسسية للعمل وفق هذه الاستراتيجية من أجل تنفيذ البرنامج. كما تبين أنّ اجتماع معظم الأحزاب والتنظيمات المجتمعية التي وقفت تحت مظّلتها في بداية تأسيسه لم يُقابل بسياسة متزنة تأخذ توجهات هذه الأحزاب جميعها بعين الاعتبار، بحيث تكون هذه السياسة هي القاسم المشترك بين التيارات المختلفة فيه. فالأحزاب المنضوية في المجلس كانت ترتبط بمعظمها بعلاقات وتحالفات كردستانية متباينة، منها حليفة للحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، وأخرى حليفة للاتحاد الوطني الكردستاني، وغيرها مقرّبة من العمال الكردستاني، في حين كانت هناك أحزاب لا ترتبط بأيّ من هذه الأحزاب الكردستانية الثلاثة. لكن، ومنذ تأسيس المجلس، سعى تيار فيه إلى إضفاء صبغة معيّنة عليه تميل إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لينتهي هذا التيار بالمجلس إلى تصويره وكأنّه يحتكر

دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه، الرئيس مسعود بارزاني. وألحق هذا التصوّر ضرراً كبيراً بمكانة الحزب الديمقراطي الكردستاني في غرب كردستان الذي يكنّ شعبه عموماً وتيارات سياسية واسعة ليس من خارج المجلس الوطني الكردي، بل وحتى داخل الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، وحتى قوات (قسد) احتراماً وتقديراً كبيرين للرئيس بارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

في الحقيقة، لقد ساهم المجلس الوطني الكردستاني في تضليل الجماهير الكردية بشأن مواقف الرئيس بارزاني القومية الداعمة لغرب كردستان وشعبه، والتي سعى المجلس إلى تجييرها لصالحه وإخفاء حقيقتها.

لقد أثبت المجلس الوطني الكردي إنّه مشروع أكبر من حامله. إذ يُفترض أنّ الغاية من تأسيس المجلس الوطني كانت تشكيل مظلة سياسية كردية وطنية جامعة وشاملة وفاعلة تمثّل شرعياً الشعب الكردي في غرب كردستان وتتكفّل بقيادة نضاله في أصعب لحظة تاريخية وأمام أفضل فرصة تاريخية وفي ظلّ أشدّ المخاطر الوجودية منذ تأسيس الحركة الكردية في سوريا. بدأ المجلس بتأطير معظم الأحزاب والمجموعات السياسية الكردية وشخصيات مستقلة مهتمة بالشأن العام، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي PYD الذي كان قد اختار السير منفرداً في طريق لا يلتقي مع مشروع المجلس الوطني الكردي. ولكن قيادة المجلس لم تستطع أن تحوّل مجموع الأطراف المكوّنة له إلى مؤسسة سياسية وتنظيمية متماسكة تبنّى استراتيجية متكاملة تلبي متطلبات الاستجابة لخصوصية القضية الكردية من جهة ومشتراكاتها العامّة في البلاد من جهة أخرى. لم تستطع أن تبني مؤسسات تخصصية تشارك في إدارة الشؤون العامة ليس للمجتمع الكردي فحسب، بل وحتى لتنظيمات المجلس نفسه. وبدل ذلك، انشغلت قيادة المجلس بالحسابات والصراعات

الداخلية الهامشية أفضت في الدوريتين الثانية والثالثة إلى انتقال رئاسة المجلس من أحد أكبر أحزابه إلى أحزاب ليس لها ثقل مؤثر في الجسم السياسي والتنظيمي للحركة الكردية، فترهل المجلس وتفاقت الصراعات والخلافات الداخلية فيه بحيث خسر المجلس أكثر من نصف أحزابه المؤسسين له، كما تحوّلت قيادته إلى قيادة محلية همّشت دور أبناء منطقتي كوباني وعفرين.

على المستوى السياسي، ارتهن المجلس لجملة من الأوهام بدل التعاطي مع الوقائع، وكانت أوهامه الثلاثة الكبرى، أولاً: المراهنة على السقوط السريع للنظام وزوال حالة PYD العسكرية معه، وثانياً: المراهنة على التدخّل العسكري الخارجي وإدخاله (المجلس) إلى المعادلة السورية والكردية، وثالثاً: إمكانية الشراكة مع PYD في إدارته ومعارضة النظام والدعوة لإسقاطه في آن واحد. والحال أنّ التوازنات الدولية أبقت على النظام أو أطالت عمره على الأقلّ والتدخّل الدولي جاء (فعلياً) لصالح النظام وإدارة PYD وبالمحصلة، تعزّزت سلطة PYD الانفرادية وأحكمت سيطرتها على الأرض والمجتمع وتهمّش دور المجلس فيهما.

على مستوى العلاقة مع المعارضة السورية، اختار المجلس الاندماج في المعارضة بدل التحالف معها انطلاقاً من استقلاليتها. وهذا ما أدّى إلى التحجيم التدريجي لدوره ونفوذه في المعارضة بحيث لم يعد له أي دور مؤثّر لا في تشكيلات المعارضة التنظيمية والسياسية ولا في رؤيتها ومواقفها بشأن حلّ الأزمة السورية.

إن انفراط عقد أحزاب المجلس وخروج أكثر من نصف مؤسسيه منه والتحاقهم بسلطة الإدارة الذاتية أو الوقوف على هامشها وتضائل حجمه واقتصاره فعلياً على حزبين ومجموعات هامشية في الجسم السياسي الكردي، لا تختلف فعلياً عن المجموعات الملحقة بسلطة الاتحاد الديمقراطي لتزيينها، وافتقاره لاستراتيجية سياسية ونضالية ترضي أنصاره قبل الشعب الكردي، يثبت كلّ هذا

أنّ مشروع المجلس كمشروع وطني جامع يمثّل الشعب الكردي في غرب كردستان ويقود نضاله من أجل حقوقه المشروعة كان أكبر من حامله من الأحزاب الكردية التي توقّرت لها أفضل فرصة في حين كانت هي في أسوأ أحوالها، بحيث بات المجلس الآن أشبه بثوبٍ فضفاض على جسدٍ نحيل.

الائتلاف، بدوّره، لم يعد نفس الائتلاف الذي أُسس في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. إذ انسحبت منه أطراف وكتل وشخصيات عديدة من جهة، ومن جهة أخرى تشكّلت منصات معارضة جديدة حظيت بدعمٍ دولي وإقليمي، مثل مننّة القاهرة، ومننّة موسكو. وبذلك تراجع دور الائتلاف وتلاشى تمثيله لعموم المعارضة وتراجع الاهتمام الدولي به، ولم يعد يمثّل النذّ للحكومة السورية. وقد تجسّد كلّ هذا في تأسيس الهيئة العليا للمفاوضات، المنبثقة عن اجتماعات رياض (10 ديسمبر/ كانون الأوّل 2015)، والذي شكّل الخطوة العملية في نزع حصريّة تمثيل الائتلاف للمعارضة السورية. بين 32 عضواً في الهيئة، تمثّل الائتلاف بتسعة أعضاء، بينهم عضوٌ واحدٌ فقط من المجلس الوطني الكردي. وبعد توسيع الهيئة (23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)، انخفض تمثيل الائتلاف إلى 8 أعضاء من أصل 36 عضواً، وهو ضعف عدد ممثلي مننّة موسكو الهزيلة المتمثّلة بأربعة أعضاء. وقد أدّت هيمنة تركيا وجماعة الإخوان المسلمون إلى خروج أو إخراج معظم تشكيلات المعارضة السورية من الائتلاف، لتبقى الهيمنة فيه لجماعة الإخوان المسلمون والجماعات المسلّحة المتطرّفة التابعة لتركيا. كما أنّ المجلس الوطني الكردي قد تقلّص في تمثيله لجهة الأحزاب الكردية التي أصبحت بمعظمها خارج المجلس، كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

الحقيقة، إنّ الائتلاف ليس فقط لم يعد الممثّل الوحيد للمعارضة، ولم يعد يحظى بالدعم الدولي السابق، بل بات طرفاً هزيباً فيها، يُنظر إليه على أنّه الجناح الموالي لتركيا وقطر في المعارضة، وباتت

بعض الدول الوازنة في الملف السوري تنظر إليه بشكٍّ وارتباب لجهة تبعيته لتركيا، وليس تبريره لاحتلال هذه الدولة لأراضٍ سورية، بل ومشاركتها كأدوات تنفيذية في هذا الاحتلال، وعلاقته المباشرة مع تنظيمات إسلامية متطرفة تمارس الإرهاب المنظم في مناطق سيطرتها، ومن ضمنها عفرين الكردية، التي بارك الائتلاف احتلالها ودعم تركيا والجماعات الإسلامية المتطرفة المرتبطة بها عضواً في احتلالها لهذه المنطقة الكردية التي لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومة السورية، بل لإدارة وقوة كرديتين، وزارت مجموعة كبيرة من قياداته، من ضمنها رئيس الائتلاف، آنذاك، رياض سيف، منطقة عفرين حينما كانت تحت قصف الطائرات والدبابات التركية. وبالتالي، جميع الادعاءات من أطراف الائتلاف، ومنهم المجلس الوطني الكردي، بعدم مسؤوليتها عما يحصل الآن في عفرين باطلة، بل هي تتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والوطنية، والقومية بالنسبة إلى المجلس الوطني الكردي) لما يجري في هذه المنطقة من فظائع، ما لم يتبرأ الائتلاف كاملاً منها، أو ينسحب منه من يرفضها.

## الائتلاف أداة ومشروع تركيان

في الحقيقة، بات واضحاً أنّ جميع سياسات ومواقف الائتلاف وأذرعته العسكرية تؤكد بأنه أداة تركية لتنفيذ مشروع تركي في سوريا لا علاقة له بإجراء تحوّل ديمقراطي في سوريا. لقد دعم الائتلاف جميع عمليات الغزو التركي لأراضي سورية وسخر مجموعاته العسكرية في هذه العمليات، وخاصةً غزو المناطق الكردية التي ارتكبت فيها قواته بدعم تركي فظائع ضدّ الكرد في مناطقهم التاريخية. فبينما كانت الطائرات الحربية والدبابات التركية تدمّر منطقة عفرين، زار وفدٌ كبير من الائتلاف المنطقة المحروقة



بالنار والحديد في مباركة لعمليات الغزو ودعم للفصائل المسلّحة المتطرّفة والإرهابية. كما سلّم الائتلاف ومجموعاته العسكرية قرارهم السياسي والعسكري بالكامل لتركيا لتفاوض نيابة عنهم مع روسيا وإيران راعيتي النظام السوري وتعقد معهما اتفاقات سياسية وعسكرية أدّت إلى التخلّي عن أكثر من نصف مساحة سوريا في المناطق الأكثر استراتيجية (محيط دمشق العاصمة وعلى بعد 7 كم فقط من القصر الجمهوري، جنوب البلاد، وسط البلاد في محافظة حمص، وحلب ثاني أكبر مدن البلاد وعاصمتها الاقتصادية) لصالح قوات الحكومة السورية، والقبول ببقاء النظام والتفاوض معه لتقاسم السلطة وتشكيل لجنة دستورية معه.

كلّ ذلك في سبيل تلبية رغبة تركيا في احتلال شريط حدودي الهدف منه وضع اليد على المناطق الكردية وتمزيقها وإفراغها من سكانها الأصليين، وتتركها من جهة، وبناء قاعدة لها تُستخدم لتحقيق مشروعاتها الحقيقي في سوريا، إذا ما استطاعت، من جهة أخرى، وذلك بجعل كامل سوريا على صورة إمارة إدلب الإسلامية الراهنة، وجعل كامل المناطق الكردية على صورة عفرين الراهنة، المفزعة من سكّانها الأصليين والمنهوبة.

السؤال الأساسي هو: ما مصلحة الشعب الكردي في جعل سوريا على صورة ليبيا السراج أو مصر مرسي (قبل إزاحته) الاخوانيتين؟ إنّ تحقيق هذا المشروع التركي بأدوات الإسلام السياسي الراديكالي سيكون كارثة على عموم سوريا وفاجعة للشعب الكردي تأتي ليس على حقوقه فحسب، بل ووجوده أيضاً (وعفرين وبقية المناطق الكردية المحتلة شاهدٌ قائم على ذلك).

## الائتلاف متّهم بارتكاب جرائم حرب ضدّ الكرد

إنّ صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنية بسوريا

والتابعة للأمم المتحدة، والذي أكد على أنّ الفصائل العسكرية المنضوية في (الجيش الوطني) التابع لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة المرتبطة بالائتلاف الموالي لتركيا ارتكبت جرائم حرب ضدّ أبناء منطقتي عفرين ورأس العين الكرديتين، وأنّ اللجنة " تثبتت من الأنماط المتكررة والمنهجية لأعمال النهب والاستيلاء على الممتلكات، فضلاً عن سلب الحرية التعسفي الذي ارتكبه على نطاق واسع مختلف ألوية الجيش الوطني السوري في منطقتي عفرين ورأس العين..."، كما ثبت التقرير عمليات اعتقال وتعذيب، بينها لنساء كرديات، واغتصاب على أيدي المجموعات التابعة لجيش حكومة الائتلاف، يضع الائتلاف كغطاء سياسي لهذه الجماعات المسلحة موضع المتهم بارتكاب جرائم حرب.

ثمّ أنّ الائتلاف يعمد إلى تحجيم المجلس الوطني الكردي وحضوره في أطر المعارضة، وخاصة من خلال قرار رئيس الائتلاف بإخراج أحد ممثلي المجلس من هيئة التفاوض. كما أنّ الائتلاف لا يوقّر أيّ فرصة إلا ويهاجم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ويتهمها بالانفصالي والإرهابي، وهي القوات التي تضمن حوار المجلس الوطني الكردي كما يُهاجم حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الذي يتحاور المجلس معه ويسعى للمشاركة في الإدارة معه. فقد دعا نصر الحريري، رئيس الائتلاف، في رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2020، الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ " لمناقشة التهديدات الكبيرة لوحدة وسلامة الأراضي السورية بسبب الممارسات التي تقوم بها ميليشيات " PYD. إضافة إلى جملة من الخطابات والكلمات التي ألقاها رئيس الائتلاف، وغالباً بحضور ممثلي المجلس، واتهم فيها قوات سوريا الديمقراطية التي من المفترض أنّ قوات بيشمركة روج التي يقول المجلس أنّها تابعة له، سوف تتوّد معها. والحقيقة أنّ الائتلاف يتحمّل كامل المسؤولية عن هذه الجرائم، والمجلس الوطني كجزء

من الائتلاف وممثل فيه بمنصب نائب الرئيس وهيئته السياسية والعامّة، يُبقي نفسه في موقفٍ حرجٍ أمام الرأي العام الكردي. بل أنّ الحريري نفسه طالب علناً الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى احتلال المناطق السورية التي تديرها الإدارة الذاتية وتحميها قوات سوريا الديمقراطية. ففي خطابٍ ألقاه الحريري في 14 يونيو/ حزيران 2021، في مدينة اسطنبول التركية، قال: "إننا نطالب الأخوة في تركيا، وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وكلّ دوال العالم الحرّ التي تهتمّها سوريا بالتدخّل العسكري إلى جانب الشعب السوري والجيش الوطني من أجل إخراج هذه الميليشيات PYD أو YPG أو PKK من مدينتي تل رفعت ومنبج وكافة المناطق السورية. ونطالب الدول الداعمة لهذه التنظيمات، وبالذات الولايات المتّحدة الأمريكية بإيقاف، فوراً، أيّ دعم عسكري أو سياسي لميليشيات PYD وإدارتها الذاتية، واستعادة السلاح الثقيل المُسلّم إلى قوّةات سوريا الديمقراطية".

ومع أنّ الأمانة العامّة للمجلس الوطني الكردي أصدر في 20 يونيو/حزيران 2021، بياناً اعتبرت فيه "دعوة السيد نصر الحريري رئيس الائتلاف للرئاسة التركية بالتدخل العسكري في مناطق أخرى من سوريا، استباحةً لسيادة الدولة السورية وتجاوزاً على مبادئ الثورة السورية وقيمها، وتسيئاً إلى العلاقات بين مكونات الائتلاف نفسه"، إلا أنّ المجلس يصرّ على البقاء ضمن صفوف هذا الائتلاف. فبعد مرور أقلّ من ثلاثة أشهر على دعوات الحريري هذه، وفي بلاغٍ صادرٍ عن أمانته العامّة (16 سبتمبر/أيلول 2020) جدّد المجلس الوطني الكردي التأكيد على شراكمته مع الائتلاف الوطني، وانتقد باستحياء أقرب إلى الملامة خطواته الأخيرة ضدّ المجلس، وخاصّة طرد أحد ممثليه من هيئة التفاوض دايعاً الائتلاف " إلى اعتماد بنود الوثيقة بين المجلس والائتلاف في رؤيتها السياسية لتعزيز الشراكة وتفعيل دور المجلس..."، وفي هذه الدعوة اعترافٌ

صريح بأن الائتلاف لا يلتزم بالوثيقة الموقعة بين الطرفين. وكلّ هذا في ظلّ تصاعد موجة الإدانة والرفض لسياسات الائتلاف وأذرعه العسكرية من المجموعات المسلّحة في أوساط قيادات وقواعد المجلس الوطني الكردي، ويلاحظ ذلك بوضوح من خلال مدوّناتهم على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي وحتى مداخلات بعض القيادات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. بل أنّ المعلومات المستقاة من داخل الأمانة العامّة للمجلس تؤكّد أنّ هذا الموقف الرافض لسياسات الائتلاف وممارسات مجموعاته العسكرية، بل ورفض استمرار المجلس ضمن الائتلاف يُناقش داخل الأمانة نفسها، ولكنّ غياب مؤسسات اتخاذ القرار بما يأخذ مجموع المواقف داخل المجلس بالاعتبار يترك القرار في يد مجموعة من هيئة الرئاسة وممثلي المجلس في الائتلاف. كما تفيد المعلومات نفسها بأنّ موجة الرفض هذه داخل المجلس وقياداته في الداخل قد تتكفّف وتتحوّل إلى جهد منظم للمطالبة بخروج المجلس من الائتلاف قبل أن يتمّ طرده بما يشكّل إهانة لموقع المجلس وتاريخ الحركة الوطنية الكردية التي يشكّل المجلس جزءاً أساسياً منها، والتي لم يسبق لها أن انزلقت إلى هكذا موقع في أصعب مراحل نضالها السياسي في سوريا.

## **العامل الدولي المساعد**

كانت الذريعة الرئيسية التي يسوقها المجلس الوطني لتبرير وجوده في الائتلاف هي أنّه يستثمر هذا الوجود ليكون ممثلاً في المفاوضات والمساعي المرعية دولياً لحلّ الأزمة السورية. لكنّ الحقيقة، الآن، تناقض هذه الذريعة، فالائتلاف لم يعد القناة الحصرية للتمثيل، كما أنّ هناك تبدّل في الموقف الدولي والإقليمي لصالح الكرد في سوريا؛ فمن جهة، نشهد تحوّلاً في موقف روسيا

التي استقبلت مؤثراً على مستوى عالٍ (وزير الخارجية لافروف) وفدّاً من مجلس سوريا الديمقراطية في موسكو ورعت توقيع مذكرة تفاهم مع حزب الإرادة الشعبية الذي يرأس زعيمه منصّة موسكو، وقد طلب وزير الخارجية من نائبه ميخائيل بوغدانوف تكثيف المساعي من أجل إيجاد صيغة لتمثيل الكرّد في المفاوضات السياسية واللجنة الدستورية، كما طالب الوفد الروسي الزائر لدمشق برئاسة نائب رئيس الوزراء، يوري بوريصوف، ووزير الخارجية، سيرغي لافروف، القيادة السورية بإيداء المرونة حيال التفاهم مع الإدارة الذاتية وقواتها (قوات سوريا الديمقراطية)، مع ملاحظة أنّ الحكومة السورية قد أبلغت الوفد الروسي، حسب مصدر سياسي كردي مطلع، أنّ الإدارة الذاتية لا تملك القرار في مسائل النفط، والحبوب، والحدود، والقرار العسكري، الأمر الذي لا يشجّع الحكومة السورية على التفاوض الفعلي مع الإدارة، وتعزو الحكومة السورية ذلك إلى الوجود الأمريكي، هذا الوجود الذي يُزعج روسيا أيضاً للغاية، واعتبرته مؤثراً، على لسان وزير خارجيتها، خطراً يهدّد المنطقة برمّتها. إلا أنّ موسكو تدعم ضمناً جهود الطرفين الكرديين للتوصل إلى اتفاقٍ، وتسعى لاستمالتهما. ومن جهة أخرى، ترى الولايات المتّحدة بشكلٍ مباشر حوارات الأطراف الكردية وتضغط عليها لإنجاز اتفاقٍ بينها، وتقف أوروبا، ممثلة بفرنسا ودولٍ أخرى، بقوة خلف الولايات المتّحدة في مساعيها هذه لتحقيق وحدة الموقف والصف الكرديين. كما أنّ دولاً عربية مهمّة، في مقدّماتها مصر والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية، وحتى الأردن، لها مصلحة حقيقية في إضعاف الأداة التركية في المعارضة السورية ومحاصرتها، ودعم التيارات الرافضة للمشروع التركي، وهذا يلتقي مع المصلحة الوطنية السورية والقومية الكردية.

## ما مصلحة المجلس الوطني في البقاء ضمن الائتلاف؟

هذا السؤال، أجاب عليه سليمان أوسو، سكرتير حزب يكتيبي الكردستاني، وعضو هيئة رئاسة المجلس الوطني، وعضو وفد المجلس للتفاوض مع PYNK، وذلك خلال مشاركته في برنامج Cava Sêyem (العين الثالثة) الذي يقدمه مؤلف هذا العمل في راديو رووداو، يوم 6 يونيو/حزيران 2021، فقال:

" نحن كمجلس، حينما انضمنا إلى الائتلاف، ربّما كانت غالبية المعارضة السورية منضوية ضمن الائتلاف، وانضمنا إلى الائتلاف بناءً على دعوة وضغط أوروبي وأمريكي، أي كُنّا نتعرّض لضغطٍ دولي، ويُقال لنا بأنّ مصيركم مرتبط بمصير الشعب السوري، ومرتبّط بمصير المعارضة السورية، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، نحن كمجلس وأحزاب ومنظمات منضوية فيه، نرى دائماً أنّ مصلحتنا مرتبطة بمصلحة أغلبية السوريين، ولطالما وجدنا أنفسنا إلى جانب الثورة السورية التي طالبت بالحرية والكرامة، وهؤلاء الناس الذين خرجوا للتظاهر وقفنا إلى جانبهم، ونحن أيضاً خرجنا إلى شوارع المدن الكردية وطلبنا بالسلام والحرية والكرامة لشعبنا. هذا النظام لم يعر في أيّ يوم اهتماماً بحقوق الشعب الكردي ولم يستجِب لمطالبه. كانت هذه هي اعتباراتنا، وبالفعل مصلحتنا مرتبطة بمصالح عموم الشعب السوري. للأسف التطورات التي طرأت على الثورة السورية أدّت إلى ظهور الكثير من التيارات السلفية، وربما كانت للنظام يدٌ في هذا بشكلٍ أو آخر بحيث حوّل هذه الثورة من ثورة سلمية إلى ثورة مسلّحة، وكانت هذه حالة سلبية برأينا في مرحلة الثورة. وعلى هذا الأساس انضمنا إلى الائتلاف بموجب وثيقة، وهذه الوثيقة، لم يستطع أي طرف كردي التوقيع على شيء أفضل منها، لا مع المعارضة، ولا مع النظام. إنّها وثيقة تتضمن اعترافاً بوجود الشعب الكردي وحقه القومي،

وتغيير اسم الدولة السورية، ولا حاجة لعرض تفاصيل مضمون الوثيقة لأنّها واضحة".

وأردف أوسو:

" إنّ وجودنا ضمن المعارضة، والائتلاف الذي هو الطرف الرئيسي في اللجنة الدستورية وفي المعارضة، أدى إلى وجودنا في المحافل الدولية، ومن خلال وجودنا في الائتلاف، فإنّ تمثيل الشعب الكردي حاضر، وإن لم يكن متناسباً مع نسبتنا ولا حسب ما نطمح، إلا أنّ صوت الكرد موجود، سواءً في اللجنة الدستورية المصغّرة، أو الموسّعة، أو في هيئة التفاوض. نحن نقول بأنّه أي محفل نستطيع عبره إيصال صوت شعبنا إلى المجتمع الدولي، يجب ألا نتردّد وأن نكون موجودين فيه، وأن نعمل بموجب مبدأ الوحدة والصراع. هناك الكثير من الأمور لا تتفق بشأنها، وهم أيضاً لا يؤمنون بالكثير من مواقفنا".

وحول إذا ما كان الوقت قد حان لانسحاب المجلس من الائتلاف، وإبلاء الأولوية لوحدة الصف، والتفاوض مباشرة مع دمشق، أجاب أوسو: " أعتقد حينما بدأنا بعقد اللقاءات وإجراء الحوارات، كنّا ضمن الائتلاف، ولم يشترطوا في يومٍ من الأيام انسحابنا منه، والأمريكيون الذين طالبناهم بتحديد موقفهم، قالوا لنا بأنّكم في مكانكم الصحيح، وأنتم ضمن المعارضة في الموقع الصحيح، يجب أن نجلبهم هم إلى جانبكم، لكي تكونوا ككرد متكاتفين وتكونوا ضمن المعارضة. نحن في مكاننا الصحيح والمناسب مع جميع الأطراف. النظام لم يبدِ حتى الآن أيّ استعداد للقبول بالحقوق الكردية، حينما يُظهر النظام استعداده، سوف نناقش هذا الأمر، ولكننا نقول أنّ هذا النظام سوف لن يكون قادراً على القبول بحقوق الكرد، ونحن أيضاً جزء من الشعب السوري ".

بخلاف سليمان أوسو، يرى أحمد سليمان، عضو الهيئة الإدارية للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا أنّ

انضمام المجلس إلى الائتلاف كان قراراً خاطئاً. خلال مشاركته في برنامج Çavê Sêyem (العين الثالثة) الذي يقدمه مؤلف هذا العمل في راديو رووداو، يوم 13 يونيو/حزيران 2021، قال أحمد سليمان: " إنَّ القرار الذي اتَّخذناه في المجلس الوطني الكردي، في بدايته، في عام 2011، قلنا فيه بأننا نحن طرف معارض من جهة، ولكن من جهة أخرى نحن قوّة مستقلّة، وسوف نتقرّب من الطرف الذي يقترب من حقوقنا. من يقترب أكثر من الاعتراف بحقوق الكرد في سوريا، سوف نتعامل معه وفق هذا المعيار، وكنا نتحقّق كثيراً على الانضمام إلى هذه المجموعات المعارضة والتحوّل إلى جزء منها. لكن للأسف، وأعتقد إذا ما جرى إجراء مراجعة، فإنَّ انضمامنا إلى الائتلاف هو الذي كان موقفاً خاطئاً. لم يكن هناك بأس في أن تكون لنا علاقات مع الائتلاف، وعلاقات مع هيئة التنسيق، ومع عموم المعارضة السورية، وكذلك مع القوى الدولية. حينذاك، وقبل انضمامنا إلى الائتلاف، كانت وفود أوروبية وأمريكية متتالية تطلب اللقاء بنا والاجتماع معنا، ولكن بعد أن انضمنا إلى الائتلاف، وأصبح قرارنا جزءاً من الائتلاف، أصبح الوضع الكردي سيئاً ولم يعد يؤخذ موقفه وقراره بالحسبان، وكان الطرف الآخر، في الأساس، غير مقبول، وكانوا يقولون بأنّه خطّ أحمر، لأنّه PYD و PKK ولا يجوز أن نقيم علاقات معه. ثمّ، بعد ذلك، أقام التحالف الدولي علاقات مع PYD وغيّر رأيه في PYD، وأصبح يقول أن YPG يختلف عن PKK. لكنّ التحالف لا يستطيع حتى الآن أن يضمّ PYD إلى مفاوضات جنيف أو اللجنة الدستورية، أو المفاوضات الدولية. لم يستطع الأمريكيان فعل ذلك وهم الآن أصدقاء للاتحاد الديمقراطي، ولم يستطع الروس فعل ذلك حينما كانوا أصدقاء له. لماذا؟ لأنّ القرار الأقوى بيد تركيا بشأن هذه العلاقات. إنّ تركيا هي الأقدر الآن في تدخّلها في الشأن السوري، وخاصّة بشأن المسألة الكردية، لأنّها احتوت المعارضة أيضاً، كما أنّ النظام أيضاً لا يستطيع أن يقوم بخطوات خفياً من



تركيا، ولذلك تبقى تركيا هي صاحبة القرار في شأن حضور الكرّد من عدمه. نحن ماذا فعلنا؟ لقد وضعنا قرارنا في الائتلاف، وقرار الائتلاف من جهته في يد تركيا. نحن، كحزب التقدمي، نقول مرّة أخرى، لو بقي ذاك القرار الذي اتّخذه المجلس في البداية، كان أفضل لنا، ونحن أيضاً كنّا شركاء في الانضمام إلى الائتلاف، ولا نتهزّب من تلك المسؤولية، ونقول أنّ أحد الأخطاء الذي ارتكبته الحركة الكردية هو أنّها لم تستطع أن تكون كتلة مستقلة، كتلة معارضة ولكنها مستقلة، وأن تواصل عملها وتحاول أن تضع تلك التوازنات داخل سوريا وخارجها في خدمة قضيتها. وكان من حقّها أن تفعل ذلك، ولكن للأسف، تحوّل ذلك إلى سبب أيضاً لعجزنا، فيما بيننا أيضاً، عن تحقيق التفاهم، وأصبحنا محورين. والآن أيضاً، من الصعب جدّاً تحقيق هذا التفاهم، لأنّ كلّ طرف موجود في موقع مختلف عن الآخر، وفي محور مختلف، فكيف سيستطيع الطرفان التوصل إلى اتفاق سياسي؟"

## مؤتمر القاهرة 2 للمعارضة السورية

عقدت المعارضة السورية، يومي 8-9 يونيو/حزيران 2015، مؤتمراً تحت شعار: من أجل الحلّ السياسي في سوريا. شكّل هذا المؤتمر، الذي عُقد في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي المناوئ لجماعة (الإخوان المسلمون)، أولى المساعي الجديّة لرفع يد تركيا عن المعارضة السورية وإنهاء احتكارها لورقة هذه المعارضة. ولذلك تمّ استبعاد التيارات والشخصيات المحسوبة على تركيا، مثل "إعلان دمشق" و"المجلس الوطني السوري" و"المجلس الوطني الكردي" و"خالد خوجة"، رئيس الائتلاف الوطني "وهو يحمل الجنسية التركية، و"كتلة التجمع الوطني في الائتلاف"، التي جمعت الإخوان المسلمين وميشيل كيلو ومقربين منهم. واستبُعدت من المؤتمر

منصة موسكو بزعامة قدرى جميل. كما استُبعدت شخصيات أخرى مثل برهان غليون، وعمار قريبي، وكمال اللبواني، وحبيب عيسى، وكأَنَّ الداعين إلى المؤتمر والمشرفين عليه أرادوا أن يُقدِّموا وجوه سياسية جديدة لم تستطع تركيا استقطابها .

نشبت في المؤتمر خلافات عميقة ليس فقط بين الأطراف الكردية والأطراف الأخرى من المعارضة فحسب، بل بين الأطراف العربية نفسها. فقد انسحبت " الهيئة العامة للثورة السورية " من المؤتمر، وأعلنت أنَّها "لن تسمح لنفسها بالدخول في التجاذبات السياسية التي تتلاعب بمصير شعبنا وثورتنا ". في حين أنَّ الأطراف الكردية اعترضت على البيان الختامي الذي لم يكن ملئياً لطموحات الكرد، الأمر الذي أدَّى، كما في مؤتمر القاهرة الأول، إلى مشادة كلامية تطوّرت إلى اشتباكٍ بالأيدي، مثلما حدثت مشادة بين بعض السياسيين وبعض أعضاء المؤتمر، كادت أن تتحوّل إلى اشتباكٍ بالأيدي، قبل أن يتدخّل بعض رموز المعارضة لوقف المشاجرة.

هذه الخلافات أدّت إلى تأخّر صدور البيان الختامي، وامتنعاض نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية، الذي غادر قاعة المؤتمر غاضباً، ليعود لاحقاً ويتلو البيان الختامي، الذي نصّ في بعض فقراته على: " ضرورة إسقاط السلطة الحاكمة في دمشق بكافة رموزها السياسية، وفاء لتضحيات الشعب السوري، والوصول إلى هدف إسقاط النظام سيكون بإرادة الشعب السوري والدعم العربي والدولي لحماية وحدة الأراضي السورية وتنفيذ جميع القرارات الأممية"، مشددة على ضرورة "محاسبة مرتكبي الانتهاكات بسوريا، ودعم الجيش السوري الحرّ والحراك الثوري والعمل على توحيد جهود المعارضة على كافة الأصعدة، وفور سقوط النظام السوري، تتم إقالة الحكومة الانتقالية وحل مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية، وسلطة الأمر الواقع وممن لم تتلخّ أيديه

بدماء السوريين أو نهب المال العام". وكان المؤتمر قد أقرّ وثيقة خارطة الطريق للحلّ السياسي التفاوضي، نصّت على في إحدى فقراتها على: "ينطلق تصورنا من استحالة الحسم العسكري ومأساويته وكذلك استمرار منظومة الحكم الحالية، التي لا مكان لها ولرئيسها في مستقبل سوريا. واعتبارنا الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا، و يجري هذا التفاوض بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة ومباركة الدول المؤثرة في الوضع السوري.

يبرم الوفدان اتفاقاً يتضمن برنامجاً تنفيذياً لبيان جنيف، ووضع جدول زمني وآليات واضحة و ضمانات ملزمة للتأكد من التنفيذ. هذه الضمانات والالتزامات تتطلب التعاون الكامل من الدول الإقليمية المؤثرة، وتكتسب غطاءها القانوني من قرار من مجلس الأمن يعتمد تلك الضمانات، ويضع إطاراً عاماً لدعم تنفيذ خارطة الطريق".

وبشأن "النظام السياسي المنشود في سوريا"، نصّت الوثيقة على: "إن الهدف السياسي للعملية التفاوضية المباشرة هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تداولي. يرسم معالمه ميثاق وطني مؤسس، يرتكز على مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لجميع السوريين، بغض النظر عن الجنس أو القومية أو المعتقد أو المذهب. دولة قانون ومؤسسات لكل أبناء ومكونات الوطن، وهي صاحبة الحق الشرعي الوحيد في حمل السلاح. مهمتها، بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها، والدفاع عنها وعن مواطنيها، وتقديم الخدمات لهم، وترسيخ فصل السلطات وتنظيم الحقوق والواجبات، واحترام الدستور والقوانين وتجريم الطائفية السياسية ومحاربة الإرهاب بكافة مصادره وأشكاله".

لكنّ يوسف فيصل، المنسّق العامّ لحركة الإصلاح، والرئيس الأسبق للمجلس الوطني الكردي، ينفي أن يكون قد تمّ استبعاد

المجلس الوطني الكردي من مؤتمري القاهرة اللذين عُقدَا في عام 2015، أو أن يكون المجلس قد انسحب منهما. يقول يوسف: "مؤتمر القاهرة الذي انسحب منه ممثلو المجلس كان المؤتمر الذي عُقدَ في يوليو/تموز 2012، وهو غير مؤتمر القاهرة الذي عُقدَ في فبراير/شباط 2015 والقاهرة 2 الذي التَّم في يونيو/حزيران من نفس العام. وعلى الرغم من دعوتنا للمؤتمرين، إلا أنَّ المجلس لم يشارك في الأوَّل لانشغاله بتنفيذ اتفاقية دهوك، لكنَّه أعطى الحق لأحزاب المجلس في المشاركة في الثاني. وكثَّا عدة أحزاب، وساهمنا في الحوارات التي جرت وفي قيادة جلسات من أعماله. كما تم انتخابي عضواً في لجنة متابعة تنفيذ أعماله، والتي كانت مؤلَّفة من 13 عضواً من مختلف مكوَّناته، ولم أُعلن انسحابي من هذه اللجنة، وشاركنا في اجتماعات عديدة إلى أن صادفت عمل المؤتمر عقبات حالت دون المحافظة على فعاليته التي تميَّز بها، وتم الاعتراف به مكوناً أساسياً في التفاوض، وفقاً للقرار الدولي 2254".

## **الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية**

عقدت فصائل المعارضة السورية اجتماعاً موسَّعاً، في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، يومي 10-9 ديسمبر/كانون الأوَّل 2015، ضمَّ قرابة مئة شخصية معارضة. وأسفر الاجتماع عن الإعلان عن تشكيل (الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية)، وانتخاب رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الأسبق، المنشقَّ المقرَّب من قطر، منسَّقاً عاماً لها. ضمَّت الهيئة 32 عضواً، بينهم تسعة من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وعشرة من الفصائل المسلحة، وخمسة من هيئة التنسيق الوطني، وثمانية مستقلون. ومن بين ممثلي الائتلاف التسعة، مثَّل عبد الحكيم بشار المجلس الوطني الكردي.

أيّ أنّ الهيئة ضمّت كردياً واحداً فقط من بين 32 عضواً. وأصدر المؤتمر بياناً ختامياً، أعرب المشاركون فيه " عن تمسكهم بوحدة الأراضي السورية، وإيمانهم بمدنية الدولة السورية، وسيادتها على كافة الأراضي السورية على أساس مبدأ اللامركزية الإدارية. كما عبّر المشاركون عن التزامهم بآلية الديمقراطية من خلال نظام تعددي، يمثل كافة أطراف الشعب السوري "

وكما هو واضح من اسم الهيئة، كانت وظيفتها الأساسية التفاوض مع الحكومة السورية، من خلال وفد تشكّله. وفي الاجتماع الذي عقده الهيئة في 11 ديسمبر/كانون الأول 2015، أي بعد يومٍ من تأسيسها، بحثت الهيئة تشكيل وفد المعارضة للتفاوض مع الحكومة السورية. وكان الأكاديمي السعودي عبد العزيز صقر قد ترأس اجتماعات الرياض، وصرّح لوكالة رويترز، قائلاً: " إن فريقاً يضم ممثلين عن فصائل المعارضة سيعقد مفاوضات مع الحكومة السورية ". بل أنّ المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، آنذاك، قال: " إنّ اتفاق المعارضة خطوة حاسمة باتجاه التفاوض مع الحكومة السورية".

رسمت الهيئة في اجتماعاتها التي تلت تأسيسها في مؤتمر الرياض إطاراً تنفيذياً للحل السياسي في سوريا، وقالت أنّ " الحل السياسي هو الخيار الاستراتيجي الأول الذي تعتمده، وذلك وفق بيان جنيف 1 والقرارات 2118 و2254، الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والقاضية بإنشاء هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، بحيث لا يكون هناك لا وجود ولا دور للأسد ومن اقترف الجرائم بحق الشعب السوري بدءاً من المرحلة الانتقالية "

### مشاركة الهيئة في مفاوضات جنيف

حضرت الهيئة مفاوضات جنيف3 التي بدأت في 1 فبراير/شباط

2016، وترأس وفد المعارضة محمد علوش، عضو المكتب السياسي لجيش الإسلام، الفصيل الإسلامي المتشدد. في حين تمّ توجيه دعوة لوفد معارض من خارج هيئة التفاوض ليكون طرفاً ثالثاً يقدّم مقترحاته على غرار وفدي الحكومة وهيئة المعارضة. وكان من المفترض أنّ يوجّه ستافان دي ميستورا، موفد الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، الدعوة لخمسين شخصية، منها 20 شخصية من مجلس سوريا الديمقراطية. لكنّ المجلس، الذي يضمّ ممثلين عن المكونات السورية، علّق مشاركته لعدم توجيه دعوة لسنة أعضاء منه. وقد صرّح هيثم منّاع، المعارض السوري المعروف، والرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، آنذاك، قائلاً: " قرّنا تعليق مشاركتنا في المفاوضات بعدما لم يتلقّ خمسة ممثلين أكراد وآخر تركماني دعوات من موفد الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا ستافان دي ميستورا إلى المفاوضات".

في مقابل ذلك، شارك أعضاء من منّصتي القاهرة وموسكو كوفد ثالث لتقديم مقترحاتهم.

بعد التوصل إلى اتفاقٍ لوقف النار، في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2016، وجولتي مفاوضات بين الحكومة والمعارضة في أستانا الكازاخية، برعاية روسيا كضامنة للحكومة وتركيا كضامنة للمعارضة، بدأت مفاوضات جنيف 4، برعاية الأمم المتحدة، يوم 23 فبراير/ شباط 2017، في مقر المنظمة الدولية في مدينة جنيف السويسرية، وامتدت لغاية يوم 3 مارس/أذار 2017، ترأس فيها نصر الحريري وفد المعارضة.

توصّلت الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق على جدول أعمال من أربع سلال، واستطاع وفد الحكومة السورية أن يضع سلّة مكافحة الإرهاب ضمن البنود.

عقد ستافان دي ميستورا، المبعوث الدولي إلى سوريا، مؤتمراً صحفياً، وكشف عن السلال الأربع:

السلة الأولى: إنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

السلة الثانية: وضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

السلة الثالثة: إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

اعتبر دي مستورا هذا الاتفاق على جدول الأعمال تقدماً يشجعه على التفكير بدعوة وفدي الحكومة والمعارضة إلى جولة جديدة من المفاوضات. في حين ركّز نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة على أنه للمرة الأولى تتم مناقشة مستقبل الانتقال السياسي في سوريا بشكلٍ معمق.

## توسيع الهيئة العليا للمفاوضات

في السادس من أغسطس/آب 2017، أعلنت الهيئة العليا شروعها في تحضيرات لعقد اجتماع موسّع في الرياض، وذلك بهدف "توسيع قاعدة التمثيل والقرار، على قاعدة بيان الرياض كمرجعية أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي". في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول 2017 عقدت الهيئة العليا للمفاوضات اجتماعها الدوري في الرياض، وناقشت موضوع توسعة الهيئة وإدخال المزيد من الشخصيات الوطنية، لا سيما من الداخل السوري، وتحقيق تمثيل أوسع للمرأة السورية. ولكن، قُبل انعقاد الاجتماع الموسّع للمعارضة، قدّم رياض حجاب، منسق الهيئة، استقالته في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كما قدّم عشرة أعضاء من الهيئة استقالاتهم، كانت

الخارجية السعودية استبعدت بعضهم من الدعوة إلى المشاركة في مؤتمر رياض 2، الذي انعقد في يوم الأربعاء 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، واستمرّ لغاية الخميس 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. في هذا المؤتمر، تمّ رفع عدد أعضاء الهيئة العليا الجديدة إلى 50 عضواً، وتمّ ضمّ ممثلين عن منصّتي موسكو والقاهرة إليها. ضمّت الهيئة ثلاثة أعضاء كرد، وهم حواس عكيد وإبراهيم برو من المجلس الوطني الكردي من حصّة الائتلاف الوطني الذي تمثّل في الهيئة بعشرة أعضاء، وصبيحة خليل، ضمن قائمة المستقلين التي ضمّت 16 عضواً.

في يوم الجمعة، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انتخبت الهيئة العليا نصر الحريري منسّقاً عاماً لها ورئيساً لوفد المعارضة التفاوضي الذي ضمّ 36 عضواً، بينهم كرديّ واحد فقط، وهو حواس عكيد.

## هامشية التمثيل الكردي

بات واضحاً أنّ دور وثقل المجلس الوطني الكردي قد تراجعاً منذ انعقاد مؤتمر الرياض. فعلى الصعيد السياسي، لم تُضمّ وثيقة الاتفاق بين المجلس والائتلاف إلى الرؤية السياسية المنبثقة عن المؤتمر. وعلى المستوى التنظيمي، لم يُؤخذ حجم المكوّن الكردي في الحسبان، لا في تركيبة الهيئة العليا ولا في تشكيلة وفد المفاوضات. وهذا التراجع في دور وثقل المجلس انسحب على داخل الائتلاف نفسه، حيث لم يأخذ الائتلاف ورئيس حكومتها المؤقتة، آنذاك، (جواد أبو حطب) موقف المجلس الكردي بالاعتبار في تشكيل الحكومة الأخيرة، بل وتمّ إقصاؤهم فعلياً عنها. وحتى المجتمع الدولي، لم يكن يعتبر أنّ الكرد ممثلون في مفاوضات الحلّ السياسي في سوريا.



ففي أواخر شهر يونيو/حزيران 2016، كان المبعوث الأممي لسوريا ستافان دي مستورا يسعى إلى إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة والمعارضة السوريتين. وفي مؤتمر صحفي، عقده في نيويورك، وجواباً على سؤال حول إمكانية إشراك حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في مباحثات جنيف، قال دي مستورا: " سوف نجد طريقة للإصغاء إليهم، سأورد لك مثلاً، تجري، الآن، اتصالات غير رسمية متواصلة مع كُرد سوريا، ولكن دعوتهم إلى المباحثات بشكلٍ رسمي تتطلّب جهوداً وعملاً. هناك بعض العقبات أمام إشراك الكُرد في مباحثات سوريا، لا شك أنّ إحداها هي أنّ كُرد سوريا يدعمون النظام الفدرالي، هذه إحدى العقبات التي تعترض سبيل مشاركتهم ". أظهر هذا الردّ من مبعوث المنظّمة الدولية هاشمية تمثيل المجلس الوطني ضمن المعارضة السورية والمباحثات بشأن حلّ الأزمة السورية. ففي حين طرح الصحفي السؤال عن دعوة PYD إلى المباحثات، ردّ دي مستورا بالحديث عن كرد سوريا. صيغة الردّ هذه تُظهر أنّ راعي المباحثات الرسمي يعتبر، فعلاً، أنّ الكرد السوريين غير مشاركين في مباحثات جنيف 3 وأنّ ممثلي المجلس الوطني الكردي ENKS في الهيئة العليا للتفاوض ووفد المعارضة المنبثق عنها لا يمثلون الكُرد بل أنّهم لا يشاركون بصفقتهم الكردية، وأنّ دي مستورا يحصر التمثيل الكردي السوري بحزب الاتحاد الديمقراطي PYD. وهذه إحدى نتائج التحاق المجلس الوطني الكردي بالائتلاف المعارض.

### مساعي تحجيم الدور التركي في هيئة المفاوضات

أصبحت هيمنة تركيا المطلقة على الائتلاف الوطني وولاء هذا الأخير المطلق لتركيا وتحولّه إلى أداة لتنفيذ الأجندة التركية مثار قلق لدى القوى الإقليمية العربية، وعلى رأسها المملكة العربية

السعودية ومصر والإمارات. فانتقلت مساعي تحجيم التأثير التركي على المعارضة من مؤتمر القاهرة 2 إلى اجتماعات الهيئة العليا للمفاوضات، إذ حاولت المملكة العربية السعودية تحجيم دور الائتلاف والموالين له في الهيئة العليا للمفاوضات، وذلك من بوابة تركيبة المستقلين فيه، فاستثمرت التفويض الدولي الممنوح لها لجمع قوى المعارضة السورية، ودعت خارجيتها 70 شخصية مستقلة إلى اجتماع في الرياض يومي 27 و28 من شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 لانتخاب أعضاء مستقلين جدد يحلّون محلّ المستقلين السابقين في هيئة المفاوضات. وكانت تسريبات قد أشارت إلى وجود أسماء شخصيات مقرّبة من قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في قائمة من ستتمّ دعوتهم إلى اجتماع الرياض، لكن ذلك لم يحصل بالفعل.

حضر الاجتماع 68 شخصية مستقلة، انتخبت في نهاية الاجتماعات ثمانية أعضاء لكي يمثّلوا المستقلين في هيئة المفاوضات، فيما انتخبت 13 عضواً ليشكّلوا أمانة عامة ومرجعية للمستقلين، في حين شكّل جميع المشاركين في الاجتماع هيئة عامة للمستقلين. أكّد المجتمعون في بيانهم الختامي على: "الالتزام التام ببيان الرياض 2 وما بني عليه تنظيمياً وسياسياً، وفقاً لبيان جنيف لعام 2012، وقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2118 لعام 2013 و2254 لعام 2015، ودعم العملية السياسية لتحقيق انتقال سياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحية".

تجاهلت الخارجية السعودية نصر الحريري، رئيس الهيئة والائتلاف، وأحد أكثر الشخصيات ارتباطاً بتركيا، فاعترض هذا الأخير على الاجتماع. وكشف في مؤتمر صحفي أنّ الائتلاف قد أرسل رسالة رسمية إلى الخارجية السعودية بشأن هذا الاجتماع. لكن الخارجية السعودية أهملت رسالة الائتلاف بعدم الردّ عليها، مثلما تجاهلت رئيسه عبر عدم دعوته إلى الاجتماع.

## الفصل الخامس

# الإدارة الذاتية

### الإدارة الذاتية وتحولاتها

شهد مفهوم الإدارة الذاتية الذي طرحه مجلس الشعب لغرب كردستان، منذ بداية تأسيسه في الشهر الأخير من عام 2011، الكثير من التسميات التي كانت تتغير كل مرة بتغير الظروف الميدانية أو السياسية. وتراوحت بين الإدارة المرئية المشتركة، والإدارة الذاتية الديمقراطية، والفدرالية الديمقراطية لروجآفا، وأخيراً الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

تبنت مجلس الشعب لغرب كردستان مفهوم الإدارة الذاتية في مؤتمره التأسيسي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2011، عندما أُكِّد في بيانه الختامي على "اعتماد الحل الديمقراطي المستند إلى بناء وطن مشترك وأمة ديمقراطية بضمانات دستورية أساساً، بالاعتماد على نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعني في جوهرها بناءً ذاتياً للمجتمع بعيداً عن هيمنة مؤسسة الدولة وتأثيراتها وفق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة". واتخذ المؤتمر ذاته قراراً يلمح

إلى تنظيم قوات عسكرية، سوف تشكّل لاحقاً الذراع العسكرية التي تحمي الإدارة الذاتية، حينما أكد " الالتزام بمبدأ الدفاع الذاتي المشروع كوسيلة لحماية الشعب الكردي ومكتسباته، ولجوء شعبنا إلى تنظيم نفسه على هذا الأساس، إذ أنه يعتبر حقاً مشروعاً لا يتنافى مع المواثيق والمعاهدات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان".

مع حلول النصف الثاني من عام 2012، بدأت القوات الأمنية السورية تغادر مدن المناطق الكردية دون قتالٍ أو حتى مواجهات حقيقية مع وحدات حماية الشعب (المتشكّلة حديثاً)، باستثناء حوادث قليلة في بعض المدن. كانت البداية في مدينة كوباني التي استولت وحدات حماية الشعب، الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، على المقرات الأمنية والدوائر الحكومية فيها، يوم 19 يوليو/تموز 2012، لتسيطر نفس القوات على مدينة عفرين وبلدة عامودا، في اليوم التالي، أي 20 يوليو/تموز، ثمّ مدينة ديرك في 21 يوليو/تموز، التي حدثت فيها اشتباكات أدّت إلى فقدان ناشط شبابي كردي لحياته، حيث كانت جموع المدنيين تساند قوات وحدات حماية الشعب في اقتحامها للمقرّات الأمنية. بعد ذلك أحكمت وحدات حماية الشعب سيطرتها على مدينة سري كانيه، وبلدة درباسية، في حين اندلعت اشتباكات بين مقاتلي الوحدات والقوات الحكومية في بعض أحياء مدينة قامشلو، أدّت إلى فقدان مقاتل كردي لحياته وجرح اثنين آخرين، وكذلك إلى مصرع مسؤول حكومي، لتتكفئ القوات الحكومية تدريجياً إلى ما سُمّي لاحقاً بالمرتّب الأمني، الذي لا يزال يحافظ على وضعيته في كبرى مدن المناطق الكردية في سوريا. وبحلول شهر أغسطس/آب، كانت معظم المناطق الكردية في سوريا قد أصبحت خاضعة لسلطة الاتحاد الديمقراطي، باستثناء مركزي قامشلو وحسكة، ومديرية النفط في رميلان ومجمّعها السكني. في يوم 2 مارس/أذار 2013، دخلت وحدات حماية الشعب إلى رميلان

بعد أن انسحبت القوات الأمنية للحكومة السورية منها. وفي أواسط 2013، أسست الإدارة الذاتية شركة نفطية، أطلقت عليها تسمية "شركة توزيع محروقات الجزيرة". حسب القائمين على هذه الشركة، يتم استخراج النفط الخام من آبار ذاتية الدفع ويتم تكريره في مصافي كهربائية بلغ انتاجها، في أوائل عام 2014، 400 ألف لتر مازوت يومياً وأيضاً 150 ألف لتر من البنزين الممتاز يومياً. هذه السيطرة الميدانية، والاستيلاء على الدوائر والمؤسسات الحكومية، والاستحواذ على الموارد الاقتصادية، هيأ كل هذا مقومات إعلان إدارة تدير شؤون هذه المناطق.

### الإعلان عن الإدارات الكانتونية

أعلنت آسيا عبدالله، الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، آنذاك، في يوم 13 أغسطس/آب 2013، في مؤتمر صحفي، عقده في مدينة قامشلو، عن انتهاء المرحلة الأولى لمشروع الإدارة والانتقال إلى المرحلة الثانية من خلال الشروع بتشكيل هيئة تشريعية مكلفة بتشكيل الهيئة الإدارية الانتقالية للمنطقة، فعادت المفاوضات بين مجلس الشعب لغرب كردستان والمجلس الوطني الكردي وتوصلوا إلى توقيع اتفاق بشأن "مشروع الإدارة المرحلية الانتقالية للمناطق الكردية والمشاركة"، في مقرّ الهيئة الكردية العليا في قامشلو، يوم 8 سبتمبر/أيلول 2013، نصّ على ما يلي:

1. تشكيل لجنة لصياغة مسودة الدستور المؤقت بعد التوافق عليه من كل المكونات في مدة أقصاها 40 يوماً.
2. يقدم كلّ طرف أو جهة عدداً من الأعضاء يمثلونها في الهيئة المؤقتة " التي ستشكل من جميع المكونات وستدير عملية الانتخابات".
3. ستقوم هذه الهيئة المؤقتة بتشكيل الإدارة الديمقراطية

المرحلة المشتركة بعد إنجاز دستور مؤقت بشكل مباشر.

4. الهيئة المؤقتة مخولة بالتحضير لقانون انتخابي ديمقراطي.

5. تعتبر الإدارة المرحلة الانتقالية المرجع التنفيذي وتقوم ببناء مؤسساتها لتسهيل عملها في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن والحماية.

6. قوى الأمن والحماية مهمتها ضمان الأمن والاستقرار في المناطق الكردية والمشتركة، وهي مؤسسة وطنية تلتزم بكل القوانين والمواثيق الدولية، ومسؤولة أمام الإدارة المرحلة الانتقالية.

7. القيام بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مفتوحة للمراقبين الدوليين والإقليميين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الإدارة المرحلة الانتقالية.

8. يعتبر المجلس العام المنتخب للإدارة المرحلة الانتقالية الهيئة التشريعية لجميع المكونات في المناطق الكردية والمشتركة.

9. المجلس العام مخول بإعداد دستور يحترم حقوق الإنسان ويتوافق مع المواثيق والأعراف الدولية.

كان المجلس الوطني الكردي في سوريا قد استبق هذا الاتفاق وقرّر في يوم 7 سبتمبر/أيلول 2013، أي قبل يوم واحد من الاتفاق مع مجلس الشعب لغرب كردستان على مشروع الإدارة، الانضمام إلى الائتلاف الوطني للمعارضة السورية، الذي صادق على هذا الانضمام بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2013.

ومع أنّ محاولات كانت تجري لضمّ مجلس الشعب لغرب كردستان أيضاً إلى الائتلاف، وجرى لقاء بهذا الشأن، في العاصمة الفرنسية باريس، بين صالح مسلم، الرئيس المشترك للاتحاد الديمقراطي آنذاك، وأحمد الجربا، رئيس الائتلاف آنذاك، ومع أنّ الأجواء، في تلك الفترة، لم تكن متوتّرة بين حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة وتركيا والائتلاف المتحالف معها من جهة أخرى، لأنّه كانت هناك عملية السلام بين تركيا والعمال الكردستاني، وكان صالح مسلم قد

زار تركيا في أواخر يوليو/تموز 2013، ومع أنّ عبد الحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي أعلن أنّ موقف الائتلاف إيجابي من انضمام مجلس غرب كردستان إليه، إلا أنّ الاتحاد الديمقراطي رفض هذا الانضمام، وأثر البقاء خارج إطاره. بل إنّ انضمام المجلس الوطني إليه أثار حفيظته، وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، انفرد مجلس الشعب لغرب كردستان بالإعلان عن تشكيل المجلس العام التأسيسي للإدارة المرئية المشتركة المكون في ذلك الوقت من 82 عضواً وانبثقت عنه هيئة متابعة إنجاز المشروع لإعداد وصياغة مختلف الوثائق وقسمت مناطق شمال شرق سورية إلى 3 كانتونات وهي "الجزيرة، كوباني وعفرين" ليشكل كل "كانتون" مجلسه والذي سيمثله ضمن المجلس العام للإدارة المرئية. وعقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة المرئية المشتركة والتي تكونت من (60) عضواً اجتماعها الأول بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني، وشكّل لجنة مؤلفة من 19 عضواً من الكانتونات الثلاثة، توّعت كالتالي: الجزيرة 12، عفرين 4، كوباني 3، وحددت مهامها في صياغة مشروع الإدارة المرئية المشتركة وإعداد وثيقة العقد الاجتماعي وإعداد نظام انتخابي.

في الثاني من ديسمبر/كانون الأوّل 2013، أقرّت هيئة المتابعة مشروع (الإدارة الذاتية الديمقراطية)، وفق القرارات التالية:

- 1 - تقوم كل مقاطعة (كانتون) من المقاطعات الثلاث "الجزيرة، كوباني، عفرين" بتشكيل إدارتها الذاتية بشكل مستقل دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث.
- 2 - دمج المجلسين؛ المجلس العام التأسيسي وهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة؛ تحت مسمى "المجلس التشريعي المؤقت".
- 3 - اعتبار اللجنة المصغرة المنبثقة من هيئة إنجاز المشروع "هيئة إعداد مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية".

4 - تسمية الإدارات في المقاطعات الثلاث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة كوباني؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة عفرين).

## الانتقال من الإدارات الكانتونية إلى الإدارة الذاتية الفدرالية

مثّلت جولة اجتماعات جنيف 2 الدولية بشأن الحلّ في سوريا لحظة افتراق بين مجلس الشعب لغرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في سوريا. في شهر يناير/كانون الثاني 2014، حيث تمّ تحديد الثاني والعشرين منه موعداً لانطلاق جولة المباحثات، لم تكن أمريكا قد أقامت علاقة مع القوات العسكرية التابعة للاتحاد الديمقراطي، أي وحدات حماية الشعب، بل كانت على علاقة بالجماعات المسلّحة التابعة للمعارضة السورية والموالية بمعظمها لتركيا. ولذلك كانت أمريكا تنحاز إلى المجلس الوطني الكردي لكونه جزءاً من الائتلاف المعارض المدعوم، آنذاك من أمريكا وتركيا، وكانت أمريكا تعتبر أنّ الكرد ممثّلون في المباحثات من خلال حضورهم ضمن وفد المعارضة، في حين كانت متحفّظة حيال الاتحاد الديمقراطي لانتهاجه بالتحالف من النظام من جهة، ولمراعاتها موقف تركيا التي كانت تعارض بشدّة أيّ حضورٍ لحزب الاتحاد الديمقراطي في المجهود الدولي لحلّ الأزمة السورية.

وعلى الرغم من تأييد روسيا لحضور ممثّلين عن الاتحاد الديمقراطي بمباحثات جنيف، إلّا أنّ تركيا وأمريكا، ومن خلفهما الدول الحليفة لهما دولياً وإقليمياً، أعاقتا ذلك. ومع أنّ المجلسين كانا قد اتّفقا في 17 ديسمبر/كانون الأوّل 2013 في هولير على المشاركة في جنيف 2 برؤية مشتركة، وتشكيل هيئة استشارية من الطرفين لكي تدعم الممثلين الكرد في المؤتمر وتقدّم لهم المقترحات والاستشارات، إلّا أنّ استبعاد مجلس الشعب لغرب كردستان من التمثيل في



المباحثات أدّى به إلى الامتناع عن تسمية ممثليه في الهيئة الاستشارية المشتركة مع المجلس الوطني الكردي، واستبق انعقاد جولة المباحثات بالإعلان، في 21 يناير/كانون الثاني 2014، منفرداً، عن الإدارة الذاتية، أي في اليوم الذي سبق الاجتماعات، التي انضم إليها ممثلون عن المجلس الوطني الكردي ضمن وفد الائتلاف المعارض. في شهر أغسطس/آب 2015، وجّهت حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM نداءً دعت فيه إلى مؤتمرٍ يضمّ أطرافاً سورية من " أجل بناء تحالف ديمقراطي في عموم سوريا ". وبعد مضي نحو أربعة أشهر من الحوارات والتحضيرات، عُقِدَ مؤتمرٌ في مدينة ديرك، استغرق يومي 9 و10 ديسمبر/كانون الأوّل 2015، وحضره 106 أعضاء ينتمون إلى مختلف المكوّنات القومية والدينية وأطر وأحزاب، وشخصيات مستقلّة سورية. من بينها، تيار قمح ( قانون - مواطنة - حقوق )، وتجمع عهد الكرامة والحقوق، والكتلة الديمقراطية السورية (بزعامة أحمد الجربا)، وحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي- الداخل، وحزب الحداثة والديمقراطية، والتحالف الوطني الديمقراطي السوري، ومجالس منطقة الشهباء في شمال حلب، وهيئة التنسيق، وحزب الاتحاد السرياني، والهيئة الوطنية العربية، والحزب الأشوري الديمقراطي، وحركة المجتمع الديمقراطي، إضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ومجموعة من الأحزاب الكردية المتحالفة معه، والمجلس الديمقراطي للعشائر العربية في الجزيرة، والجمعية الثقافية السريانية، ومكتب الشباب العربي، وممثلون عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وممثلون عن بعض المناطق السورية، ورموز عشائرية عربية من عشيرتي شمّر وحرب، وملتقى تل أبيض (التركمان)، علاوة على العديد من المنظمات النسائية والشبابية والمدنية.

أقرّ المؤتمر وثيقة سياسية تضمّنت تأسيس (مجلس سوريا الديمقراطية)، إذ جاء فيها: " إننا نعلن نحن مجموع القوى السياسية

والمجتمعية الفاعلة على الأرض، والمؤمنة بالحل السياسي؛ المجتمعين في هذا المؤتمر عن تأسيس مجلس سوريا الديمقراطية. ونؤكد على سعي هذا المجلس لطرح مشروع الحل السياسي ومتابعة مناقشته مع كل القوى السياسية المؤمنة بالحل السلمي الديمقراطي للوصول بهذا المشروع إلى أفضل صيغة ممكنة". كما نصت الوثيقة على: "إن الحل السياسي لا يزال يفرض نفسه كحل وحيد للأزمة السورية كونه يضع حداً للمأساة السورية ويفسح المجال امام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسس ديمقراطية؛ بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لا مركزية". وفي ختام أعمال المؤتمر، صدر بيانٌ ختامي باسم مؤتمر سوريا الديمقراطية لقوى المعارضة، جاء فيه: "وقد انفقت القوى السياسية والمجتمعية المشاركة في هذا المؤتمر على تشكيل كيان سياسي تحت اسم (مجلس سوريا الديمقراطية - م س د) متحملة مسؤولياتها في هذه المرحلة التاريخية ساعية لوضع الحراك الثوري في مساره الصحيح ووضع حدّ لحالة الفوضى ووقف نزيف الدم وإيجاد مخرج للنفق المظلم الذي دخلته البلاد ويتحمل النظام الجزء الأكبر من مسؤوليته".

وفي فقرة أخرى من البيان الختامي، يُعلن المجلس عن تمثيله لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) سياسياً: " كما أعلن المؤتمر تمثيل قوات سوريا الديمقراطية سياسياً، وهي التي تضم في صفوفها شباب وشابات من كافة المكونات السورية، والتي نجحت مستلهمه من تجارب مقاومة الشعوب ودماء الشهداء وتضحياتهم في دحر قوى الارهاب وإلحاق الهزيمة بها وطردها من مساحات جغرافية واسعة من الأرض السورية".

وقد انتخب المؤتمر رئاسة مشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية مكونة من هيئتين مناع من تيار قمع (قيم - مواطنة - حقوق)

وإلهام أحمد عضوة الهيئة التنفيذية في TEV-DEM. بعد الاعلان عن تشكيل مجلس سوريا الديمقراطية، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي، يوم 8 يناير/كانون الثاني 2016، تجميد عضويته في هيئة التنسيق الوطنية. وبعد يومين من ذلك، أي في 10 يناير/كانون الثاني 2016، وصل هيثم متّاع وإلهام أحد، الرئيسان المشتركان للمجلس إلى جنيف السويسرية في مسعى لحضور مباحثات جنيف بشأن سوريا، كطرف ثالث، لكن ذلك لم يتمّ.

دعت المنسقية العامة للمقاطعات الثلاث (كوباني- عفرين - جزيرة) إلى اجتماعٍ لمناقشة النظام الاتحادي. عُقد الاجتماع في بلدة رميلان، يوم 16 مارس/أذار 2016، تحت شعار "سوريا الاتحادية الديمقراطية ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب". استغرق الاجتماع التأسيسي لنظام الإدارة في روجآفا وشمال سورية يومين، ناقش الحضور، في اليوم الأول، مسودة النظام الاتحادي، والتي تمّ إقرارها في اليوم الثاني. تم انتخاب هدية يوسف، الحاكمة المشتركة لمقاطعة جزيرة، ومنصور السلوم، الرئيس المشترك للإدارة الذاتية في كربي سبي، كرئاسة مشتركة للمجلس الفدرالي. انتخب الاجتماع كذلك هيئة مؤلفة من 31 عضواً من المجلس، للعمل على تطبيق بنود وثيقة النظام الاتحادي خلال مدة أقصاها 6 أشهر. كما أصدر الاجتماع بياناً، تضمّن القرارات المتّخذة فيه.

أثار تبني النظام الفدرالي حفيظة هيثم مناع، الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، ونشر على صفحته الشخصية في موقع فيسبوك بياناً باسم تيار (قمح)، جاء فيه:

" تلقى " تيار قمح" البيان الصادر عن "المجلس التأسيسي للنظام الاتحادي الديمقراطي في روجآفا- شمال سوريا" بمبادرة من حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة المجتمع الديمقراطي وأطراف أخرى، والوثائق ذات الصلة. وكنا على علم في التيار بالنقاشات التي جرت حول الموضوع وكان لنا وجهة نظر واضحة تقوم على ضرورة

التمييز بين النهج السياسي لمكون من مكونات "مجلس سوريا الديمقراطية" والمنطلقات الأساسية لمجلس سوريا الديمقراطية أولاً، الضرورة الأكيدة لبناء دولة ديمقراطية برلمانية تعتمد اللامركزية الديمقراطية في الإدارة وتنظيم شؤون المناطق وإعادة البناء والتنمية ثانياً، وضرورة بناء دولة حديثة بجيش وطني واحد ضمن حدود الوطن السوري المشترك تحترم حقوق المواطنة وحقوق المكونات الأساسية للمجتمع السوري ثالثاً، وأخيراً تحقيق التأييد الأكبر لهذا المشروع ليكون مشروعاً وطنياً لا مناطقياً يؤكد على ثوابته دستور واحد يقره الشعب السوري. ولهذا اعتبرنا الإدارة الذاتية الديمقراطية شكلاً من أشكال الإدارة البديلة للتكوين القديم للمحافظات والتوزيع غير المتكافئ بين المركز والأطراف. وضمن هذه الرؤية كانت التقاطعات الأساسية التي جمعت مختلف مكونات "مجلس سوريا الديمقراطية" في علاقة ديمقراطية متكافئة وتجربة تشكل حاجة موضوعية للمجتمع السوري الذي تم اغتيال الأصوات الديمقراطية المدنية فيه في السنوات الماضية عن سابق إصرار وتصميم. لقد قدم تيار قمح خيرة كوادره لإنجاح هذا المشروع وتمكن المجلس من أن يحتل مكانة متقدمة ليس فقط في قلوب وعقول الديمقراطيين السوريين، وإنما أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد علمنا بالنقاشات والتحركات الجارية عند بعض مكونات المجلس السياسية من أجل فعل شيء يتعلق بالفدرالية، والتي تسارعت بعد تصريح نائب وزير الخارجية الروسية (الذي شبهناه لرفاقنا بقصة السفارة الأمريكية وصادم حسين ومأساة الكويت). والتي هدر فيها من الحبر حول الفدرالية ما لم يحدث منذ عام 2003 في خضم صياغة الدستور العراقي. وحذرنا الصديق والرفيق من ضرورة عدم الرضوخ لردود الأفعال بعد الموقف التركي الشوفيني من القضية الكردية وقبول الفدرالية الروسية والولايات المتحدة بتغيب الكرد عن مفاوضات

جنيف. كما قمنا من قبل برفض دعوة الرياض في غياب مكونات أساسية للمعارضة السورية عن مؤتمر الرياض. وقد طالب تيار قمح وأربعة منظمات أخرى بتأخير اجتماع الهيئة السياسية لمجلس سوريا الديمقراطية لأن توصية وصلتنا تعطي تبني المجلس للفدرالية مكان الصدارة، إلا أن الرفاق في أكثر من تنظيم كانوا قد قرروا الاجتماع في 16 من الشهر الجاري لتشكيل مؤسسة لفدرالية شمال سوريا. ورغم كل ما نصحنا به من عدم قتل الأفكار البناءة حول اللامركزية الديمقراطية في مقاربة إيديولوجية وأجندة متسعة وتاريخ مرتبط بالمفاوضات لم يأخذ المجتمعون برأينا. لذا فإننا غير معنيين بمخرجات اجتماع 17-16 آذار 2016 ونرفض أن تفرض على "مجلس سوريا الديمقراطية" كأمر واقع. ونتمنى على المنظمات المشاركة إعادة النظر في قراراتها، حرصاً على وحدة مكونات "مجلس سوريا الديمقراطية" السياسية والمدنية والقومية. ونجاح مشروعنا المشترك من أجل سوريا ديمقراطية.

دمشق، 17/03/2016 - تيار قمح".

طالب مناع بسحب البيان، لكنّ طلبه لم يُستجاب، فأعلن انسحابه من "مجلس سوريا الديمقراطية" بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2016.

## المصادقة على النظام الفدرالي

استمرّ المجلس التأسيسي في تحضيراته، ودعا إلى عقد اجتماع في يومي 27 و28 يونيو/حزيران 2016 في مدينة ديرك، حيث جرت المصادقة على العقد الاجتماعي "للفدرالية الديمقراطية لروجآفا-شمال سوريا".

تكوّن العقد الاجتماعي من أربعة أبواب شملت خمس وثمانين مادة توّجت على أحد عشر فصلاً. ونصّ العقد الاجتماعي في ديباجته على:

نحن شعوب روجآفا -شمال سوريا من الكرد والعرب والسريان الآشوريين والترکمان والأرمن والشيشان والشركس، مسلمين ومسيحيين وإيزديين وبمختلف مذاهبنا وطوائفنا، نعي بأن الدولة القومية والتي جلبت المشاكل والأزمات الحادة والمآسي لشعبونا، وليس أدلّ على ذلك مما يعانيه شعبنا السوري بمختلف مكوناته من ظلم وجور النظام القومي الشمولي الاستبدادي المركزي، والحال التي وصلتها البلاد من دمار وخراب وتمزق في النسيج المجتمعي، وتشكل كردستان وبيت نهرين وسوريا اليوم مركز الفوضى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتي ابتليت بحكومات استبدادية دكتاتورية.

ولذلك نجد أن نظام الفدرالية الديمقراطية هو النظام الأمثل لمعالجة القضايا التاريخية والاجتماعية والقومية في روجآفا كردستان ومعربو بيت نهرين وسوريا، التي تضمن مشاركة كل الافراد والجماعات وعلى قدم المساواة في النقاش والقرار والتنفيذ ومراعاة الاختلاف الاثني والديني وفق خصائص كل مجموعة منظمّة على أسس العيش المشترك وأخوة الشعوب، ومساواة جميع الشعوب في الحقوق والواجبات، ومؤسّسة على مفهوم جغرافي ولا مركزية سياسية وإدارية ضمن سوريا الموحّدة، واحترام موثيق حقوق الانسان والحفاظ على السلم الأهلي والعالمية.

وفي ظل النظام الفدرالي الديمقراطي ستشكل جميع شرائح الشعب تنظيماتها ومؤسّساتها الديمقراطية، وفي مقدمتهم المرأة والشبيبة وممارسة جميع الانشطة السياسية والاجتماعية بحرية والتمتع بكل المميزات التي توفرها الحياة الندية الحرة والمتساوية. كما يعتمد النظام الفدرالي الديمقراطي لروجآفا - شمال سوريا في هذا العقد على ثقافة الآلهة الأم وعلى التراث الإنساني والأخلاقي للرسل والأنبياء والفلاسفة والحكماء الباحثين عن الحقيقة والعدالة والمساواة وعلى الإرث والغنى الثقافي لحضارة سوريا وكردستان

وبيت نهرين، وبالإرادة الحرة لجميع مكونات روجآفا - شمال سوريا ووفق مبادئ الأمة الديمقراطية تم التوافق على هذا العقد.

## المؤتمر الثاني لمجلس سوريا الديمقراطية

في 25 فبراير/شباط 2017، عقد مجلس سوريا الديمقراطية مؤتمره الثاني، وحضره 118 مندوباً، يمثلون القوى والأطر السياسية والفعاليات المجتمعية من عموم مناطق سوريا، وتبنت فيه وثيقة سياسية.

أعدت الوثيقة التأكيد على موقف المجلس في مؤتمره التأسيسي بشأن الحلّ السياسي كخيار وحيد لمعالجة الأزمة السورية، إذ ورد فيها: "إنّ الحلّ السياسي للأزمة السورية يفرض نفسه كحل وحيد قادر على أن يضع حداً للمأساة ويفسح المجال أمام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسس ديمقراطية بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لامركزية".

لكنّ الوثيقة السياسية توسّعت، وركّزت على مسألة ضرورة التوجّه نحو بناء سوريا اتحادية. وقد ورد في الوثيقة في هذا الإطار، ما يلي: " ولأنّ الأزمة السورية أزمة بنيوية ارتكزت على الدولة القومية الأحادية الصبغة وعلى الاستبداد وإنكار الآخر، فلا بدّ للحلّ في سوريا أن يتّجه نحو اللامركزية والتشاركية والديمقراطية الحقيقية لتمكين جميع المكونات على اختلاف الخصوصيات والرؤى من تحقيق ذاتها في الوطن المشترك الذي يجب أن يحضن الجميع دون اقصاء أو إبعاد أو تحكّم أو احتكار أو تسلّط، أي لا بدّ أن يكون وطناً تسوده القوانين العادلة وتديره المؤسسات الديمقراطية التي ستكون الضمانة الدستورية الحقوقية لسوريا المنسجمة مع هذا العصر. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الإصرار على الدولة القومية أو

فرض المركزية أو هوية خاصة على الدولة سيخدم تقسيم سوريا وتمزيقها. إنّ الإصرار على سوريا اتحادية لا مركزية لا يعني إلغاء المركز كلياً، بل أن المركز سيتحول من كونه أداة تحكّم إلى وسيلة تنسيق وتوحيد بين جميع الأقاليم التي تشكّل الكلّ، مع احتفاظه بإدارة وظائف أساسية محددة تحمل الصفة الاستراتيجية العامة". كما فضّلت الوثيقة المبادئ التي يؤكّد عليها المجلس، واعتمدت

19 مبدأً، ينصّ المبدأ الرابع منها على ما يلي:

"4- الانتقال من حالة الاستبداد السياسي والذهنية الشوفينية والنظام المركزي والدولة القومية إلى نظام اتحادي ديمقراطي لا مركزي. فمن المحال أن تكون الدولة قوميةً وبنفس الوقت ديمقراطية، فطبيعة الجمهورية كدولة قومية هو عامل أساسي في الإقصاء والقضاء على الخصائص الديمقراطية للمجتمعات. وإذا ما تمّ إسقاط التنوّع الثقافي على الواقع السياسي في سورية سنرى بأن مبدأ الحل الديمقراطي ينسجم مع نموذج الجمهورية الفدرالية الديمقراطية السورية كنظام سقفي جامع لكل الفدراليات وذلك بوصفها نظاماً قانونياً ديمقراطياً لكافة المواطنين، وبذلك يكون قد تم احتواء جوهر مبدأ الأمة الديمقراطية، وبحسب إرادة المكونات المجتمعية يمكن ان تتواجد عدة مناطق فدرالية".

وانتخب المؤتمرين كلاً من إلهام أحمد، ورياض درار رئيسين مشتركين للمجلس، كما تمّ انتخاب الهيئة السياسية للمجلس.

## مواقف القوى الدولية من مسألة الفدرالية في سوريا

لم ترّب أيّ قوّة دولية أو إقليمية بالفدرالية المُعلّنة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وطفائه، بل أنّ الردود في معظمها كانت معارضة ورافضة لها. ومع ذلك هناك مواقف دولية هامة بشأن النظام الفدرالي في سوريا ما بعد الأزمة، ربّما أهمّها الموقف



الروسي الذي عبّر عنه النائب الأوّل لوزير الخارجية الروسي، وهو ثاني أرفع مسؤول في الوزارة، سيرغي ريبكوف (الاثنين 29 فبراير/ شباط 2016)، حول إمكانية إنشاء جمهورية فدرالية في سوريا قائلاً: "إذا ما رضيت الأطراف السورية بذلك" وتأكيداً على أنّ لا أحد سيتمكّن من معارضة إقامة هذه الدولة الفدرالية إذا ما توافق السوريون على أنّها "النموذج الأنسب بالنسبة لهم للحفاظ على سورية موحّدة وعلمانية ومستقلّة وذات سيادة". وكانت تصريحات المسؤول الروسي هذه قد أتت في أعقاب تسريبات، على لسان معارض سوري مقرّب من موسكو، تفيد بأنّ المبعوث الدولي إلى سوريا دي مستورا قد نقل إلى وفد معارضٍ التقى به، بأنّ "روسيا والحكومة السورية تؤيدان فكرة قيام نظام فدرالي في سوريا".

أمريكياً، كان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، أثناء جلسة طلب الميزانية السنوية للوزارة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (الأربعاء 24 فبراير/شباط 2016) قد استبق تصريحات نائب نظيره الروسي بالحديث عن صعوبة بقاء سوريا كياناً موحّداً وإمكانية تقسيم سوريا إذا ما استمرّت الحرب فيها، قبل أن يُعلن عن وجود خطة بديلة للتحرك في سوريا إذا ما فشل اتفاق وقف إطلاق النار المُعلن فيها.

وكانت معلومات قد سرت، خلال مؤتمر الأمن في ميونخ، تفيد بأنّ أمريكا وروسيا قد توافقتا، في إطار اتفاقهما على خطوات حلّ في سوريا يبدأ بوقف لإطلاق النار، على مبدأ الفدرالية في شكل الدولة السورية.

فرنسياً، في لقاء (15 فبراير/شباط 2016) جمع وفداً من المجلس الوطني الكردي برئاسة ابراهيم برو وعضوية كاميران حاجو وسيامند حاجو، مع مستشار الرئيس الفرنسي دافيد فاتش، أبلغهم المستشار الفرنسي بأنّ "الفدرالية هي من الحلول المطروحة لتجنّب تقسيم سوريا".

## مواقف القوى الداخلية في سوريا من الفدرالية المُعلنة

تُجمع الأطراف الداخلية الفاعلة من نظامٍ ومعارضةٍ على رفض النظام الفدرالي في سوريا من حيث المبدأ وليس الفدرالية المُعلنة من قبل PYD وطفائه فحسب. وهذا الرفض لمبدأ الدولة الفدرالية في سوريا كان القاسم المشترك لوفدي النظام والمعارضة في مباحثات جنيف، حتى من دون التفاوض حوله. ففي آخر تصريحٍ للرئيس السوري بشار الأسد، خلال لقائه بوفدٍ برلماني روسي (الثلاثاء 12 أبريل/نيسان 2016)، وحسبما نقل عنه النائب الروسي ألكسندر يوشينكو، قال الأسد: "اليوم في جنيف يجري نضال من أجل مستقبل سوريا. ويمكنكم أن تسألوا أي مواطن سوري، وهو سيقول لكم إن الفدرالية لن تساهم في توحيد البلاد." وكان الأسد قد أكد قبل ذلك على أن مسألة فدرالية سوريا حال طرحها للتصويت، لن تحظى بموافقة الشعب السوري، قائلاً أنّ البلاد أصغر من أن تكون فدرالية.

تصريحات الأسد هذه تبدو وكأنّها تراجع منه عن موقفٍ سابق كان قد أبداه خلال لقاءٍ مع صحافيي وكالة الصحافة الفرنسية (أواسط فبراير/شباط 2016) ردّاً على سؤالٍ حول مدى استعداداته "لإعطاء الأكراد في شمال سوريا منطقة حكم ذاتي بعد انتهاء الأزمة" حينما قال: "هذا السؤال متعلق مباشرة بالدستور السوري، وكما تعرف هذا الدستور لا يعطى من قبل الحكومة. وإنما تشارك فيه كل الأطراف ويُطرح على الاستفتاء الشعبي، لذلك هذا السؤال يجب أن يكون سؤالاً وطنياً وليس سؤالاً موجهاً لأي مسؤول سوري، سواء كان هذا الموضوع متعلقاً بحكم ذاتي أو فدرالية، لا مركزية أو أي شيء مشابه".

على صعيد المعارضة، تُجمع فصائلها على رفض الفدرالية

المُعلنة. ففي أعقاب الإعلان عنها، أصدر الائتلاف السوري، أكبر فصائل المعارضة السياسية، بياناً قال فيه: "إنّ تحديد شكل الدولة السورية، سواء كانت مركزية أو فدرالية، ليس من اختصاص فصيل بمفرده أو جزء من الشعب، أو حزب أو فئة أو تيار"، بل سيتم ذلك "بعد وصول المفاوضات إلى مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي السوري، الذي سيتولى وضع دستور جديد للبلاد".

### تحرير عاصمة خلافة داعش

في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وبعد أربعة أشهر من المعارك التي خاضتها قوات سوريا الديمقراطية بدعمٍ من التحالف الدولي، أعلن الناطق الرسمي باسم قوات سوريا الديمقراطية، آنذاك، طلال سلو (انشقّق لاحقاً عن قوات سوريا الديمقراطية وفرّ إلى تركيا) تحرير مدينة الرقة من تنظيم داعش، وقال: "انتهت العمليات العسكرية في الرقة".

ومع تحرير مدينة الرقة التي كان تنظيم داعش قد أعلنها كعاصمة لخلافته، وكذلك تحرير أجزاء من محافظة ديرالزور من مسلّحي التنظيم، توسّعت الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وأصبحت هناك حاجة لتنظيم هذه المناطق المحرّرة إدارياً.

### المؤتمر الثالث لمجلس سوريا الديمقراطية: التنصّل من الفدرالية

عقد مجلس سوريا الديمقراطية مؤتمره الثالث بتاريخ 16 يوليو/تموز 2018، في مدينة الطبقة التابعة لمحافظة الرقّة، تحت شعار: نحو حل سياسي وبناء سوريا لا مركزية ديمقراطية.

طرحت الرئاسة المشتركة للمجلس ورقة، سُمّيت "الرؤية السياسية لقيادة مستقبل سوريا وحل الأزمة". أظهرت أهداف الورقة وبنودها تحوُّلاً كبيراً في لغة (المجلس الجديد) التي افتقرت عن مفهوم الفدرالية تماماً، وتنصّلت منه، وركّزت على قضايا عمومية، عكست صياغاتها الهلامية التحوُّل الذي أصاب بنية المجلس وسياقاتها الفكرية والسياسية من جزّاء ضمّه لممثلي المناطق العربية التي تمّ تحريرها من داعش. حيث لا يُخفى أنّ المزاج العامّ على مستوى النخب كما على المستوى الشعبي كان ينقسم بين الولاء لداعش أو النظام أو المعارضة التي كانت تسيطر على تلك المناطق قبل طردها من قبل داعش، وأنّ حتى القلّة القليلة من الديمقراطيين والليبراليين في تلك المناطق لم تكن مهجوسة بمفاهيم الأمة الديمقراطية ومشتقاتها.

قالت الرئاسة المشتركة للمجلس أنّ " بنود الرؤية تهدف لحلّ قضايا المكونات التي تعيش في سوريا والحوار مع المعارضة السورية، وحل قضية المرأة التي يعتبرها المجلس أساساً لكافة القضايا".

وقد أكّدت بنود الرؤية في مجملها على " تبني الديمقراطية العلمانية مشروعاً فكرياً وسياسياً لمستقبل سوريا، وحلاً لمشكلة الطائفية التي ابتلينا بها في بلادنا، ويجب أن ننزع فتيل هذا البلاء بتبني النهج الديمقراطي العلماني في إدارة الدولة". وعلى أنّ "حلّ الأزمة السورية وفق المسار السياسي الذي يفرض نفسه كحلّ وحيد قادر على أن يضع حداً للمأساة ويفسح المجال أمام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسسٍ ديمقراطية بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لا مركزية". وعلى "الدعوة إلى مؤتمر وطني سوري جامع في الداخل السوري للقوى الديمقراطية والوطنية واعتبار هذا المؤتمر أرضية مشتركة للوقوف عليها في وجه التحديات

الإقليمية و الدولية، فلا بد من حوار سوري - سوري لإعادة بناء سوريا حرة ديمقراطية على أسس احترام التنوع المجتمعي للنسيج السوري والعدالة والمساواة بين الجنسين واعتبار حرية المرأة هي أساس كافة الحريات". وعلى "مبادئ مجلس سوريا الديمقراطية ومنطلقاته الأساسية وأنها مشروع سياسي وطني ديمقراطي سوري يعمل على ضم كل المكونات المجتمعية والكيانات السياسية من أجل تحمل مسؤولياتهم في إنقاذ الوطن من المأساة التي يعيشها وتحقيق تطورات الشعب في التغيير الشامل وبناء النظام الديمقراطي البديل. كما أن مجلس سوريا الديمقراطية هو مشروع يسعى لتوحيد سوريا وإنقاذها من حالة الانقسام التي أصابتها خلال السنوات الماضية. وهو المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية". وعلى "ثوابت في منهجنا باعتبار حرية المرأة هي أساس وضمانة لكافة الحريات. ما يدعونا للمطالبة بمواد دستورية تضمن مساواة المرأة والرجل والمشاركة الفعالة واعتبار التمثيل بالمناصفة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، والتأكيد على تبني سياسة اقتصادية تحمي المجتمع والبيئة من التأثيرات الاحتكارية وتغطي احتياجات المجتمع وتحقق التوزيع العادل للثروات والقضاء على ظاهرة البطالة وتأمين العمل لكل فرد".

انتخب المؤتمر كل من أمينة عمر ورياض درار رئيسين مشتركين لمجلس سوريا الديمقراطية، واختاروا إلهام أحمد رئيسة لهيئته التنفيذية.

### الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا

أقرّ مجلس سوريا الديمقراطية في مؤتمره الثالث الذي عُقد في 16 يوليو/تموز 2018، بضرورة تشكيل هيكل إداري ينسق الخدمات فيما بين المناطق المحررة والإدارات الذاتية الديمقراطية في مناطق

شمال وشرق سوريا. وشُكلت اللجنة التحضيرية لتشكيل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2018 خلال اجتماع ضم 70 عضواً من مختلف الإدارات في شمال وشرق سوريا في مقرّ مجلس سوريا الديمقراطية بناحية عين عيسى. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن الإدارة الذاتية التي تتألف من المجلس العام للإدارة الذاتية، المجلس التنفيذي، ومجلس العدالة. يتألف المجلس العام للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من 70 عضواً، وتم انتخاب كل من "سهام قريو وفريد عطي" كرئاسة مشتركة للمجلس العام، وانتخب الديوان العام للمجلس المؤلف من 5 أعضاء.

يعقد المجلس العام جلساته كلما دعت الحاجة، للمصادقة على الأنظمة والقوانين الصادرة عن المجلس التنفيذي ومناقشة المشاكل والصعوبات التي تواجه الإدارات السبع ومشاكل الأهالي في مناطق الإدارة الذاتية، بحيث يعدّ القرار نافذاً بعد التصويت عليه من قبل غالبية أعضاء المجلس.

وتم تكليف عبد حامد المهباش وبيريفان خالد كرئاسة مشتركة للمجلس التنفيذي، ومهمتها تشكيل هيئات ومكاتب الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ومنح المجلس العام الثقة للهيئات والمكاتب المشكّلة بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018، والمصادقة على أنظمتها الداخلية فيما بعد عبر جلسات خاصة.

ويضم المجلس التنفيذي ضمن هيكلته التنظيمية 10 هيئات و7 مكاتب ودائرة واحدة، وهي كالتالي:

الهيئات: "الاقتصاد والزراعة، الصحة والبيئة، المالية، التربية والتعليم، الداخلية، الشؤون الاجتماعية والعمل، المرأة، الثقافة، الشباب والرياضة، والإدارة المحلية".

المكاتب: "الدفاع، الأديان والمعتقدات، الاستشارة، الإعلام، النفط والثروات الباطنية، التنمية والتخطيط، والشؤون الإنسانية".

الدوائر: "دائرة العلاقات الخارجية". أما مجلس العدالة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا فيتألف من 13 عضوًا، تمّ ترشيحهم من قبل اللجنة التحضيرية، وتم إعلان تشكيل مجلس العدالة في 25 أبريل/نيسان 2019.

## التقارب مع روسيا والحوار مع السلطة السورية

بعد القرار الأمريكي بالانسحاب من غرب كردستان وشمال شرق سوريا، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وبدء عملية الغزو التركي لمناطق سري كانيه وكري سبي، في 9 أكتوبر/تشرين الأول، تكثفت اتصالات قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية مع روسيا، في مسعى للحصول على تدّّل روسي يوقف الهجوم، وكذلك دفع روسيا لإقناع الحكومة السورية بإرسال قواتها إلى المناطق الحدودية لحمايتها من المزيد من التوغّل التركي.

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2019، اجتمع الرئيسان الروسي، فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان في منتجع سوتشي الروسي، بشأن الغزو التركي لمناطق في شرق الفرات، ووقّعا على اتفاقية<sup>(15)</sup>، نصّت على سحب قوات سوريا الديمقراطية من الشريط الحدودي بعمق 30 كيلومتراً، وتسير دوريات روسية - تركية مشتركة في تلك المنطقة، دون أن يشمل ذلك مدينة قامشلو. كما سمحت الاتفاقية بدخول قوات الحكومة السورية إلى المنطقة التي كانت قد غادرتها منذ عام 2012، واتّخاذ مواقعها على الحدود وخطوط التماس مع القوات التركية وميليشيات المعارضة الراديكالية الموالية لتركيا.

أدّى هذا الدور الروسي إلى تقاربٍ أكبر مع قبل قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، لكن تراجع أمريكا عن الانسحاب الكلي

(15). للاطلاع على كامل بنود الاتفاقية، انظر الملاحق، الملحق رقم (9)

من المنطقة، وإعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن الإبقاء على جزء من القوات الأمريكية في المنطقة، أدى إلى فتور في العلاقات الروسية مع (قسد)، بل وردود فعل روسية سلبية. ففي يوم الثلاثاء، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أدلى سيرغي لافروف بتصريحات غاضبة بشأن قوات سوريا الديمقراطية ودعاها إلى عدم الثقة بالأمريكيين. ففي مؤتمر صحفي عقده مع وزير الخارجية النيوزيلندي، قال لافروف: "إنّ ثقة قوات سوريا الديمقراطية بالولايات المتحدة التي عادت إلى سوريا من أجل النفط، لن تؤدي إلى نتائج جيدة. لذا فإنني أنصح الأكراد بأن يكونوا ثابتين في مواقفهم وألا يحاولوا بشكل انتهازي الانخراط في ممارسات مريبة". كما دعا لافروف قوات سوريا الديمقراطية إلى التحاور مع الحكومة السورية، قائلاً: "أنصح قوات سوريا الديمقراطية والقيادة السياسية الكردية عموماً بالوفاء بوعدهم، لأننا فور إبرام مذكرة 22 نوفمبر/تشرين الثاني حصلنا على الموافقة على تنفيذها من رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، وكذلك من القيادة الكردية، التي أكدت بقوة أنها ستتعاون في تنفيذها". وأردف: "أنصح زملائنا الكرد بأن يكونوا ثابتين في مواقفهم ولا يحاولوا بشكل انتهازي الانخراط في ممارسات مريبة". مؤكّداً: "لا يمكن ضمان حقوق الأكراد إلا في إطار سيادة سوريا ووحدة أراضيها".

ردّت الإدارة الذاتية على اتهامات الوزير الروسي في اليوم التالي على صدورها، عبر بيانٍ صادرٍ عن دائرة العلاقات الخارجية، يوم الأربعاء 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، جاء فيه: "إنّ دور الضامن الروسي يحتاج لأن يكون فعالاً أكثر، ولا يتناسب الدور الحالي مع حقيقة التفاهات التي تمت... نؤكد بأننا قمنا بكافة الإجراءات اللازمة من أجل أن يكون هناك فعلاً حوار مع دمشق، وما زلنا مستعدين لذلك دوماً وأكدنا دائماً أننا نحفظ بالعمل ضمن



الإطار السوري كوننا سوريين ... الحوار مهم مع دمشق، وبعدها إبدائنا لموقفنا الإيجابي فما زال الطرف الآخر غير واضح، وهناك (مماثلة) وعدم رغبة في الحوار السياسي، وعليه فإننا نرى أن الدور الروسي الضامن في تحريك هذا الموقف أيضاً مهم".

ورغم هذه التصريحات والبيانات المتبادلة، جرت في نفس العام، لقاءات بين ممثلين عن مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية مع ممثلين عن الحكومة السورية في دمشق ومطار قامشلو بتشجيع من روسيا، لكن تلك اللقاءات لم تسفر عن أيّ تقدّم.

في أوائل فبراير/شباط من عام 2020، أعلنت إلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية، في تصريحات لصحيفة (الشرق الأوسط)، أنّ مفاوضات قد جرت بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، بوساطة روسية، وأنّها أسفرت عن أن تفاهمات ربما تشمل تشكيل "لجنة عليا"، لتقوم بمهمة مناقشة قانون الإدارة المحلية، والهيكلية الإدارية "للإدارة الذاتية" في مناطق شمال شرق سوريا. وأنّ روسيا قد تعهّدت بالضغط على الحكومة السورية للقبول بتسوية شاملة، ووعدتهم بترجمة الوعود خلال الأيام المقبلة، وأنّ الانتقال من الحوار إلى مباحثات جدية يتطلّب وضع أجندة وخطة عمل لمناقشة تفاصيلها من خلال لجان مختصة.

لكن أيضاً لم تظهر أيّ نتائج في أعقاب تلك التصريحات. بل بخلاف ذلك، أدلى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في يوم الاثنين، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2020، بتصريحات عنيفة ضدّ العلاقة الكردية-الأمريكية، قائلاً: "القضية الكردية ستنفجر بسبب الإجراءات الأمريكية في سوريا... الأمريكيون يحاولون إنشاء حكم ذاتي كردي في شمال سوريا سيتمتع بصلاحيات مماثلة لسلطة دولة".

ردّت أمينة عمر، الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، على تصريحات لافروف، نافية أن تكون لدى المجلس مشاريع انفصالية، وقالت: "هذه التصريحات والادعاءات غير صحيحة، لأنّ

مشروع مجلس سوريا الديمقراطية مشروع وطني وديمقراطي، وليس مشروعاً انفصالياً كما يدّعون، ولم نسعِ إلى الانفصال يوماً ما، مشروعنا يهدف إلى وحدة سوريا".

ودعت عمر إلى دورٍ روسيٍّ إيجابي، رأت بأنه يتحوّل إلى سلبيٍّ، وقالت: "نتمنى أن يكون لروسيا دور إيجابي في المنطقة وخاصةً أنهم أبدوا استعدادهم أكثر من مرة لاستئناف المحادثات بين مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية من جهة وحكومة دمشق من جهة أخرى، ولكن إلى الآن لم يحدث شيء على أرض الواقع، بل يصدرن تصريحات تخدم الأجندات الإقليمية، ونرى بأن الدور الإيجابي الذي كنّا نتمناه يتحول إلى دور سلبي".

وانتقدت عمر بشدّة موقف الحكومة السورية من التعامل مع موضوع الحوار، وقالت: "حكومة دمشق تستخف بمشروع الإدارة الذاتية ووجود قوات سوريا الديمقراطية التي حرّرت المناطق السورية من مرتزقة داعش، وقدمت الآلاف من الشهداء من أجل المنطقة... اللغة العدائية لحكومة دمشق موجودة وهذا جزء من ذهنية النظام الذي لم يحاول تغييرها، منذ عام 2011 وإلى الآن، ولا يزال متمسكاً بذهنيته، ولا ينظر إلى الأمور بواقعية ليرى ماذا حدث وماذا تغير على أرض الواقع منذ هذه السنوات".

لم تقف هذه التصريحات السلبية عائقاً أمام مساعي التقارب مع روسيا. وربّما في هذا الإطار جاء توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية بقيادة قدري جميل، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق في سوريا، والمعارض وثيرق الصلة بموسكو. ففي يوم الاثنين، 31 أغسطس/آب 2020، وقّع كلٌّ من قدري جميل وإلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية في مجلس سوريا الديمقراطية على مذكرة تفاهم مشتركة، نصّت على: "إنّ سوريا الجديدة، هي سوريا موحدة أرضاً وشعباً. وهي دولة ديمقراطية تحقق المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وتفتخر

بكل مكوناتها (العرب، الكرد السريان الأثوريين، التركمان الأرمن، الشركس) وترى في تعددها الهوياتي عامل غنى يعزز وحدتها ونسيجها الاجتماعي. دستورها ديمقراطي يحقق صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية التي تضمن ممارسة الشعب لسلطته المباشرة في المناطق وتحقق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروات والتنمية في عموم البلاد، والمركزية في الشؤون الأساسية -الخارجية، الدفاع، الاقتصاد-. "كم نصّت الوثيقة على: "إن الإدارة الذاتية لشمال وشرقي سوريا ضرورة موضوعية وحاجة مجتمعية متعلقة بظروف البلد وحاجات المنطقة التي أنتجتها الأزمة الراهنة، ومن المهم الاستفادة من تجربة الإدارة الذاتية إيجاباً وسلباً، كشكل من أشكال سلطة الشعب في المناطق، ينبغي تطويره على المستوى الوطني العام، وفي إطار التوافق بين السوريين، وبما يعزز وحدة الأراضي السورية وسيادة دولتها ونظامها الإداري العام". وبشأن علاقة قوات سوريا الديمقراطية مستقبلاً مع الجيش السوري، نصّت الوثيقة على أنّ: "الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية العامة التي ينحصر بها حمل السلاح ولا تتدخل بالسياسة. وينبغي أن تكون قوات سورية الديمقراطية، التي أسهمت بشكل جدي في الحرب على الإرهاب وما تزال تعمل على تعزيز العيش المشترك؛ منخرطة ضمن هذه المؤسسة على أساس صيغ وآليات يتم التوافق عليها".

في الحقيقة، على الرغم من حرص الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية على عدم إغضاب روسيا والسعي إلى كسب ودّها، ومطالبتها بلعب دورٍ في تليين موقف الحكومة السورية في مساعي إجراء الحوار معها، إلا أنّ العامل الأمريكي كان يؤخذ بالحسبان من قبل الإدارة الذاتية في العلاقة مع روسيا، وحتى في مسألة الحوار مع الحكومة السورية، لأنّها لم تكن مستعدة لإغضاب أمريكا بهذا الشأن. مع مجيء إدارة بايدن، وظهور ملامح سياسة أمريكية أكثر

مرونة في التعامل مع الدور الروسي في سوريا، بل وأكثر تساهلاً مع الحكومة، خفّ الضغط (الذاتي)، إن جاز التعبير، على الإدارة الذاتية بشأن التعامل مع روسيا والحكومة السورية، وبُذلت محاولات جديدة للتفاوض مع الحكومة.

في الثاني من يوليو/تموز 2021، عاد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، وقال بأنّ بلاده مستعدة لتسهيل الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ولكن اشترط لذلك أن يحافظ الجانبان على مواقف متماسكة. في تصريحاته، التي نقلتها عنه وكالة تاس الروسية، قال لافروف: "نحن على استعدادٍ لتشجيع الاتصالات والمشاورات ولكن الجانبين بحاجة إلى مواقف متماسكة". وقد غمز لافروف من قناة الكرد السوريين بشأن علاقتهم مع أمريكا، وقال: "أمريكا تدفع جزءاً كبيراً من الكرد السوريين نحو الانفصالية... أمل كثيراً أن يفهم هؤلاء الكرد المهتمون بتطبيع العلاقات مع دمشق الطبيعة الاستفزازية لأمريكا ويروا الخطورة الكبيرة لهذا الأمر". وانتقد الكرد، قائلًا: "عندما أعلنت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن سحب قوات الولايات المتحدة من سورية، توجه زعماء أكراد إلى موسكو بطلب مساعدتهم في (إقامة جسر) مع دمشق، لكن عندما راجعت واشنطن قرارها بعد أيام اختفى اهتمام الأكراد بهذه الاتصالات".

لكن رغم كلّ هذه التصريحات لم تُغلق أبواب موسكو أمام وفود مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، كما سنلاحظ لاحقاً.

## الانفتاح الدولي على الإدارة الذاتية

تتباين مواقف الدول المؤثرة في المسألة السورية من التعامل مع الإدارة الذاتية، بما في ذلك الدول المنضمة إلى التحالف الدولي المناهض لداعش والتي تتعاون عسكرياً مع قوات سوريا الديمقراطية.

ومن بين تلك الدول، تُعدّ فرنسا، وهي ثاني أكثر الدول، بعد أميركا، حضوراً عسكرياً في شمال شرق سوريا في إطار التحالف الدولي المناهض لداعش، أكثر الدول اهتماماً بغرب كردستان. فعلاوة على الدور العسكري الملحوظ، كانت ولا تزال لها مواقف سياسية متميّزة في محطّات عديدة؛ فهي كانت أوّل دولة تطرح مبادرة للحوار بين المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية، حيث التقى فرانسوا سينيمو، ممثل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخاص المكلف بالملف السوري، بممثلين عن المجلس الوطني وحركة المجتمع الديمقراطي في باريس، في أبريل/نيسان 2019، وطرح عليهم مبادرة تدعو الأطراف الكردية إلى الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة بشأن الأزمة السورية والقيام بإجراءات من شأنها بناء الثقة بين المجلس والإدارة، والشراكة في الإدارة والعملية السياسية. وكان ذلك قبل أن تدعو أميركا، وبالتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية، إلى الحوار بين المجلس والأحزاب التي تأطّرت لاحقاً في إطار أحزاب الوحدة الوطنية، ومن ثمّ رعايته. وحينما أعلن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب قراره بسحب قوات بلاده من سوريا، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2019، بذل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جهوداً كبيرة من أجل ثنيه عن هذا القرار، وصارحه بأنّ تركيا ستهاجم الكرد وتسحقهم وأنّ محاربة داعش لن تكون أولوية بالنسبة إلى تركيا، وذلك وفق ما يذكر جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي آنذاك، في مذكّراته. وحينما لم يفلح في مساعيه لثني ترامب عن قرار الانسحاب، اتّصل الرئيس ماكرون مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين وطالبه بالعمل على حماية الكرد في سوريا. وحينما بدأت تركيا برفقة جماعات المعارضة السورية المسلّحة التابعة لها بغزو منطقتي سري كانيه وكري سبي الكرديتين في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، انتقد الرئيس الفرنسي ماكرون الهجوم التركي بشدّة، ووصفه في مقابلة مع مجلة "ذي إيكونوميست"

بالعدوان، إذ قال: "نشهد عدواناً من شريك في الحلف، تركيا، في منطقة مصالحنا فيها على المحك، من دون تنسيق". واعتبر ذلك من مؤشرات "الموت الدماغي" للناتو.

تهتم فرنسا بمناطق الإدارة الذاتية دبلوماسياً أيضاً، إذ تقوم وفود فرنسية بزيارات إليها، كانت منها زيارات إيريك شوفاليه، السفير الفرنسي السابق في دمشق، ومدير قسم الأزمات والدعم في الخارجية الفرنسية إلى المنطقة والاجتماع مع عبدالكريم عمر، الرئيس المشترك لمكتب العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، وتأكيد، في إحدى زيارته، على استمرار فرنسا في لعب دور إيجابي في المنطقة بما في ذلك دعم الحوار الكردي البيئي.

لقد أدى تفرد أميركا في عهد إدارة ترامب باتخاذ القرار بشأن سوريا دون التشاور مع حلفائها الأوروبيين أو أخذ مواقفهم في الحسبان إلى إضعاف دور وتأثير هؤلاء الحلفاء، وفي مقدمتهم فرنسا، في هذا البلد، وانعكس ذلك سلباً على غرب كردستان والإدارة الذاتية.

في أوائل شهر أبريل/نيسان 2021، وبعد انتهاء زيارة الرئيس نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان إلى باريس ولقائه مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، سلّم ممثل عن الحكومة الفرنسية، أوفدته فرنسا إلى شمال شرق سوريا، دعوة موجهة من الرئاسة الفرنسية إلى شخصيات كردية من المجلس الوطني وأحزاب الوحدة الوطنية، وأخرى عربية وسريانية لزيارة فرنسا في وفدٍ مشترك ولقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. عكست هذه الدعوة الرغبة الفرنسية في الانفتاح السياسي العلني على الإدارة الذاتية والأحزاب السياسية الكردية داخلها وخارجها، والإقدام على خطوات سياسية ودبلوماسية لترجمة هذه الرغبة. فمن تعيين ممثل لفرنسا في مناطق الإدارة الذاتية إلى توجيه دعوة من الرئاسة الفرنسية لوفد من هذه المناطق لزيارة باريس، يمكن استنتاج عزم فرنسا على ترسيخ قدمها الثانية على أرض

سوريا إلى جانب قدمها الأولى على أرض العراق لتأمين دورٍ قوِيٍّ لها في منطقة لا يمكن إسقاطها من حساباتها الاستراتيجية. ويمكن الإشارة هنا، إلى أنّه مثلما ترى فرنسا في إقليم كردستان حليفاً موثوقاً يمكن الاعتماد على شراكته في العراق، سوف تسعى إلى أن يكون الكرّد في سوريا وحلفائهم الداخليين شركاءها في سوريا. سيما وأنّ المنهج الأمريكي في إعادة التنسيق والعمل مع الحليف الأوروبي، بعد مجيء إدارة بايدن، سيكون قد انعكس على العلاقة بين أمريكا وفرنسا في سوريا باتجاه شراكة في العمل على التعاطي مع الأزمة السورية وسبل حلّها. وقد تبيّن لاحقاً أن الدعوة الفرنسية لم تكن بمعزل عن التنسيق مع أمريكا. وقد شكّلت هذه الخطوة بداية مسارٍ تسلكه الدول الغربية في التعامل مع الإدارة الذاتية، لم يعد الحرص على مراعاة الاعتراضات التركية في سياقه بنفس الدرجة السابقة.

بعد رفض المجلس الوطني الكردي المشاركة في الوفد الذي دعتّه الرئاسة الفرنسية لزيارة باريس، استقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم الاثنين 19 يوليو/تموز 2021، في قصر الإليزيه، وفداً مشتركاً من الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، ضمّ كلّاً من إلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية، وبيريفان خالد، الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وغسان اليوسف، الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي في الإدارة المدنية في دير الزور. وفي أعقاب اللقاء، أصدرت الرئاسة الفرنسية بياناً، قالت فيه: " إنّ الرئيس ماكرون، خلال لقائه الممثلين عن الإدارة والمجتمع المدني، شدّد على "ضرورة مواصلة العمل من أجل إرساء استقرار سياسي في شمال شرق سوريا وحوكمة شاملة".

كما أشاد الرئيس الفرنسي بشجاعة مقاتلي شمال شرق سوريا والتضحيات التي قدّموها مع السكّان المحليين في القتال ضدّ

داعش، مثلما أُكِّد على مواصلة فرنسا عملها الإنساني في شمال شرق سوريا.

وبعد اللقاء، صرّحت بيريفان خالد، عضو الوفد، للصحافة أنّ الرئيس الفرنسي "أُكِّد دعمه للإدارة الذاتية حتى تحقيق وضع آمن ومستقر في سورية والمنطقة" وأنّ فرنسا أكدت على "مواصلة دعمها العسكري والاقتصادي لمناطق الإدارة الذاتية".

وعدا أمريكا التي لها ممثل سياسي في شمال شرق سوريا للتواصل مع الأطراف السياسية في المنطقة، تُعدّ فرنسا الدولة الوحيدة التي لها مكتب في المنطقة يعمل فيه عددٌ من الدبلوماسيين للتواصل مع الإدارة الذاتية والقوى السياسية في المنطقة.

## تركيا الغاضبة

لا شكّ في أنّ تركيا هي أكثر الدول اعتراضاً، بل وعداءً، لأيّ انفتاحٍ دولي على تجربة الإدارة الذاتية. وفي أعقاب استقبال الرئيس الفرنسي للوفد المشترك من الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، أدانت تركيا اللقاء، في بيانٍ أدلى به يوم الثلاثاء 20 تموز/يوليو 2021، المتحدث باسم الخارجية التركية تانغو بيلغيتش، وقال "إن تعامل فرنسا مع التنظيم الإرهابي الدموي الذي يمتلك أجندة انفصالية- حسب البيان التركي- يضر بجهود تركيا الرامية لحماية أمنها القومي ووحدة سوريا السياسية وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار في المنطقة". هذا البيان التركي يُظهر، من جهة، مدى عداؤ تركيا لأيّ خطوة تصبّ في صالح القضية الكردية في سوريا، كما يُظهر قلق تركيا الشديد من حقيقة أنّ دول العالم لا تقبل بالتصنيف التركي للإدارة الذاتية وقواتها المقاتلة، ولا تعتبرها لا إرهابية ولا ذات أجندة انفصالية، وإتّما شريكة للتحالف الدولي في قتال تنظيم داعش التي تحوم شكوك عديدة حول علاقة تركيا به.



## بعد باريس، موسكو وواشنطن

بعد زيارة باريس بأقلّ من شهرين، وبعد التصريحات الروسية الاتهامية لقسد ومجلس سوريا الديمقراطية، وصل إلى موسكو وفدٌ مشترك من الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، ضمّ إلهام أحمد، رئيسة المجلس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية، ونظيرة كورية الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة، وغسان اليوسف الرئيس المشترك للإدارة المدنية في ديرالزور، والتقى يوم الأربعاء 15 أيلول/سبتمبر 2021، مع ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية، ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحول هذا اللقاء، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً، قالت فيه: " تم خلال اللقاء تبادل صريح للآراء حول الوضع في سورية مع التركيز على الأوضاع شمال شرقي البلاد، حيث أكد الجانب الروسي موقفه المبدئي الداعم لتسوية جميع القضايا التي تعيق استعادة سيادة ووحدة أراضي سورية بالكامل، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وبأسرع ما يمكن... كما جرى التأكيد على أهمية مواصلة الحوار بشكل فعال بين مجلس سوريا الديمقراطية والحكومة السورية بهدف التوصل إلى اتفاقات تستجيب للتطلعات المشروعة لجميع السوريين، وتراعي خصائص المناطق والتعددية الأثنية والثقافية للمجتمع السوري". في حين وصف المكتب الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية اللقاء بالإيجابي، وقال في بيان: " تمّ في اللقاء التأكيد على الحل السياسي للامزمة السورية وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ وضرورة مشاركة (مسد) في العملية السياسية، وتمت مناقشة الانتهاكات المستمرة من قبل أنقرة للسيادة السورية".

الوفد نفسه زار واشنطن، وظلّ لأكثر من أسبوعين يجري لقاءات في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونجرس. كما

استضافت مراكز بحث ودراسات أمريكية إلهام أحمد للحديث عن الوضع في غرب كردستان وشمال شرق سوريا، ونتائج لقاءات الوفد في واشنطن.

بعد استقبال الوفد من قبل النائب الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكي، جوي هود، ونائب مساعد وزير الخارجية إيثان غولدريتش، أصدرت السفارة الأمريكية في دمشق بياناً، بتاريخ 29 سبتمبر/أيلول 2021، وقالت أنّ هدف اللقاء هو "إعادة التأكيد على دعم الولايات المتحدة للاستقرار في شمال شرق سوريا ولمواصلة تقديم المساعدات في المناطق المحرّرة من داعش وللحلّ السياسي الذي يشمل جميع السوريين". وفي ندوة أقامها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واستضاف فيها إلهام أحمد، قالت رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية: "سمعنا من المسؤولين في البيت الأبيض تعهّدت بالاستمرار في الالتزام بالتواجد في شمال وشرق سوريا، وتقديم الدعم الاقتصادي للمنطقة".

وبشأن الحوار مع الحكومة السورية، قالت أحمد: "إنّ تعاوناً أميركياً- روسياً يمكن أن يثمر عن نتائج ملموسة ودفع النظام للقبول بإشراك أطراف سياسية أخرى. والتخلي عن مركزية سوريا التي باتت تشكل عبئاً في مسار الحل السياسي عموماً، ونشارك واشنطن مواقفها حيال تزمّت النظام وتمسكه بذات العقلية الاستبدادية".

وأطلقت أحمد مواقف مرنة حيال تركيا، إذ قالت: "نحن مستعدون للحوار مع تركيا وحل كافة الخلافات معها بالطرق السلمية والحوار، شريطة معالجة ملفات مرتبطة بالشعب الكردي والأراضي السورية المحتلة من قبل تركيا مثل سري كانيه وكري سبي وغفرين".

ونقلت وكالة (رويترز) عن إلهام أحمد تعهدّ الأميركيين بالبقاء في سوريا وتدمير داعش، إذ قالت: "قالوا إنهم سيقون في سوريا ولن ينسحبوا، سيواصلون قتال الدولة الإسلامية. لقد تعهدوا بفعل كل

ما يمكن لتدمير الدولة الإسلامية والعمل على بناء البنية التحتية في شمال شرق سوريا. قبل ذلك لم يكونوا واضحين أثناء رئاسة ترامب، وخلال الانسحاب من أفغانستان، لكن هذه المرة أوضحوا كل شيء". كانت هذه الزيارة، واللقاءات التي تمّت خلالها، ومستوى الشخصيات التي استقبلت الوفد، خطوة مهمّة على طريق إطفاء طابع سياسي أوضح على علاقة أمريكا بالإدارة الذاتية، حيث ظلّ القلق يساور الطرف الكردي لوقتٍ طويل من تدني مستوى الاهتمام السياسي بالإدارة الذاتية وإيلاء الأهمية الكبرى بالعلاقة العسكرية في إطار التحالف المناهض لداعش.

بالتزامن مع هاتين الزيارتين إلى موسكو وواشنطن، سرت أخبار عن وجود تفاهم مبدئي على مجموعة أفكار بشأن الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية برعاية وتشجيع روسي ورضا أمريكي. وحسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر متابعة للاتصالات بين الأطراف المعنية بهذا الملف، فإنّ هذه الأفكار تتمحور حول لامركزية إدارية موسّعة بإدارة موظفين من المنطقة، مع الاعتراف الرسمي باللغة الكردية ضمن اللغات الوطنية، وانضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري على أن تكون خدمة المنضوين تحت رايتهما في مناطقهم.

حسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصدر مقرّب من الوفد الذي زار كلّاً من موسكو وواشنطن، طرح الروس مشروعاً على الوفد الزائر بشأن الاتفاق بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، وتضمّن الطرح الروسي أربع نقاط رئيسية، وهي: رفع العلم السوري في مناطق الإدارة الذاتية؛ وتقاسم واردات نפט المنطقة بنسبة 75% للحكومة المركزية، و25% للإدارة الذاتية؛ والإقرار ببقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة؛ والقبول باللامركزية في إطار توسيع قانون الإدارة المحلية بما هو أدنى من الإدارة الذاتية بشكلها القائم حالياً.

وحسب المصدر ذاته، طالب الوفد المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية بإضافة نقطتين، وهما: الإقرار بحقوق الشعب الكردي في سوريا ؛ والاعتراف بخصوصية قوات سوريا الديمقراطية ومؤسسة الأسايش.

لكنّ الروس لم يقبلوا بإضافة هاتين النقطتين، في حين أبدوا الاستعداد للنقاش بشأنهما.

المصدر كشف لنا أنّ الوفد المشترك حمل الطرح الروسي إلى الأمريكيين في زيارته إلى واشنطن. اعتبر الأمريكيون الطرح الروسي مثيراً للاهتمام، وحينما سأل الوفد عمّا يمكن للأمريكيين أنّ يقدّموا من دعم للإدارة الذاتية في هذا الإطار، كان الجواب بأنّه ليست لهم علاقات مباشرة مع الحكومة السورية لممارسة ضغوط عليها، ويمكنهم فقط بذل مساعي مع روسيا من أجل حلّها على ممارسة ضغوط على الحكومة السورية لإظهار المزيد من المرونة في الاستجابة لمطالب الإدارة.

في أواخر عام 2021، أبدت الإدارة الأمريكية اهتماماً سياسياً واضحاً بالإدارة الذاتية ومؤسساتها السياسية والعسكرية والإدارية. فقد زار وفدٌ أمريكي رفيع المستوى برئاسة إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، مناطق الإدارة الذاتية، والتقى في يوم السبت، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مع وفدٍ مشتركٍ من قيادة قوات سوريا الديمقراطية بقيادة مظلوم عبيد القائد العام للقوات، ومجلس سوريا الديمقراطية برئاسة إلهام أحمد، الرئيسة التنفيذية للمجلس، وكذلك مع وفدٍ من الإدارة الذاتية برئاسة الرئيسين المشتركين للمجلس التنفيذي للإدارة، بيريفان خالد وعبد حامد المهباش. ووفق الإعلام الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية " عقد الجانبان اجتماعاً مطولاً بخصوص الأوضاع الأخيرة في المنطقة وسوريا، أكد الوفد الأمريكي خلاله على أهمية الحفاظ على اتفاقية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار

في المنطقة وسوريا بشكل عام، وكذلك مواصلة الجهود لإلحاق الهزيمة النهائية بداعش. كما تم التباحث حول الصعوبات الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها مناطق شمال وشرق سوريا وسبل زيادة تقديم الدعم الإنساني لها بغية تجاوز آثار الحرب وتمتين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية بما يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار".

يوم الجمعة، 18 فبراير/ شباط 2022، اعتبر نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف أن مشاركة ممثلي الكرّد في عملية الإصلاح الدستوري السورية أمرٌ ضروري. في لقاء مع قناة (روسيا اليوم)، قال بوغدانوف: " إذا كنا نتحدّث عن الإصلاح الدستوري، فنحن ندعم مشاركة ممثلي السكان الأكراد أيضاً في العملية، وذلك سيحول دون أي اتهامات بالانفصال. .. نحن ندعم أن يجد السوريون، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو العرقية، حلولاً وسطى في علاقاتهم، استناداً إلى مبادئ الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية".

رّجبت الإدارة الذاتية بتصريحات المسؤول الروسي واعتبرتها إيجابية، ورّجبت بالدور الروسي. وقالت الإدارة، في بيانٍ صادرٍ عن دائرة العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية، في اليوم ذاته: " نجدد موقفنا في استعدادنا التام لأية جهود يضمن تحقيق الحل والتوافق السوري... لروسيا دور مهم في هذا الإطار، ونرحب بدورها الضامن لكل الجهود السورية التي تفضي إلى الاستقرار، وأية جهود أخرى لكل من يريد المساهمة في هذا المجال".

### جهود ائتلاف المعارضة ضد الإدارة الذاتية

في نفس توقيت زيارة الوفد المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية إلى واشنطن،، كان وفدٌ من المعارضة السورية،

يضم قيادات الائتلاف الوطني الموالي لتركيا، ومن ضمنهم قياديان من المجلس الوطني الكردي، هما عبدالحكيم بشار، نائب رئيس الائتلاف، وابراهيم برو، عضو هيئة التفاوض، يزور الولايات المتحدة ويلتقي بوفودٍ مختلفة من الدول المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لاحظ المراقبون تدني مستوى اهتمام الدول بوفد المعارضة السورية، إذ باستثناء وزير خارجية قطر، لم يلتق أي وزير خارجية بالوفد. وفي واشنطن، التقى بريت ماكغورك، المسؤول الأمريكي الأرفع في الملف السوري مع وفد مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، في حين كلف نائبته باللقاء مع وفد المعارضة السورية.

تركزت مداخلات العضوين الكرديين في وفد الائتلاف، خلال لقاءاتهما، على الطعن في الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية. كتب عبدالحكيم بشار عن لقاء وفد المعارضة مع سادات أونال، نائب وزير الخارجية التركي ما يلي: " اللقاء مع الخارجية التركية في 2021-9-22. اجتمع الوفد المشترك مع الخارجية التركية برئاسة السيد سادات أونال وحضور المندوب الدائم لتركيا في بعثة الامم المتحدة جان ديزدراي حيث شارك في الوفد كل من عبدالحكيم بشار وابراهيم برو. وجرى الحديث عن الوضع السوري العام وتعطل العملية السياسية واستمرار كافة الأزمات الإنسانية في سوريا من انتهاكات وقصف للنظام على بعض المناطق وتراجع الاهتمام الأمريكي بالملف السوري. وقد أكد الجانب التركي استمرار دعمه للشعب السوري وثورته ودعمه للعملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تركيا لن تدخر جهداً في هذا المجال. ثم تحدث كل من عبدالحكيم بشار وابراهيم برو عن توقف الحوار الكردي- الكردي منذ أحد عشر شهراً بسبب الانتهاكات التي ترتكبها قوات (ب ي د)، ورغم تدخل الجانب الأمريكي وتعهده بعدم تكرار الانتهاكات إلا

أثّها لم تتوقف. ثم جرى الحديث عن عفرين وسرى كانيه واستثمار ال (ب ي د) في معاناة الناس والسعي لأدلجتهم على فكر ال ب ك و تجنيدهم لصالح قنديل وقسد بمن فيهم صغار السن، وطلبا من الجانب التركي بذل كل الجهود لعودة أهالي عفرين ورأس العين وتقديم التسهيلات الممكنة لهذه العودة وتحقيق الاستقرار فيهما. أبدى الجانب التركي اهتماماً خاصاً بالموضوع. كما تطرّق الجانبان إلى سيناريو إمكانية انسحاب أمريكا من شمال شرق سوريا، وضرورة مناقشة هذا الموضوع بعمق وإسهاب".

ومن الواضح أن الرجلين لم يتحدّثا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التركية والجماعات المسلّحة التابعة لتركيا في المناطق المحتلة.

وعن لقاء الوفد مع وفد جامعة الدول العربية، كتب بشار ما يلي: "التقى وفدنا صباح يوم الأربعاء مع الأمين العام للجامعة العربية السيد أحمد أبو الغيط، ونائب الأمين العام السيد حسام الدين زكي، وحضر اللقاء د عبدالحكيم بشار... تحدّث الوفد عن العملية السياسية المعطلة في سوريا وعن معاناة السوريين من كل النواحي والتهجير والاعتقالات وكل ما يتعلق بالملف السوري. ثم طلبوا دعم الجامعة العربية للدفع بالعملية السياسية للأمام. وقد تحدّثت أنا عن التشييع (يقصد التشييع- الكاتب) في سوريا ومحاولات التغيير الديمغرافي فيها والتي تشكل خطراً على مستقبل سوريا حتى لو نجحت العملية السياسية. وتحدّثت عن القضية الكردية في سوريا وإننا نتطلّع إلى سوريا ديمقراطية تفرّ وتضمن حقوق مكوناتها من العرب والكرد والسريان-أشوريين والتركمان دستورياً. كما تحدّثت عن شرق الفرات وقلتُ أن الذي يحكم فعلياً شرق الفرات هم أكراد غير سوريين مرتبطين بقنديل وهم قادة حزب العمال الكردستاني.

ثم تحدّث الأمين العام قائلاً: نحن ندعم الدولة الوطنية في سوريا

وليس العروبية. نحن مع حقوق أخوتنا الكرد وكافة المكونات، ولكن نعتقد أن تكون سوريا المستقبل عضواً في الجامعة العربية. ثم استفسر إذا كان الذي يحكم شرق الفرات هم أكراد خارج تركيا (يقصد خارج سوريا- الكاتب) فلماذا الدعم الأمريكي لهم؟ قلتُ: أمريكا تستخدمهم لمحاربة داعش فقط".

أثارت هذه المداخلات ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حفيظة قيادة المجلس الوطني الكردي في الداخل وامتعاضها، فأرسلت رسالة إليهما - حسب عضوٍ في رئاسة المجلس الوطني- وطلبت منهما الكفّ عن نشر نصوص مداخلتهما.

### ممثليات الإدارة الذاتية في الخارج

ظَلَّت مسألة التعامل السياسي مع الإدارة الذاتية هاجساً بالنسبة إلى القائمين عليها، خاصة وأنّ غياب التناسب بين علاقة التحالف الدولي العسكرية مع قوات سوريا الديمقراطية، والعلاقة السياسية مع الإدارة الذاتية يشكّل عامل قلقٍ دائم. كما كان أسوأ وأخطر ما يواجه الكرد في علاقتهم مع أمريكا في سوريا هو إصرار هذه الأخيرة على حصر هذه العلاقة بالجانب العسكري وبالمعركة ضدّ داعش، والتأكيد المتكرّر على غياب أي علاقة سياسية، وعدم وجود أي مشروع سياسي بشأن المناطق التي تسيطر عليها حليفها (قسد)، الأمر الذي يترك المنطقة عرضة لأخطار دائمة ومن أطراف عديدة. ولذلك لجأت الإدارة الذاتية إلى افتتاح ممثليات لها في بعض دول العالم، وذلك لتكون بمثابة نوافذ مفتوحة على هذه الدول في سبيل فتح قنوات الاتصال معها ونسج علاقات بها قدر المستطاع. افتتحت الإدارة الذاتية أول ممثلية لها في العاصمة الروسية موسكو عام 2016، كما افتتحت ممثليات في عددٍ من العواصم، مثل كلٍّ من العاصمة الفرنسية باريس، والعاصمة



السويدية ستوكهولم، والعاصمة الألمانية برلين، وعاصمة بلجيكا والاتحاد الأوروبي بروكسل، بالإضافة إلى ممثلية في مدينة السليمانية في إقليم كردستان، وأخيراً في مدينة جنيف السويسرية في يوم 9 أغسطس/آب 2021، ليلبغ العدد 7 ممثليات.

من خلال ملاحظة توزّع ممثليات الإدارة الذاتية على الخارطة، نستنتج أنّها تقع في دول لها خصوصية بشأن غرب كردستان وشمال شرق سوريا، من روسيا ذات النفوذ الأكبر في سوريا، إلى فرنسا التي تتخذ موقفاً متقدماً من القضية الكردية في سوريا وتجربة الإدارة الذاتية، سويسرا، وخاصة مدينة جنيف التي تضم ثاني أكبر مقر للأمم المتحدة بعد مدينة نيويورك الأميركية، كما تضم عدداً كبيراً من المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية، إلى بلجيكا ومدينة بروكسل التي تُعدّ بمثابة عاصمة الاتحاد الأوروبي. لكن اللافت أيضاً هو غياب ممثليات الإدارة في عواصم مهمّة مثل واشنطن ولندن.

وعلى الرغم من أنّ هذه الممثليات لا تحظى بالصفة الدبلوماسية الرسمية، إلا أنّها تلعب دوراً مهمّاً في هذه المرحلة كنوافذ تواصل وقنوات اتصال مع الدول التي تتواجد فيها.

يثير افتتاح ممثليات الإدارة الذاتية غضب تركيا الشديد، وهذا يدلّ على أنّ هذه الممثليات يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في نسج العلاقات مع الدول والحكومات والتيارات السياسية المختلفة في تلك الدول وإيصال صورة الإدارة الذاتية إلى تلك الدول وطلب الدعم والمساندة لها. فعندما أعلنت الإدارة الذاتية عن افتتاح ممثليتها في مدينة جنيف السويسرية، هاجمت تركيا سماح سويسرا بافتتاح ممثلية للإدارة واستدعت القائم بأعمال السفارة السويسرية في تركيا، لتسجّل احتجاجها على هذه الخطوة. ورغم أنّ سويسرا حاولت أن تخفّف من حدة الموقف وأصدرت وزارة الخارجية السويسرية بياناً تنفي فيه افتتاح ممثلية رسمية للإدارة الذاتية في جنيف، وأشارت

إلى أن المكتب لا يعدّ تمثيلاً رسمياً، بل أقرب إلى (جمعية) وفق القوانين السويسرية التي تتيح افتتاح وتشكيل الجمعيات على أراضيها حتى من دون تراخيص مسبقة، إلا أنّ هذه الممثلات لا يُمكن في الحقيقة افتتاحها من دون رضا تلك الدول.

## الفصل السادس

# احتلال تركيا للمناطق الكردية في سوريا

احتلال عفرين  
(18 مارس/ آذار 2018)

### نبذة عن منطقة عفرين

منطقة عفرين هي الجزء المُلتق بسوريا من منطقة جبل الكرد التي تقاسمتها تركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا بموجب اتفاقيات ترسيم الحدود. أُلحقت منطقة عفرين التي احتفظت بتسمية (جبل الكرد)، مع منطقتي الجزيرة وكوباني الكرديتين بسوريا، التي كانت تحت الانتداب الفرنسي، وفق المعاهدة الفرنسية-التركية التي أبرمت في لندن في 9 مارس/أذار من عام 1921. وقد عُُدلت الاتفاقية المذكورة مرتين: تمّ التعديل الأوّل بموجب معاهدة أنقرة في أكتوبر/تشرين الأوّل من العام نفسه، فيما أُجري التعديل الثاني عليها بموجب معاهدة جوفنال سنة 1926 (16). وفي عام 1939، أُلحقت فرنسا منطقة (لواء إسكندرون) ذات الأغلبية العربية بتركيا بعد أن اقتطعتها من سوريا. وبذلك تم ترسيم الحدود نهائياً بين الدولتين. إلحاق هذه المناطق الكردية، ومن ضمنها عفرين، بالدولة

(16). درية عوني، عرب وأكراد، خصام أم ونام؟، دار الهلال، مصر، تاريخ النشر مغفّل، ص 158.

السورية الناشئة كان تلبية لمصالح فرنسا التي تقاسمت النفوذ مع بريطانيا في المنطقة، ولم يكن هذا الإلحاق بإرادة سكانها الكرد ولا برغبة العرب. فحتى أثناء نشوء الحركة القومية العربية المناهضة للعثمانيين في بداية القرن العشرين، لم تكن المناطق الكردية المُخلّقة بسوريا في يوم من الأيام من بين مطالب القوميين العرب، لا في مراسلات (حسين - مكماهون) حول تشكيل الدولة العربية، ولا خلال العهد الفيصلي في سوريا، ولا حتى من قبل القوميين العرب تحت الانتداب الفرنسي<sup>(17)</sup>.

حافظت منطقة جبل الكرد على تسميتها التاريخية هذه في العهد العثماني وكذلك في العهد السوري، سواء في ظلّ الانتداب الفرنسي أو بعد نيل سوريا لاستقلالها، إلى أن بدأت سياسات التعريب للمناطق الكردية في سورياً، بدءاً من العهد الناصري، إبان الوحدة بين مصر وسوريا، والتي تعرّزت في العهود البعثية المختلفة، التي أحلت تسمية جبل حلب محلّ جبل الكرد. لكنّ كرد عفرين ظلّوا متمسكين بتسميتهم المحليّة لمنطقتهم (Çiyayê Kurmênc) أي جبل الكرد، إذ تعبير (كرمانج) يُستخدم في عفرين وسواها من المناطق الكردية للدلالة على الكرد.

تقع منطقة جبل الكرد بين خطي الطول 36.33 غرباً و 37 درجة شرقاً وخطي العرض 36.20 جنوباً و 36.50 درجة شمالاً. وتضمّ مركز المدينة (عفرين) وهي إدارياً منطقة، وستّ نواحي وهي: (جندريس، شية، راجو، بلبل، شرا وموباتا)، و363 قرية ومزرعة. تبلغ إجمالي مساحتها 3850 كيلومتراً مربعاً، إلا أنّ مساحات واسعة منها، تضمّ أكثر من أربعين قرية، اقتطعت وألحقت بالمناطق المتاخمة لها، على شكل قوس ينطلق من أعزاز شرقاً مروراً بدير جمال ومن ثمّ نبل وصولاً إلى دارة عزة مركز منطقة سمعان، جنوباً، بحيث تبلغ مساحة المنطقة الإدارية ما يقارب 2045 كيلومتراً مربعاً. وتُعتبَر

---

(17). درية عوني، نفس المصدر.

منطقة عفرين الأكثر كثافةً من الناحية السكانية مقارنةً بالمناطق الكردية الأخرى كما أنّها الأقدم استيطاناً بشرياً.

## سكان عفرين

تشير احصائيات أجرتها منظمات تابعة للأمم المتحدة إلى أنّ عدد سكان منطقة عفرين يبلغ حوالي 400 ألف نسمة. وهذه الاحصائيات تشمل مدينة عفرين والمناطق التي تتبع لها إدارياً. في حين أنّ المصادر المحليّة تشير إلى أنّ عدد سكان المنطقة يُناهز 600 ألف نسمة. تبلغ نسبة الكرد منهم حوالي 95%. خلال سنوات الأزمة السورية، انتقل إليها ما ينوف عن 200 ألف كردي من حلب، ولكن نزح عنها أيضاً ما يقارب هذا العدد إلى تركيا والبلدان الأوربية. كما نزح بعضهم إلى جنوب كردستان. مقابل نزوح هذه الأعداد الضخمة من الكرد منها، نزح إليها ما يقارب 200 ألف عربي من مناطق مختلفة، استقرّ قسم كبير منهم فيها حتى بعد غزوها من قبل تركيا والفصائل التابعة لها.

## الصراع التركي-الفرنسي على منطقة عفرين

بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، دخلت القوات الانكليزية، في ديسمبر/كانون الأوّل 1918، إلى مدينة كلس التي كانت منطقة جبل الكرد تتبع لها إدارياً، ثمّ استكملت هذه القوات سيطرتها على كامل المنطقة، ثمّ تسلّمت القوات الفرنسية، في نوفمبر/تشرين الثاني 1919، ولاية حلب من الانكليز ودخلت إلى منطقة جبل الكرد<sup>(18)</sup>.

أنشأت الحكومة العثمانية حركات مقاومة شعبية ودعمتها في

(18). د. محمد عبدو علي، الوجود الكردي في شمال سوريا : منطقة جبل الأكراد (عفرين)، موقع مدارات كرد، 04-12-2016.

قتالها ضدّ الفرنسيين في المنطقة، فاضطرّ الحلفاء إلى الاتفاق معها على ترسيم الحدود في أكتوبر/تشرين الأوّل 1920، حيثُ أُعيدت كلّس إلى العثمانيين في حين أبقيت المنطقة الجنوبية من جبل الكرد ( منطقة عفرين الحالية) ضمن النفوذ الفرنسي. لكنّ الأتراك لم يتخلّوا عن أطماعهم ومطامحهم في سوريا عموماً ومنطقة جبل الكرد خصوصاً حيث عمدوا إلى دعم ومساندة كلّ عمل مناهض للفرنسيين فيها وساهموا في تشكيل نوع من حركة المقاومة للوجود الفرنسي. وقد استمرّت هذه المساعي التركية وتعرّزت إبان النشاط العسكري لحركة المريدين بقيادة الشيخ ابراهيم خليل ضدّ الوجود الفرنسي وبعض الأسر الاقطاعية التي اتّهمتها الحركة بموالاة الفرنسيين وقد بلغ نشاطها العسكري في المنطقة ذروتها بين عامي 1938-1939 قبل أن تتمكّن فرنسا من سحقها باستخدام القوّة المفرطة بما في ذلك سلاح الجوّ الذي قصف قراهم، الأمر الذي أدّى إلى حركة نزوح كثيفة إلى داخل أراضي الدولة التركية. ولم ينتهِ هذا الصراع الفرنسي- التركي المباشر على المنطقة إلّا بعد رحيل القوات الفرنسية عن سوريا عام 1946.

وقد حافظت تركيا على نشاطها الاستخباراتي النشط في المنطقة حتى بعد رحيل الفرنسيين واستقلال سوريا، إذ يذكر رشيد حمو، الشخصية السياسية والثقافية المعروفة في جبل الكرد في مقدّمته لكتابه المعنون : ثورة جبل الأكراد (حركة المريدين)، بأنّ أحد أهداف تأسيس "جمعية الثقافة الكردية" في عام 1951 من قبل مجموعة من المثقفين، من ضمنهم رشيد حمو نفسه، كان مكافحة الجاسوسية التركية التي كانت تنشط في المنطقة آنذاك<sup>(19)</sup>.

---

(19). رشيد حمو، ثورة جبل الأكراد (حركة المريدين)، دار النشر غير معروفة، 2001، من مقدّمة الكتاب.

## عملية احتلال عفرين

20-1-2018

### مرحلة التهديدات التركية باجتياح عفرين

مع بداية اندلاع الأزمة في سوريا، مارس/أذار 2011، حاولت تركيا فرض إشراك جماعة الأخوان المسلمين في السلطة في سوريا لقاء عدم ذهابها بعيداً في دعم المعارضة إلى حدّ إسقاط النظام. وبعد فشل هذا المسعى التركي، وضعت تركيا نصب عينها هدفين أساسيين في سوريا: إسقاط النظام وإحلال نظام أخواني موالي لها محلّه، ومنع حصول الشعب الكردي في سوريا على أيّ حقوق في إطار وضعية سياسية خاصّة في البلاد.

مع التّدخل الروسي العسكري المباشر والواسع في سوريا، خريف 2015، أدركت تركيا أنّ هذا التّدخل سيحول دون إسقاط النظام، فتركّزت جهودها على الوقوف في وجه مطامح الشعب الكردي في نيل حقوقه، ولذلك لجأت إلى المساومات مع روسيا واستخدمت المعارضة الإسلامية الراديكالية المسلّحة وغطاءها السياسي (الائتلاف) كورقة في هذه المساومات على حساب الكرد في سوريا. ببلوغ أواسط عام 2017، كانت سيطرة المعارضة المسلّحة على الأرض تنحسر، في حين كانت القوات الكردية وحلفاؤها من مكّونات المنطقة تحقّق المزيد من الانتصارات على الأرض ضدّ داعش وتوسّع مساحة سيطرتها على الأرض. بالمقابل، كان دعم التحالف الدولي لقوات سوريا الديمقراطية يتزايد، في حين يتراجع الدعم والاهتمام الدوليين بالمعارضة السورية السياسية والعسكرية والتي باتت تتحوّل تدريجياً إلى أداة تركية.

أقلقت هذه التطورات تركيا كثيراً، وأصبحت نخشى من تشكّل جدار كردي متين على طول حدودها يفصلها عن المعارضة الموالية

لها. كما أنّ روسيا باتت قلقة من تزايد قوّة ونفوذ قوات سوريا الديمقراطية وتوطّد علاقتها مع أمريكا والتحالف الدولي، وخشيت أن يمتدّ هذا التعاون إلى منطقة عفرين التي كانت تحتفظ روسيا بقوات فيها (معسكر كفر جنة). ولذلك بدأت تركيا تعمل على استخدام ما تبقى من سيطرة للمعارضة السورية في ريف دمشق لمبادلتها بمنطقة عفرين الاستراتيجية للغاية. أرادت تركيا أن تقول لموسكو ودمشق سنزيل الخطر المُحدِّق بالعاصمة مقابل إزالة الخطر المحدق بخاصرتنا.

مع بدء تركيا بتحشيد قواتها على الطرف المقابل لعفرين وشروع كبار مسؤوليها بإطلاق التهديدات بغزو المنطقة الكردية التي كانت أحد أحصن معاقل الكرد، حاولت روسيا أن تُقنع الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بتسليم المنطقة للحكومة السورية مع الاحتفاظ بالإدارة المدنية والخدمية فيها، ودعت وفداً من قوات سوريا الديمقراطية إلى موسكو لإقناعها بهذا الطرح.

وحسب المعلومات المتوقّرة لدينا، كان الوفد برئاسة سيبان حمو، القائد العام لوحدات حماية الشعب (YPG). وعلى الرغم من تضارب المعلومات حول مضمون اللقاءات في موسكو وموقف وحدات حماية الشعب، لم تنسحب الوحدات من المنطقة ولم تُسلّم إلى الحكومة السورية، وظهر واضحاً، فيما بعد، أنّ صفقة قد عُقدت بين روسيا وتركيا بشأن غزو هذه الأخيرة لمنطقة عفرين مقابل إرغام تركيا للمعارضة المسلّحة على إجراء مصالحات مع الحكومة السورية في غوطة دمشق وتسليم هذه المنطقة للحكومة السورية.

## احتلال عفرين

يوم الخميس، 18 يناير/كانون الثاني 2018، أرسلت أنقرة رئيس أركان الجيش، آنذاك، خلوصي أكار ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان إلى



موسكو للتنسيق معها بشأن العملية العسكرية في عفرين. انسحبت القوّات الروسية من منطقة عفرين يوم الجمعة، 19 يناير/كانون الثاني 2018، وفي ليلة اليوم ذاته، أعلن وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي أنّ الجيش التركي سينفّذ عملية عسكرية ضدّ المنطقة. صبيحة يوم السبت، 20 يناير/كانون الثاني، أعلنت روسيا رسمياً سحب قواتها من منطقة عفرين، في الوقت الذي بدأ فيه القصف المدفعي التركي على طول الحدود مع المنطقة، ثمّ بدأت الغارات الجوية التركية، قبل أن تبدأ العمليات البرية عبر الحدود في يوم الأحد 21 يناير/كانون الثاني.

كانت المواقف الدولية من التهديدات التركية ومن ثمّ غزوها لعفرين ضعيفة. ففي ذروة التهديدات، في مساء الخميس، 18 يناير/كانون الثاني 2018، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، آنذاك، هيدز نويرت في إيجاز صحفي إن بلادها لا تعرف ما إذا كانت تركيا ستنفذ عملية عسكرية في عفرين أم لا، لكنها تدعوها إلى عدم الإقدام على مثل هذه الخطوة، وإلى التركيز بدلاً من ذلك على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت أمريكا قد نأت بنفسها عن أيّ مسؤولية حيال منطقة عفرين، حينما أدلى وزير الدفاع الأمريكي، آنذاك، جيمس ماتيس، بتصريحات قال فيها إنّه لا وجود عسكرياً لأمريكا في منطقة عفرين. وقد فسّرت هذه التصريحات على أنّها، في الواقع، بمثابة ضوء أخضر أمريكي لتركيا كي تنفّذ تهديداتها بعملية عسكرية في المنطقة.

وفي أعقاب بدء العملية، هاجم سيبان حمو، القائد العام لوحدات حماية الشعب، روسيا وأتّهما بخيانة الكرّد والغدر بهم. ففي تصريحات صحفية أدلى بها يوم الاثنين، 22 يناير/كانون الثاني 2018، قال حمو بأنّ موسكو منعت قوات النظام من الرد على الجيش التركي، كما منعت تقديم الدعم للوحدات الكردية. وكشف حمو، قائلاً: "كانت لدينا بعض الاتفاقيات مع روسيا، ولكن في ليلة وضحاها

ضربت روسيا بهذه الاتفاقيات عرض الحائط وخانتنا". أمّا عن الموقف السوري، فقد نفت وزارة الخارجية السورية، يوم السبت 20 يناير/ كانون الثاني 2018، أن تكون أنقرة قد أبلغتها بالعملية العسكرية في عفرين، وذلك رداً على تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش وأوغلو التي كان قد قال فيها إن بلاده أبلغت خطياً الحكومة السورية بالهجوم على عفرين. وكان فيصل المقداد نائب وزير الخارجية آنذاك ووزير الخارجية الحالي، قد هدّد، يوم الخميس، أي قبل يومٍ من بدء العملية، بأن "الطيران الحربي السوري جاهز لتدمير الطائرات التركية في حال شنّها أي هجوم على عفرين". لكنّ هذا التهديد لم يُنفذ. استمرّت المعارك 58 يوماً، استخدمت فيها تركيا والجماعات المسلّحة الإسلامية الراديكالية للمعارضة السورية الموالية لتركيا (كان عددها يُناهز 80 مجموعة، حسب مصادر محلية) كافّة صنوف الأسلحة المتطوّرة والثقيلة في مواجهة قوات كردية دافعت عن المنطقة بشراسة بأسلحة لا تُقارَن بترسانة الجيش التركي، ثاني أكبر جيوش حلف الناتو، وبغياح خطوط الدعم والإسناد.

في يوم 15 مارس/أذار، سيطر مسلّحو المعارضة السورية الموالية لتركيا على قرية ماراتييه التي تقع على بعد ما يقارب 5 كم إلى الغرب من مركز مدينة عفرين، فبدأت عملية النزوح الكبير من عفرين عصر اليوم نفسه. وفق شهادة ناشطٍ سياسيٍّ من المنطقة واكب عملية النزوح، " في ليلة 16/17 مارس/أذار، جالت سيارة تابعة للإدارة الذاتية في شوارع عفرين وطالبت الأهالي، عبر مكبّرات الصوت، بإخلاء المدينة فوراً بحجة أن المعركة الكبرى ستبدأ فجر يوم 17 مارس/أذار. قُدّر عدد الذين نزحوا من عفرين منذ 11 مارس/أذار ولغاية 17 منه بحوالي 250.000 شخص. كانت قوافل السيارات متواصلة من وسط مدينة عفرين ولغاية قرية كيماز بدون انقطاع طيلة أيام 15-16-17 مارس".<sup>(20)</sup>

---

(20). شهادة ناشطٍ سياسيٍّ واكب عملية النزوح من المنطقة.

دخلت القوات التركية والمجموعات المسلّحة للمعارضة السورية المرتبطة بها إلى مركز مدينة عفرين صبيحة 18 مارس/أذار 2018. أظهرت التطورات الميدانية صورة المفاوضة التي أجرتها تركيا مع روسيا. فبالتوازي مع عملية غزو تركيا وأتباعها من مجموعات المعارضة السورية، كانت القوات السورية تتقدّم في الغوطة الشرقية. في يوم 21 مارس/أذار 2018، أي بعد ثلاثة أيام من احتلال مدينة عفرين، خضعت مدينة حرستا لسيطرة قوات الحكومة السورية وروسيا، وفي 23 منه، فقدت المعارضة السيطرة على القطاع الأوسط في الغوطة الشرقية بشكل كامل، بعد اتفاق مصالحة عقدته حركة أحرار الشام وفيلق الرحمن مع مركز حميميم الروسي للمصالحة، يقضي بتسليم مدينة حرستا والقطاع الأوسط مقابل خروج آمن وتسوية. وفي 1 أبريل/نيسان 2018، أرغمت القوات السورية والروسية بالتواطؤ مع تركيا جيش الإسلام، الذي كان يسيطر على مدينة دوما، على توقيع اتفاقية مصالحة، وبالتالي السيطرة على المدينة وترحيل المسلّحين وعوائلهم إلى الشمال السوري وخاصّة منطقة عفرين المحتلّة. وبذلك سيطرت الحكومة السورية على كامل الغوطة الشرقية، الجبهة الأقرب إلى قلب دمشق والأخطر عليها.

### عفرين بعد الاحتلال التركي

بعد احتلال مركز مدينة عفرين، لم تسع القوات التركية والمجموعات المسلّحة المرتبطة بها إلى السيطرة على طريق النزوح من عفرين أو إغلاقها أمامهم. نُهبَت منطقة عفرين، مدينة وأريافاً، نهباً كاملاً من قبل مجموعات المعارضة السورية الموالية لتركيا. شكّلت الحكومة التركية مجالس محليّة في كلّ من مركز مدينة

عفرين والنواحي الستّ التابعة لها، لكنّها لم تمنحها أيّ صلاحيات خارج الإرادة التركية، كما تمّ تعيين والي تركي على المنطقة وتمّ ربط جميع القطاعات الإدارية والعسكرية والأمنية والتربوية والخدمية بالإدارة التركية في هاتاي مباشرة. وعمدت السلطات التركية وبالتواطؤ مع حكومة المعارضة والائتلاف والمجموعات المسلّحة إلى تتركب وأسلمة جميع القطاعات وكلّ نواحي الحياة في المنطقة.

### **بعض المعطيات حول مسألة النزوح من عفرين**

- 1 - العرب القاطنون في عفرين، من المقيمين فيها أصلاً أو من النازحين إليها قبل الهجوم التركي، لم ينزحوا من عفرين إبان هذا الهجوم وكان النازحون من الكرد فقط.
- 2 - لم تكن هناك حركة نزوح كبيرة من بعض القرى المحيطة بعفرين ( جوقيه وماراتيه نموذجاً). وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض القرى في مناطق معيّنة مثل (قرى ميدانا) التابعة لناحية راجو وبعض القرى في أطراف ناحية موباتا.
- 3 - الكثير من سكان ناحية شرا وقراها نزحوا جنوباً إلى منطقة شيراوا من دون المرور بمركز مدينة عفرين.
- 4 - قرّر بعض سكان المدينة وأريافها عدم النزوح عنها مهما حصل، وكان الدافع لدى بعضهم التمسك بالأرض في حين أنّ البعض الآخر المختلف مع سلطة الإدارة الذاتية لم يستشعر بنفس مستوى الخطر من المجموعات المسلّحة، بل وأنّ فئة منهم راهنت على كونهم أنصار المجلس الوطني الكردي الذي هو جزء من ائتلاف المعارضة السورية.
- 5 - المعطى الأخير يُظهر خطورة بالغة وهو نزوح وهجرة الأجيال الشابة من عفرين. وقد ساهمت ثلاثة عوامل خاصّة، عدا العوامل

العامة التي تشمل السكان عموماً، في نزوح وهجرة الأجيال الشابة. العامل الأول هو انعدام فرص التعليم أمام الشباب في مرحلة النزوح من حلب نحو عفرين، حيث وجد آلاف الطلبة أنفسهم خارج الجامعات والمدارس الثانوية من دون أن تكون هناك بدائل، فهجر معظمهم نحو تركيا ليستقرّ قلة منهم فيها ويعبرها معظمهم نحو أوروبا. كان إقرار قانون التجنيد الإلزامي في منطقة عفرين من قبل الإدارة الذاتية في شهر مايو/أيار 2015، ومن ثمّ البدء بتنفيذه في شهر أبريل/نيسان 2016 عاملاً ثانياً من عوامل هجرة الشباب الذين شمل القانون أعمارهم، لا سيما وأنّ الانقسام السياسي في المجتمع الكردي جعل قسماً كبيراً من المجتمع ينظر إلى السلطة القائمة ومؤسساتها على أنّها سلطة حزبية أحادية ومتفردة. أمّا العامل الثالث، فيرتبط باحتلال عفرين من قبل القوات التركية والمجموعات المسلّحة الموالية لها. ففي ظلّ هذا الاحتلال، يعزف الشباب عن العودة إلى عفرين، لكون الآلاف منهم كانوا في صفوف وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش الأمر الذي قد يعرّضهم للخطر، في حين أنّ قسماً آخر يخشى من احتمال تجنيدهم من قبل المجموعات المسلّحة. في الحصيلة، سوف تعاني منطقة عفرين من الآثار الخطيرة لهذا النزيف الشبابي على المستوى السكاني والاجتماعي والعلمي والاقتصادي.

### أخطر عملية تغيير ديمغرافي في عفرين

إنّ تذكّر سياسات التتريك التي مارستها الدولة العثمانية ومن ثمّ تركيا تاريخياً على مدى أكثر من قرنين وكذلك راهناً في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا في شمال سوريا جعل مخاوف الكرد من احتمال قيام تركيا بتغيير ديمغرافية منطقة عفرين مشروعة تماماً. وقد أصبحت هذه المخاوف وقائع على الأرض.

يكشف الأرشيف العثماني عن قيام السلطنة العثمانية بعمليات تهجير قسري واسعة لعشائر كردية من شمال سوريا وجنوب شرقي تركيا إلى منافي حدّدها الباب العالي. وتعود أولى وثائق هذا الأرشيف إلى عام 1763م، وتتحدث عن النقل القسري لبعض الكرد من مواطنهم إلى ولاية الرقة بفعل "أعمالهم السيئة" على حدّ زعم السلطات، وتتضمن أمراً من الباب العالي إلى أحد ولايته لتنفيذ الأمر.<sup>(21)</sup>

ومن دون الخوض في تفاصيل عمليات التهجير هذه، تكفي الإشارة إلى أنّ السلطات التركية (بعد اعلان الجمهورية) قد رُكّلت، في الفترة الواقعة بين أواسط العشرينات وأواخر الثلاثينات من القرن العشرين، عشرات الآلاف من الكرد من مناطقهم التاريخية التي تشكّل منطقة عفرين امتداداً لبعضها، بل وجزءاً منها، مثل روها (أورفة) وكليس وديلوك (غازي عنتاب) وإصلاحية وصولاً إلى قرقخان وبياز وحتى إسكندرون. وقد تمّ توزيع الكرد المرثلين في مناطق أضنة قرب البحر الأبيض المتوسط ومانيسا في الغرب بين وسط الأناضول وبحر إيجة وأيدن على بحر إيجة واسكيشهير في الشمال الغربي من وسط الأناضول. وكان الغرض من هذا التوزيع على مناطق متفرقة منع خلق كتلة بشرية متواصلة من الكرد المرثلين. وقد تمّ ملء الفراغ السكاني الذي نجم عن هذا الترحيل بإسكان الأتراك والعرب في مكان الكرد المرثلين. وسوف تشكّل عفرين ذات الغالبية الكردية المطلقة حالة من التناقض مع محيطها الواقع ضمن الحدود الدولية لتركيا، هذا المحيط الذي تمّ تتركه إلى حدّ كبير جدّاً.

هذا تاريخياً، أمّا راهناً، فمنذ بداية الأزمة السورية، فتحت تركيا، في السنوات الأولى من عمر الأزمة، حدودها على مصاربعها أمام اللاجئين السوريين، بحيث بلغ عددهم في بعض المراحل أكثر من

(21). الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني، محمد علي أحمد، مدارات كرد، 30-12-2017.

3 ملايين لاجئ سوري في تركيا، بينهم عشرات الآلاف من منطقة عفرين. وقد قامت تركيا بفتح المدارس والجامعات أمام التلاميذ والطلبة وفرضت عليهم تعلّم اللغة التركية. كما قامت بمنح الجنسية التركية لآلاف السوريين من ذوي الكفاءات العلمية خاصة. حسب بيانٍ صادرٍ، يوم الجمعة، 18 فبراير/شباط 2022، عن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، بلغ عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، لغاية 31 يناير/كانون الثاني 2022، 193293، منهم 84152 طفلاً، في حين وُلِدَ أكثر من 700 ألف طفل سوري في تركيا منذ العام 2011. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا 3 ملايين و700 ألف شخص، منهم 535 ألفاً في مدينة اسطنبول وحدها. بعد شن تركيا عملية (درع الفرات) العسكرية (24 أغسطس/ آب 2016) بمشاركة فصائل مسلّحة تابعة للمعارضة السورية في المنطقة الشمالية الشرقية من محافظة حلب والسيطرة على منطقتي جرابلس والباب وريفهما، أصبحت هذه المناطق تُدار كما لو أنّها جزءٌ من تركيا. فقد فرضت تعليم اللغة التركية في المدارس ورفعت الأعلام التركية إلى جانب علم المعارضة على الدوائر والمؤسسات وأصبح التداول بالعملة التركية في تلك المناطق، وتحوّلت أمور التجارة وحركة تبادل السلع من سوريا إلى تركيا عبر البوابات الحدودية التي فُتحت لهذا الغرض. مع وصول القوات التركية والجماعات المسلّحة للمعارضة السورية، في أواسط مارس/أذار 2018، إلى أطراف مدينة عفرين التي كانت قد اكتظت بالسكان من جزاء نزوح سكان أريافها نحوها، بدأت عملية هجرة جماعية من المدينة نحو منطقة الشهباء في شمال حلب، والمناخمة لعفرين. ومع حلول صبيحة الثامن عشر من مارس/أذار، حيث دخلت القوات العسكرية إلى مركز مدينة عفرين، كان أكثر من 250 ألفاً من سكان منطقة عفرين قد أصبحوا خارجها. لم يعد منهم في الأشهر التالية سوى أقلّ من خمسين ألفاً.

في الثالث من يناير/كانون الثاني 2021، أصدرت منظمة حقوق الإنسان - عفرين - سوريا، وهي منظمة تتخذ من مخيمات الشهباء للنازحين العفرينيين مقراً لها، وترصد الانتهاكات في منطقة عفرين وتوثقها، تقريراً حول الأوضاع في منطقة عفرين، ورد في أنه تم توثيق 82 حالة قتل تحت التعذيب، ومقتل 72 امرأة، منها 5 حالات انتحار، 368 حالة اغتصاب، وقطع أكثر من 314400 شجرة زيتون وأشجار حراجية، إضافة حرق مساحة 11 ألف هكتار من الأراضي. ونقل التقرير عن مديرية آثار عفرين أن 28 موقعاً أثرياً قد تعرّض للتخريب أو التدمير من أصل 75 موقعاً، كما تم إلحاق الضرر بأكثر من 15 مزاراً دينياً لمختلف الأديان والمذاهب. ويورد تقرير المنظمة المذكورة إحصائية لعام 2020 تسجّل مقتل 58 شخصاً بينهم 9 إناث، واعتقال واختطاف 987 شخص، بينهم 92 امرأة، في حين تم إطلاق سراح 26 شخص، بينهم 10 نساء. بينما تم قطع 72 ألف شجرة، والاستيلاء على 250 داراً سكنية.

كما جرى تترك وتعريب الأسماء والمعالم الكردية، فقد رُصدت لوحات اسمية لقرى جرى تترك أسمائها. فعلى سبيل المثال، تم تغيير اسم قرية قستلا مقديد (قسطل مقداد) إلى سلجوق أوباسي، وقرية كوتانا إلى ظافر أوباسي، وقرية كُرزليه إلى جعفر أوباسي. كما تم تغيير اسم ساحة آزادي (الحرية) إلى ساحة أتاتورك، ودوّار كاوا إلى دوّار غصن الزيتون (وهو الاسم الذي أُطلق على عملية غزو عفرين).

في 20 يناير/كانون الثاني 2021، حصلنا على إحصائية عن مركز ناحية بلبل وبعض قرأها، تُبيّن أنّ: " من أصل ألف منزل في ناحية بلبل الكردية، يستولي المستوطنون العرب والتركمان وأسر المسلّحين على 960 منزلاً، ولم يتبقّ في الناحية سوى 40 عائلة كردية من السكان الأصليين. كما أنّ هناك 80 عائلة من سكان بلدة بلبل تقيم اضطرارياً في بيوت مستأجرة في مركز مدينة عفرين، لأنّ المسلّحين



لا يسمحون لها بالعودة إلى منازلها التي احتلّها المسلّحون وعوائلهم. تمّ تهجير ثلاث قرى في الناحية من سكانها بالكامل، وهي شيخوزري وسطاني، وشيخوزري فوقاني، وشيخوزري تحتاني، وتمّ تدمير قرية شيخوزري وسطاني بالكامل وتحويلها إلى ثكنة عسكرية. في قرية قورنة، تقيم فقط 13 عائلة كردية من 300 عائلة كردية قبل الغزو، وفي قرية قستلي مقديد (قسطل مقداد)، تقيم 20 عائلة كردية من أصل 250 عائلة كردية قبل الغزو."

### الكرد الإيزديون مهدّدون بالانقراض التام

يتوزّع الكرد الإيزديون في منطقة عفرين، بالإضافة إلى مركز المدينة في 22 قرية، بعضها إيزدية خالصة، وبلغ مجموعهم قرابة 25 ألفاً. كشف علي عيسو، مدير مؤسسة إيزدينا، وهي مؤسسة إيزدية مستقلة تهتمّ على نحو خاص بالكرد الإيزديين في سوريا، أنّ 90% من الكرد الإيزديين قد هُجّروا من منطقة عفرين في أعقاب احتلالها. ويورد نماذج ثلاث قرى إيزدية:

- قرية فقيرو، كان عدد سكانها 1200 نسمة، نزحوا جميعاً عنها أثناء الهجوم التركي، برفقة مسلّحي المعارضة السورية، ولم يعد إليها سوى 100 شخص، معظمهم من كبار السنّ والأطفال.

- قرية باصوفان، وجميع سكانها، البالغ عددهم 600 نسمة، من الكرد الإيزديين، لم يبقَ فيها الآن سوى 200 شخص، في حين وصل عدد الأسر المستوطنة إلى 107 عائلة، معظمها من منطقة الغوطة في بداية عام 2020، ثمّ تضاعف العدد.

- قرية بافليون، وجميع سكانها، البالغ عددهم 350 نسمة، من الكرد الإيزديين، لم يبقَ فيها أحد من سكانها الذين هاجر معظمهم إلى خارج سوريا، في حين يقيم بعضهم في مخيمات الشهباء، مع عددٍ قليلٍ منهم في مركز مدينة عفرين.

## تقارير لجنة التحقيق الدولية

في الرابع عشر من أغسطس/آب 2020، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا تقريراً، بناءً على تحقيقات أجريت في الفترة من 11 يناير/كانون الثاني 2020 إلى 1 يوليو/تموز 2020، واتّهمت فيه الفصائل السورية المسلحة الموالية لتركيا بارتكاب جرائم حرب في ثلاث مناطق رئيسية تسيطر عليها بدعم من الحكومة التركية، بينها منطقة عفرين. وقد أورد التقرير وقائع مثبتة بالتواريخ والأسماء عن أنماط متكررة من النهب المنهجي والاستيلاء على الممتلكات، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، الذي أورد التقرير شهادة طفلٍ كردي من عفرين روى فيها تفاصيل اعتقاله وتعرّضه للتعذيب، وهي انتهاكات ترتكبها المجموعات المسلّحة المرتبطة بتركيا.

وفي تقريرها الدوري الذي أصدرته لجنة الأمم المتّحدة للتحقيق بشأن سوريا، يوم الثلاثاء 14 سبتمبر/أيلول 2021، أوردت اللجنة الكثير من حالات انتهاك حقوق الإنسان في المناطق الكردية التي تحتلها تركيا مع الجماعات المسلّحة الراديكالية للمعارضة السورية، إذ يقول التقرير: "استمر حرمان المدنيين - من أصل كردي في المقام الأول - من حريتهم بشكل غير قانوني على أيدي أفراد من مختلف ألوية الجيش الوطني السوري، بما في ذلك من الفرقة 22 (لواء حمزة) ؛ الفرقة 14 (اللواء 141) والفرقة 13 (لواء محمد الفاتح) وفيلق الشام. أثناء الاحتجاز، كان الضحايا يُنقلون في كثير من الأحيان إلى منشآت مؤقتة تديرها ألوية الجيش الوطني السوري على مستوى المناطق الفرعية. واستمرت الألوية نفسها، كما تم توثيقه سابقاً، في نهب ممتلكات المدنيين ومصادرتها، إلى جانب احتجاز الأفراد، بما في ذلك الأراضي الزراعية التي يملكها أفراد الأقلية الإيزدية. وصف محتجزون سابقون تعرضهم للضرب والتعذيب على أيدي

أفراد الجيش الوطني السوري، بما في ذلك أثناء الاستجابات الأولية، في محاولة لانتزاع اعترافات أو معلومات أخرى يحتمل أن تدينهم. لم يتم إبلاغ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأسباب اعتقالهم، وبالتالي تُرموا من التمثيل القانوني والاتصال بعائلاتهم. بمجرد انتزاع الاعترافات بالإكراه، نقل عناصر الجيش الوطني السوري الأفراد من مراكز احتجاز مؤقتة إلى سجون مركزية، غالبًا في البداية إلى سجن الراعي ثم سجن معرارة في عفرين. كما حدثت عمليات النقل هذه عندما دفع المحتجزون رشاوى لأفراد الجيش الوطني السوري الذين يحرسونهم.

وتذكر المحتجزون المفرج عنهم كيف تم تسجيلهم، وسمحوا لهم بالاتصال بمحام والاتصال بأقاربهم، بمجرد نقلهم إلى سجون مركزية. في وقت كتابة هذا التقرير، كان العديد منهم لم يمثلوا أمام المحكمة. وأحيل آخرون إلى محاكم عسكرية في منطقة عفرين. وروى البعض كيف تُرموا من الاتصال بمحام، وكيف اعتُبرت الاعترافات والمعلومات الأخرى المنتزعة تحت التعذيب أو سوء المعاملة المصدر الرئيسي للأدلة في الإجراءات الجنائية اللاحقة. برزت الغارات التي شنتها كتائب مختلفة على القرى كاتجاه خلال الفترة قيد الاستعراض. على سبيل المثال، بين 4 و 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، داهم عناصر فيلق الشام قرى باعي، باصوفان، برج حيدر وكباشين التي يسكنها الإيزديون في ناحية شراوا التابعة لمديرية عفرين، بزعم الردّ على اغتيال أحد كبار المواطنين السوريين. وهو قائد لواء الجيش. وصفت إحدى الشهود كيف اقتحم خمسة من أفراد الجيش الوطني السوري منزلها في 5 ديسمبر / كانون الأول حوالي الساعة 10 مساءً، واعتقلوا واحتجزوا شقيقها، وسرقوا أموالاً ومتعلقات شخصية. وأثناء ضربها صاح عناصر فيلق الشام "لماذا مازلت هنا؟". وُزعم أنه تم إلقاء القبض على عدد غير معروف من الرجال، ثم أطلق سراحهم بعد حوالي 10 أيام. تعرضت قرية

باصوفان لمداهمات متكررة طوال شهر شباط / فبراير من قبل لواء حمزة ومع تغير السيطرة، من قبل لواء فيلق الشام. وفي الشهر التالي، في 27 يناير/كانون الثاني، بين الساعة الثالثة والنصف صباحاً، داهم أفراد من الفرقة 14، اللواء 142 (لواء سليمان شاه) عدة منازل في قرية الياخور، بالقرب من بلدة المعبطلية (منطقة عفرين). لتقييد حركة المدنيين، حاصروا المنطقة وفرضوا حظر تجوال أثناء المداهمة. قُبض على ما لا يقل عن 18 رجلاً وصبي واحد، وعُصبت أعينهم وأُحضروا إلى مقر لواء سليمان شاه، حيث تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب. وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم رؤية آثار الضرب على بعض الضحايا بعد إطلاق سراحهم بعد حوالي 24 ساعة.

كما في حالة المحتجزين الذكور، تم نقل المحتجزات طوال فترة احتجازهن بين مرافق الاحتجاز التي تديرها مختلف الألوية التابعة للجيش الوطني السوري على مستوى المناطق الفرعية في منطقة عفرين. وعادة ما يتم احتجاز النساء والفتيات إما في نفس الوقت مع أقاربهن الذكور أو بعد احتجاز أزواجهن، للاشتباه في أن لهم صلات بالإدارة الذاتية.

وصفت معتقلات سابقات تعرضهن لعمليات اغتصاب وضرب وتعذيب متعددة من قبل عناصر من قوات الجيش الوطني السوري التي تحرسهن، وحرمانهن من الطعام بانتظام. وتعرض آخرون للتهديد بالاغتصاب أثناء جلسات الاستجواب، والاعتداء والمضايقة، بما في ذلك أثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي، مما زاد من المخاوف والترهيب. وتعرض الضحايا في بعض الأحيان للمضايقة أمام المحتجزين الذكور، بينما يُجبر الأقارب الذكور على الاستماع إلى صراخهنّ أثناء تعرض النساء للضرب أو الاعتداء.

وفي حالتي، وثقت اللجنة كيف تم احتجاز النساء بشكل منفصل في منزل مدني في منطقة عفرين، حيث أحضرهن قائد كبير في الجيش

الوطني السوري مقابل هدايا تلقاها من صاحب المنزل. وُزعم أن واحدة على الأقل من النساء تعرضت للاغتصاب والعنف الجنسي أثناء احتجازها".

## احتلال سري كانيه وكري سبي

كان احتلال سري كانيه وكري سبي من نتائج قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بسحب قوات بلاده من سوريا وغرب كردستان. يورد جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأسبق، في كتابه (الغرفة التي شهدت الأحداث) والذي قام مؤلف هذا العمل بترجمة الجزء المتعلق بسوريا وغرب كردستان من الفصل السابع منه عن الإنكليزية، كيفية اتخاذ ترامب قراره بالانسحاب من سوريا خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي أردوغان، قائلاً:

" في 14 ديسمبر/كانون الأول، تحدّث ترامب وأردوغان مع بعضهما عبر الهاتف. أطلعتُ ترامب مسبقاً على الوضع في سوريا، وقال لي: "يجب أن نخرج من ذلك الجحيم"، وهو ما كنتُ أخشى أن يقوله أيضاً لأردوغان مباشرةً. بدأ ترامب الحديث بالقول بأننا قد اقتربنا كثيراً من حلّ لقضية بنك (خلق). وكان قد تحدّث للتوّ إلى منوشن وبومبيو، وقال بأننا سوف نتعامل مع صهر أردوغان العظيم (وزير المالية التركي) ليأخذ القضية على عاتقه. كان أردوغان ممتناً للغاية، وهو يتحدّث الإنكليزية بطريقة جيّدة. ثمّ تحوّل إلى موضوع سوريا. قال أنّ ترامب يعرف ما تتوقّعه تركيا بشأن وحدات حماية الشعب YPG (وهي ميليشيا كردية سورية، وجزء من قوات الدفاع

التابعة للمعارضة السورية) وبشأن شبكة فتو (التابعة لفتح الله غولن) الإرهابية، والتي يعتبرها أردوغان تهديداً للأمن القومي التركي، والتي تُسمّم العلاقات الثنائية بين واشنطن وأنقرة. وانتخب أردوغان قائلاً، بخلاف الواقع، أنّ أمريكا تواصل تدريب قوات YPG بما في ذلك من 30 إلى 40 ألف مجنّداً جديداً. واشتكى من التناقض بين الإرادة السياسية لترامب والنشاطات العسكرية لأمريكا على الأرض، الأمر الذي يثير أسئلة في ذهنه. قال أردوغان أنّ تركيا أرادت أن تتخلّص من داعش وحزب العمال الكردستاني PKK، على الرغم من أنّه، برأيه، كان يقصد بحزب العمال الكردستاني المقاتلين الكرد عموماً.

قال ترامب أنّه جاهز لمغادرة سوريا إذا أرادت تركيا التعامل مع بقايا داعش؛ يمكن لتركيا أن تقوم بما تبقى من العمل، وسوف يمكننا الخروج من هناك. قطع أردوغان وعداً بشأن هذه المسألة، ولكنّه قال أنّ قواته سوف تحتاج إلى الدعم اللوجستي. قال ترامب بأنّه سوف يطلب منّي (كنتُ أستمع إلى المكالمات، كما جرت العادة) العمل مباشرة على خطّة للانسحاب الأمريكي، مع تولّي تركيا مهمّة القتال ضدّ داعش. وقال بأنّه عليّ أن أعمل على ذلك بهدوء ولكننا نغادر هناك لأنّ داعش انتهت. سألت ترامب إن كان بإمكانني التحدّث، وهو ما فعلته، قائلاً بأنني قد سمعتُ تعليماته. ومع انتهاء المكالمات بعد المزيد من النقاش حول قضية بنك (خلق)، قال ترامب أنّ على أردوغان أن يعمل معي فيما يتعلّق بالجانب العسكري (وطلب مني أن أقوم بعملٍ جيّد)، ومع منوشن فيما يتعلّق بقضية بنك (خلق). شكر أردوغان ترامب ووصفه بأنّه قائدٌ عملي للغاية. بعد ذلك بفترة قصيرة، قال ترامب أنّه علينا صياغة بيان بأننا قد كسبنا الحرب ضدّ داعش، وأننا أنجزنا مهمّتنا في سوريا، وأننا ننسحب الآن من هناك".<sup>(22)</sup>

(22). John Bolton, The Room Where It Happened, A White House Memoir, Simon & Schuster, 2020, p177-178.

ثمّ يذكر جون بولتون بعض التفاصيل حول المداولات الأمريكية بشأن إقامة منطقة آمنة، قائلاً:

"لقد تحدّث دانفورد باستمرار بموجب إعلان المبادئ، مقترحاً منطقة عازلة من عشرين إلى ثلاثين كيلومتراً، يمكن أن تسحب القوات الكردية أسلحتها الثقيلة منها، وتُسَيّر فيها دوريات من قوّة دولية تتشكّل على نطاقٍ واسعٍ من حلفاء الناتو وما شابه، الأمر الذي سيمكّنهم من التأكّد من عدم وجود توغّلات كردية إلى داخل الأراضي التركية، والعكس صحيح أيضاً، كما كنا قد ناقشنا الأمر سابقاً في واشنطن. وسوف تستمر الولايات المتّحدة في تأمين الغطاء الجوي وكذلك قدرات البحث والإنقاذ للقوّة الدولية، الأمر الذي اعتقدنا، دانفورد وأنا، أنّه سوف يحتفظ لنا أيضاً بالسيطرة على الأجواء فوق مناطق شمال شرق سوريا. وعلى الرغم من أنّ دانفورد لم يشدّد على ذلك، إلاّ أنّه، لكوننا موجودين في قاعدة عين الأسد في العراق، بتوجيهٍ من ترامب، سوف نكون قادرين، إذا دعت الحاجة، على العودة سريعاً وبقوّة إلى شمال شرق سوريا لقمع أيّ ظهورٍ جدّيٍّ لتهديدٍ إرهابيٍّ من قبل داعش. ولأنّ أولوية أردوغان الحقيقية، في رأيي، هي السياسة الداخلية، قد يكون هذا الترتيب كافياً. وكان علينا الآن أن نقنع الأوروبيين بالموافقة على هذا الطرح، ولكن كانت تلك مشكلة مؤجّلة. بينما كنّا نلعب على هذا الحبل أو كنّا نطوّر فكرة أفضل، الأمر الذي قد يستغرق أشهراً، كانت لدينا ذريعة مقنعة للإبقاء على القوات الأمريكية في شرق الفرات.

أمّا بالنسبة إلى الكرد، فقد عرض جيفري الفكرة على قائدهم، الجنرال مظلوم عبيدي، ليرى كيف سيكون ردّ فعله. كان دانفورد قذرياً، معتقداً أنّ خيارات مظلوم محدودة للغاية، وأنّه قد يفكّر ببعض الضمان الآن. ثمّ تحدّثتُ مع بومبيو، الذي اعتقد أنّ هذا هو الخطّ المناسب الذي يجب السير فيه وأنّ الآخرين في المنطقة سوف يدعمونه. فالدول العربية لم تكن تحبّ تركيا، وكانت لديها موارد



مالية يمكنها أن تجعل من السهل على طفاء الناتو وغيرهم أن يبرروا المشاركة في قوّة مراقبة متعدّدة الجنسيات".<sup>(23)</sup> لكنّ بولتون يشير إلى تعثّر جهود تشكيل قوّة مراقبة دولية، فيقول:

"غير أنّ جهود تشكيل قوّة مراقبة دولية لم تحقّق تقدّماً. بعد شهر من ذلك، في 20 فبراير/شباط، قال شاناهان ودانفورد أنّ وجود بعض القوات الأمريكية على الأرض في منطقة الحظر، جنوب حدود تركيا، سوف يكون شرطاً مسبقاً للمساهمين المحتملين في هذه القوّة، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي الوارد من قاعدة عين الأسد في العراق. بالتأكيد لم تكن لديّ مشكلة مع الفكرة، لكن طرحها مع ترامب كان بلا شكّ محفوفاً بالخطر. خلال عرضٍ موجزٍ في المكتب البيضاوي قبل اتصالٍ آخر مع أردوغان، في اليوم التالي، قلتُ أنّ البنتاغون يعتقد أنّه ما لم نبقى على "بضع مئات" (تقصّدتُ استخدام هذه العبارة الغامضة) على الأرض، سوف لن نتمكّن بسهولة من تشكيل قوّة متعددة الأطراف معاً.

فكّر ترامب لبرهنةٍ ثمّ وافق على الفكرة. قال أردوغان أنّه يريد في الحقيقة أن تكون لتركيا السيطرة الحصرية على ما أسماه "المنطقة الآمنة" داخل شمال شرق سوريا، الأمر الذي اعتبرته غير مقبولٍ. من خلال مكبّر الصوت، الموضوع على وضعية الصامت فوق طاولة المكتب، اقترحتُ على ترامب أن يخبر أردوغان ببساطة أنّ دانفورد كان قد أدار هذه المباحثات، وأنّ العسكريين الأتراك سوف يكونون في واشنطن في اليوم التالي، وعلينا فقط أن ندع المباحثات العسكرية - العسكرية تتواصل. وأنهى ترامب حديثه... وكانت الموافقة على "بضع مئات" صيغة جيّدة للحديث (الأمر الذي كان بوسعه أن يعني أكثر من أربعمئة من دون الكثير من التصريح البلاغي). كان سيوضّح

(23). John Bolton. Ibid, p190-191.

للأترك بأنّه لا يريد أياً من قواتهم جنوب الحدود. اتّصلتُ بليندسي غراهام، وحثته على الحفاظ على هدوئه حتى لا تكون هناك فرصة للآخرين لعكس الأمور، الأمر الذي قال أنّه سيفعله، كما تطوّع للاتصال بأردوغان، الذي تربطه به علاقات جيّدة، لكي يحثّه على تقديم الدعم الكامل لقرار ترامب. لسوء الحظ، أصدر ساندرز بياناً صحافياً، دون إيضاحه مع أيّ شخصٍ مّطلعٍ على الحقائق، مما تسبّب في تشويشٍ كبير. كان علينا أن نوضّح بأنّ المقصود بعبارة "بضع مئات" تنطبق فقط على شمال شرق سوريا، وليس على التنف، حيث سيكون هناك مئتا جندي آخر أو نحو ذلك من القوات الأمريكية، ليكون العدد الإجمالي قرابة أربعمئة جندي. لم أحاول على الإطلاق أن أوضّح الأمر على نحوٍ أكثر دقّة، على الرغم من التشويش الإعلامي. أكّد لي دانفورد بدوره أنّه قد هدأ من مخاوف القيادة المركزية للقوات الأمريكية، والتي كانت قلقة بشأن التقارير الإخبارية المتناقضة".<sup>(24)</sup>

## الاتفاق الأمريكي- التركي

الفشل في التوصل إلى إقامة منطقة أمنة بإشراف دولي ترافق مع سلسلة من التهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية ضدّ المنطقة، توّصلت أمريكا وتركيا إلى تسوية، في 7 أغسطس/آب 2019، بشأن المنطقة الواقعة بين مدينتي سري كانيه وكري سبي. أسمت تركيا تلك التسوية باتفاقية المنطقة الأمنة التي زعم الرئيس التركي أردوغان أنّها ستكون بطول 480 كلم على طول الحدود وعمق 30 كيلومتراً. كما زعم أردوغان أنّ المنطقة سوف تكون قادرة على استيعاب قرابة 3 ملايين لاجئٍ سوري. ومزاعم أردوغان هذه تكشف بوضوح أنّ الهدف التركي من هذه الاتفاقية كان إخراج

(24). Ibid, p193-194.

قوات سورية الديمقراطية من هذه المنطقة وإزالة الإدارة الذاتية منها وتغيير ديمغرافيتها بالكامل بما يزيل الوجود الكردي فيها. في حين أسّمت أمريكا تلك التسوية بألية أمنية مشتركة وحدّدت المنطقة المشمولة بها بالمنطقة المحدّدة بين مدينتي سري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) بطول 88 كم وعمق يتفاوت بين 5-14 كم. وكان من بنود الاتفاق، إبعاد القوّات الكردية من المنطقة الحدودية وسحب أسلحتها الثقيلة، وتشكيل غرفة عمليات مشتركة أمريكية-تركية للإشراف على تسيير دوريات مشتركة في المنطقة المشمولة بالاتفاق بين الطرفين.

بموجب هذا الاتفاق، بدأت، يوم الأربعاء 22 أغسطس/آب، قوات وحدات حماية الشعب الانسحاب، مع أسلحتها الثقيلة، من مدينة سري كانيه (رأس العين)، كما تمّ، يوم السبت 24 أغسطس/آب سحب أولى المجموعات من قوات وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية من قرية عدوانية (35 كم غرب سري كانيه). وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه، انسحبت تلك القوات من ثلاثة مواقع شرق مدينة كرى سبي (تل أبيض) أقربها يبعد 30 كم، وأبعدها 40 كم عن مركز المدينة، في المنطقة الحدودية المشمولة بالاتفاق الأمريكي-التركي حول آلية أمنية مشتركة في المنطقة، وذلك بعد أن قامت تلك القوات، بإشراف ميداني أمريكي، ومراقبة جويّة مشتركة أمريكية-تركية، بردم خنادقها وإزالة تحصيناتها. وفي يوم الأربعاء، 28 أغسطس/آب، أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، جوزيف دانفورد عن الإعداد لتسيير دوريات مشتركة مع تركيا في المنطقة.

بعد مضي شهرٍ على الاتفاقية، سيّرت أمريكا وتركيا، في الثامن من سبتمبر/أيلول 2019، أوّل دورية مشتركة في المنطقة.

لكنّ الرئيس الأمريكي ترامب أمر في يوم الأحد، 6 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، بانسحاب القوات الأمريكية من غرب كردستان وشمال شرق

سوريا. أثار قرار ترامب ردود فعل غاضبة وسط الطبقة السياسية الأمريكية، بما فيها أوساط جمهورية، فأعلن مسؤولٌ أمريكي، طلب عدم الكشف عن هويته، في يوم الاثنين التالي " أن قرار الرئيس ترامب سحب قوّات أميركيّة متمركزة في سوريا قرب الحدود التركيّة لا يشمل سوى نحو 50 الى 100 جنديّ فقط من أفراد القوّات الخاصّة سيتمّ نقلهم إلى قواعد أخرى داخل سوريا".<sup>(25)</sup> ونفى أن يكون قرار ترامب بسحب الجنود بمثابة ضوء أخضر أمريكي لتركيا بشن عملية عسكرية ضدّ القوات الكردية، وأوضح أنّ الأمر لا يتعلّق بانسحابٍ من سوريا، وإتّما إعادة نشر للقوات لأنّ ترامب حين فهم، خلال مكالمة هاتفية جرت يوم الأحد (6 أكتوبر/تشرين الأوّل) بينه وبين نظيره التركي رجب طيب أردوغان، أنّ الأخير ينوي المضيّ قدماً في خطّته لاجتياحٍ محتملٍ لشمال شرق سوريا، أعطى الأولوية لحماية الجنود الأميركيين، وأمر بنقلهم إلى مكانٍ أكثر أمناً. لكنّ ترامب نفسه قال في اجتماعٍ، في يوم الاثنين ذاته، بأنّه قد آن الأوان للجنود الأميركيين أن يعودوا إلى الديار وأضاف: " إنني لا أنحاز لأحد. لقد قضينا سنوات عدة في سوريا. بينما كان المفروض أن يكون وجودنا هناك لمدة قصيرة".<sup>(26)</sup>

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأوّل، بدأت العملية العسكرية التركية ضدّ سري كانيه وكري سبي بشنّ غارات جوية، ومن ثمّ بالاجتياح البري. في يوم الخميس، 17 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، أي بعد أسبوعٍ من المعارك، وصل نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إلى أنقرة، واجتمع مع الرئيس التركي أردوغان، ليعلن في مؤتمرٍ صحافيٍّ مشتركٍ أنّ "تركيا ستوقف العملية العسكرية للسماح بانسحاب وحدات حماية الشعب خلال 120 ساعة". وفي 22 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، زار الرئيس التركي روسيا واجتمع مع نظيره الروسي، ليتوصلا

(25). <https://arabic.euronews.com/2019/10/08/kurds-protest-us-withdrawal-syria-trump-decision-not-full-withdrawal-says-us-offical>.

(26). Ibid

إلى اتفاقٍ آخرٍ لتمديد وقف إطلاق النار لمدة 150 ساعة إضافية من أجل إكمال قوات سوريا الديمقراطية لانسحابها مسافة 30 كيلومتراً بعيداً عن الحدود التركية. كما تضمن الاتفاق تسيير دوريات مشتركة بين روسيا وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى، على بعد 10 كيلومترات من الجانب السوري للحدود باستثناء مدينة قامشلو. وبدأ وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر/تشرين الأول، الساعة 12 ظهراً بالتوقيت المحلي، بعد أن أدى الغزو التركي إلى تهجير قرابة 200 ألف مواطن من منطقتي سري كانيه وكري سبي اللتين احتلّتا بمعظمهما.

## العامل الدولي والإقليمي في الأزمة السورية

### أسبقية التدخّل الإقليمي

كان للمحددات الخارجية دورٌ كبير في تعميق الأزمة السورية وتعقيد مساراتها وإطالة أمدها مثلما حوّلتها المصالح المتداخلة الإقليمية والدولية إلى حرب بالوكالة تخوضها أدوات محلية لتصفية حسابات القوى الدولية والإقليمية. بل أنّ هذه الأزمة أثّرت على بنية علاقات القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة، سواءً كانت القوى الحليفة لبعضها أو المتصارعة مع بعضها.

كانت الأحداث التي شهدتها تونس ومن ثمّ مصر وليبيا قد شكّلت بنية إقليمية مهيأةً للتعامل مع بدء الحراك المناهض للنظام في سوريا. وكان هناك تحالفٌ تركي-خليجي للتدخّل لصالح المعارضة السورية، في حين كانت إيران، وبحكم علاقاتها المتميّزة مع سوريا، تقف إلى جانب حكومة البلاد.

## بدايات التدخّل التركي

في الحقيقة، منذ توقيع معاهدة سيفر، في 10 أغسطس/ آب 1920، التي رسمت حدود سوريا مع تركيا، ومن ثمّ توقيع معاهدة لوزان، في يوليو/ تموز من عام 1923، التي كرّست الاعتراف بقيادة مصطفى كمال أتاتورك لتركيا، وإعلان هذا الأخير الجمهورية في 29 أكتوبر/تشرين الأوّل من العام نفسه، لم توقف تركيا أطماعها في سوريا، ولم تكفّ عن الصراع عليها، ولم تتوانَ عن التدخّل في شؤونها، بدءاً من عهد الانتداب الفرنسي وحتى في مرحلة انتهاء هذا الانتداب. وظلّ التوتّر، الذي بلغ في بعض المحطّات التاريخية ذروته، هو السمة الأبرز للعلاقة بين البلدين الجارين المشتركين بحدودٍ يبلغ طولها 911 كيلومتراً.

وكانت عصبة الأمم قد أصدرت، في 29 مايو/أيار 1937، قراراً بضمّ لواء إسكندرون إلى تركيا والذي كان يقع سابقاً في أقصى شمال غرب سوريا، ودخلت إلى مدنه القوات التركية في 15 يوليو/تموز 1938، وفي عام 1939 ضمه تركيا بعد أن تنازلت لها عنه فرنسا إبان انتدابها على سوريا، وحوّلته أنقرة إلى محافظة تركية، أطلقت عليها اسم "محافظة هاتاي".

لأكثر من مرّة، شهدت العلاقات المتوتّرة بين البلدين أزمات، كانت أكثرها حدّة أزمة عام 1957، إبان سنوات ذرة الحرب الباردة بين كلٍّ من أمريكا والاتحاد السوفياتي السابق وطفائهما. وكانت هذه الأزمة قد نشبت، بدءاً من 18 أغسطس/آب 1957، من جرّاء تدخّل تركيا في شؤون سورية الداخلية، حيث اعترضت على تعيين الرئيس شكري القوتلي للعقيد عفيف البزري، المتّهم من قبل الدول الغربية بالتعاطف مع الاتحاد السوفياتي، رئيساً لأركان الجيش. حشدت تركيا قوات برية ضخمة على حدودها الجنوبية مع سوريا، بلغ عديدها أكثر من خمسين ألف جنديّ، مثلما خرقت الطائرات

التركية الأجواء السورية الأمر الذي أوصل التوتّر إلى حافة الحرب، مما دفع بالرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف إلى التهديد باستخدام الصواريخ السوفياتية إذا ما هاجمت تركيا سوريا، في حين هدّدت أمريكا بمهاجمة الاتحاد السوفيتي دفاعاً عن تركيا إن تعرّضت للهجوم. لكنّ أمريكا مارست ضغوطاً على تركيا لإيقاف استفزازاتها، في حين قام الرئيس السوفياتي خروتشوف بزيارة مفاجئة إلى السفارة التركية في موسكو، وبذلك تمّ نزع فتيل تلك الأزمة الخطيرة بحلول أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأوّل من العام نفسه.

كانت ثاني أشدّ أزمة تشهدها علاقات سوريا وتركيا في أكتوبر/تشرين الأوّل من عام 1998، على خلفية مطالبة تركيا بتسليم عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني PKK، حيث وصلت حدّة الأزمة إلى حدّ تهديد باندلاع صراعٍ مسلّحٍ بين الدولتين بعد أن حشدت تركيا قواتها المسلّحة على الحدود المشتركة مع سوريا، كما أصدرت تركيا تعليمات إلى أعضاء بعثتها الدبلوماسية بترحيل عائلاتهم من دمشق خلال أسبوعٍ واحدٍ. وأطلق الرئيس التركي تهديدات شديدة اللهجة ضدّ سوريا. لكنّ سوريا لم تُقابل التهديدات التركية بالتصعيد ولم تحرك قواتها نحو الحدود، بل أبدت استعدادها لمناقشة كلّ عوامل التوتّر عبر اللجان المشتركة مع تركيا. تدخل الرئيس المصري الراحل حسني مبارك وسيطاً بين الدولتين، فاجتمع وفدان سوري وتركي، في يومي 19 و20 من شهر أكتوبر/تشرين الأوّل 1998، ووقّعا اتّفاقية، سُمّيت باتفاقية "أضنة"، نصّت على إخراج زعيم حزب العمال الكردستاني من سوريا، ومنع عودته إليها، وعدم سماح الدولة السورية بدخول عناصر حزب العمال الكردستاني، وإغلاق مقارهِ ومعسكراته كافة داخل البلاد وإيقاف جميع أنشطته العسكرية والسياسية. إضافة إلى بنود أخرى من بينها اعتبار الخلافات الحدودية بين الدولتين منتهية، الأمر



الذي اعتُبر اعترافاً سورياً رسمياً بتبعية لواء إسكندرون لتركيا. كما نصّت ملاحق الاتفاقية على أنّ من حقّ تركيا القيام بإجراءات وأعمال أمنية وعسكرية داخل الأراضي السورية في عمق يصل إلى 5 كيلومترات في حال إخفاق الطرف السوري باتخاذ التدابير الأمنية الواجب عليه اتخاذها.

بعد توقيع اتفاقية أضنة، وخاصة بعد تسلّم بشار الأسد رئاسة البلاد، في عام 2000، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، عام 2002، تغيّر مسار العلاقات السورية- التركية تماماً، وتطوّرت هذه العلاقات بسرعة كبيرة في المجالات السياسية والتجارية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. بل أخذت حتى طابعاً عائلياً من خلال الصداقة المتينة بين الأسد وأردوغان وعائليهما. وعندما بدأت الاحتجاجات في سوريا، كانت العلاقات بين البلدين في ذروة تحسّنها. وربّما يكون هذا الأمر من بين العوامل التي أدّت إلى أن تكون تركيا أسرع من حاول التعاطي مع الأحداث السورية في أيامها الأولى.

يتحدّث الصحفي التركي جنكيز تشاندار، الذي كان مستشاراً لأكثر من رئيسي تركي بينهم رجب طيب أردوغان، عن حساسية الوضع في سوريا بالنسبة إلى تركيا التي كانت المنافسة مع إيران على النفوذ الإقليمي أحد بواعثها، ويورد في أحد كتبه حواراً قصيراً مع أردوغان بشأن سوريا، جرى يوم 31 مارس/أذار 2011، أي بعد أقلّ من أسبوعين على اندلاع المظاهرة الاحتجاجية الأولى في مدينة درعا في أقصى جنوب سوريا، وذلك على متن الطائرة التي كانت تقلّ الرئيس التركي والوفد المرافق له من أربيل، عاصمة إقليم كردستان، إلى أنقرة. بعد مشاركته في مراسم افتتاح مطار أربيل الدولي. يقول تشاندار:

" في منتصف الليل، كنا نتبادل الحديث في الطائرة مع طيب أردوغان في طريق العودة إلى تركيا. وأثناء حديث رئيس الحكومة

عن انطباعاته حول المعنى التاريخي لزيارة العراق وأربيل، تدخلتُ بالحديث: "لنتكلم قليلاً عن سورية. إذا لم توقف الأحداث في سورية، واشتعلت الحرائق فسنكون تلك مشكلة بالنسبة إلى تركيا؛ وخاصة بالنسبة إليكم. تبدو سورية منصة انطلاق لتركيا إلى الشرق الأوسط. علاقتكم خاصة ببشار الأسد. ومن جهة أخرى، حظيتم بحب الشارع العربي. وقد تجاوزتم حدود تركيا بوضعكم الذي تسمونه بحسب تعبيركم: سند من لا سند له، وصوت من لا صوت له. والآن، خرج الشارع العربي حقيقة إلى الشارع. والجميع يلتفتون إليكم، ويبحثون عن صوتهم فيكم...". بدا وجه طيب أردوغان وكأنه تقطع، وتجمّدت نظراته. وقال للصحفيين الذين أمامه: "ارفعوا أوراقكم، وضعوا أقلامكم في جيوبكم لنتكلم براحة. ما سأقوله سيبقى هنا". ثم تابع، قائلاً: "علاقتي ببشار الأسد ليست شخصية فقط، بل عائلية أيضاً. زوجانا صديقتان مقرّبتان جداً. ولكنني قلت لبشار قبل ثلاثة أعوام: انظر يا بشار، أنا أحبّك. وأعرف أنك تحبني. غير هذا، أنا مدرك أن شعبك يحبك أيضاً. ولكنك إذا لم تقم بالإصلاحات فمن الممكن أن تنام مساء، لتستيقظ صباحاً ولا تجد ذلك الشعب الذي يحبك. ستفقد الشعب. تحرك. في كل مرة كنت أقول له هذا على مدى ثلاث سنوات. نعم، علاقتي الشخصية ببشار جيدة جداً، ولكنني رئيس حكومة تركيا. وإذا تناقضت مصالح تركيا مع صداقتي لبشار الأسد، فسأتصرف بحسب الأولى، وسأقف إلى جانب الشعب السوري. سورية تعني حلب أيضاً، وحلب تعني هاتاي، وسورية هي القامشلي أيضاً، ولا ضرورة للقول ما القامشلي. كان ذلك جواباً لم أتوقّعه. لذا، تدخلت متمماً: "ماذا تعنون؟" قال "أي إننا لا نستطيع السماح بموجة هجرة كما حدث عام 1991 عبر شمال العراق، لا نستطيع السماح بموجة هجرة تتكرر عبر سورية. لا نستطيع تأسيس خطوط دفاعنا داخل أراضينا" ... قطع طيب أردوغان كلامه هنا، ولكنني دونت في ذهني وضوحه حول انطباعاته وحده لما سيحدث

في سورية".<sup>(27)</sup> بعد ثلاثة أسابيع من مظاهرات درعا، توجه أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية التركية آنذاك، في 5 أبريل/نيسان 2011، إلى دمشق والتقى الرئيس السوري بشار الأسد في لقاءٍ منفردٍ مطوّلٍ بشأن التطورات في سوريا. يورد الصحفي التركي تشاندار الذي رافق داوود أوغلو في تلك الزيارة بعض تفاصيله، في كتابه (قطار الرافدين السريع)، فيقول: "التقى داوود أوغلو ببشار الأسد على انفراد مدة ثلاث ساعات. وانتظرنا نحن - سفير تركيا السابق بدمشق خالد تشفيك، والسفير الحالي عمر أونون (كنت ضيفه في دمشق قبل عام) وموظفو السفارة التركية السوريون وأنا - على الشرفة المجاورة للغرفة التي يلتقي فيها داوود أوغلو والأسد. كنّا ننظر إلى طريق دمشق بيروت وحيّ المزة المقابل لنا، ونتحدث حول الاتجاه الذي تسير إليه سورية.

بعد اللقاء، عزّفتني أحمد داوود أوغلو على بشار الأسد. وعندما سألته عن أحواله بالعربية، رمقني بنظرة غريبة. لم يتقبّل عقله دخول صحفي إلى جوار غرفة مكتب رئيس الجمهورية. لقد مُنِع الصحفيون الأجانب ليس من دخول القصر الرئاسي فقط، بل من دخول سورية".<sup>(28)</sup>

ثمّ يورد تشاندار بعض تفاصيل ما دار في لقاء الأسد وداوود أوغلو، نقلًا عن هذا الأخير، فيقول:

"في طريق العودة إلى تركيا، روى لنا أحمد داوود أوغلو ما دار بينه وبين بشار الأسد على مدى أكثر من ثلاث ساعات بالتفصيل. روى له مطوّلًا مغامرة تركيا بالانتقال إلى النظام التعددي، وعرض تقديم تركيا كل أنواع الدعم من أجل الدخول في طريق كهذا، واقترح عليه كخطوة أولى توسيع تمثيل الحكومة.

يتضمن هذا المقترح إدخال ثلاثة وزراء من (الإخوان المسلمون)

(27). جنكيز تشاندار، قطار الرافدين السريع، رحلة في التاريخ، ترجمة: عبد القادر عبد الله، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2014، ص 440-439.  
(28). نفس المصدر، ص 440.

يوافق عليهم بشار الأسد. توقّف بشار عند قضية انتهاء سلطته مع قاعدة نظامه من الأقلية المذهبية النصيرية - العلوية في حال تطبيق نظام ديمقراطي يعتمد على الانتخابات، وهو يخشى انتقال السلطة إلى الغالبية المذهبية السنية. وردّ عليه داوود أوغلو أن الديمقراطية تریاق هذا الأمر، وهي التي تضمن حقوق الأقليات. استمعت لداوود أوغلو، وقلت له: "سيدي الوزير، أنتم تحدثتم معه مدة ثلاث ساعات، وبعد خروجكم سيدخل شقيقه ماهر، ويقنعه بعكس ما قلتموه. في هذه الأثناء، سيأتي الإيرانيون، ويقولون له: لا ترد على الأتراك. هؤلاء سيجلبون آخرتك. أنت في نقطة وجودية بالنسبة لنظامك، افعل ما فعلناه نحن في إيران. اسحق المعارضة قبل أن تكبر. ونحن سنقدّم لك كل الدعم. هناك حزب الله بجواركم. ويمكنكم الاستفادة من دعمه. طبيعة هذا النوع من الأنظمة لا تقبل الإصلاح. إذا تراخى برغي يتهاوى النظام كله". في الحقيقة، إن داوود أوغلو في تحليله الأخير، لم يكن متفائلاً في موضوع استماع بشار الأسد لنصائح تركيا بالإصلاح. ستتحوّل سورية تدريجياً إلى ساحة صراع غير معلن بين تركيا وإيران".<sup>(29)</sup>

بعد فشل مساعي تركيا في إقناع القيادة السورية بإدماج (الأخوان المسلمون) في الحكومة السورية، لم تمهل تركيا وظيفاتها من بعض دول الخليج سوريا كثيراً حتى حوّلت الحراك فيه إلى تمرّد عسكري ونظّمت العسكريين المنشقين من الجيش السوري بالإضافة إلى المدنيين الذين حملوا السلاح في تنظيمات عسكرية قضمت ما سمي بالجيش السوري الحرّ، وزرعت مجموعات إسلامية راديكالية على كامل المساحة السورية التي انفتحت واسعاً أمام التدخّل الخارجي. فبعد أحداث مدينة جسر الشغور التابعة لمحافظة إدلب التي وقعت بين الثالث والسادس من يونيو/حزيران 2011، وقُتل فيها، حسب رواية الحكومة السورية 120 رجل أمن على يد

---

(29). نفس المصدر، ص 442.

عصابات مسلّحة، وهو تعبيرٌ تستخدمه الحكومة السورية للإشارة إلى معارضين مسلّحين، في حين نفت المعارضة ذلك، وزعمت أنّ قوّة من الحكومة السورية قتلت أفراد قوّة أخرى رفضت إطلاق الرصاص على المتظاهرين المعارضين للنظام.

أثناء هذه الأحداث، فرّ الآلاف من سكان مدينة جسر الشغور ولجأوا إلى الأراضي التركية حيث كانت السلطات قد جهّزت مخيماً. بعد ذلك، ظهرت حالات انشقاق ضباط من الجيش السوري وتأسيس تشكيلات عسكرية على حدود تركيا وبدعمٍ منها؛ مثل لواء الضباط الأحرار بقيادة مقدّم منشقّ يتحدّر من محافظة إدلب، ومن ثمّ تشكيل الجيش السوري الحرّ بقيادة العقيد المنشقّ رياض الأسعد، وسرعان ما ذابت هذه التشكيلات أو أُذيت في بوتقة فصائل إسلامية متطرّفة تكثت بأسماء إسلامية، لتطغى عليها لاحقاً تشكيلات بأسماء السلاطين العثمانيين وشخصيات من التاريخ التركي، إلى جانب جبهة النصرة وداعش لاحقاً.

## التدخّل الإيراني

يختلف تاريخ ومسار علاقات سوريا مع إيران عن جارتها تركيا اختلافاً تاماً.

لقد شكّل توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، في عام 1978، ومن ثمّ توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في واشنطن، في 26 مارس/أذار 1979، اختلالاً استراتيجياً كبيراً في المنطقة لغير صالح سوريا التي خرجت من التحالف الاستراتيجي مع مصر. وبين توقيع الاتفاقية والمعاهدة، نجحت ثورة الشعوب الإيرانية في إسقاط نظام الشاه، في فبراير/شباط 1979، ليكون النظام الجديد في إيران فرصة أمام سوريا من أجل إيجاد دعم يسدّ الفراغ

الذي تركه غياب مصر من جهة، ويوازن معادلة الصراع السوري مع الشقيق/العدو، النظام العراقي البعثي على الحدود الشرقية لسوريا. سارعت سوريا إلى الاعتراف رسمياً بجمهورية إيران الإسلامية في 12 فبراير/شباط 1979. وخلال الحرب العراقية الإيرانية (22 سبتمبر/أيلول 1980 - 20 أغسطس/آب 1988)، وقفت سوريا إلى جانب إيران في مواجهة العراق على الرغم مما استجّر ذلك الموقف من عزلة عربية على سوريا، وخاصة من قبل دول الخليج التي كانت تعتبر العراق سداً أمام التمدد الإيراني.

وتطوّرت العلاقات الإيرانية- السورية تدريجياً لتصبح استراتيجية وتشمل جميع المجالات. ولذلك، عندما بدأت الاحتجاجات في سوريا، كانت إيران موجودة في سوريا بشكلٍ من الأشكال حتى على المستوى العسكري، بحكم العلاقة المتشابكة بين كلٍّ من دولتين وحزب الله اللبناني. في سبتمبر/أيلول 2011، أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي حكماً للجهاد لصالح الحكومة السورية. وفي أغسطس/آب 2012، نقلت صحيفة (السياسة) الكويتية عن مصدرٍ رفيع المستوى من التيار الصدري العراقي أنّ خامنئي طلب من المرجعين الشيعيين علي السيستاني المقيم في مدينة النجف العراقية وكاظم الحائري المقيم في مدينة قم الإيرانية، إصدار (فتوى الجهاد) ضد تنظيم القاعدة والجماعات التكفيرية، لحماية المراكز الشيعية في سوريا.

## التدخل الدولي سياسياً

أعلنت الأمم المتحدة، يوم الخميس 23 فبراير/شباط 2012، تعيين أمين عامها الأسبق كوفي أنان مبعوثاً خاصاً للمنظمة الدولية وجامعة الدول العربية إلى سوريا. جاء هذا التعيين بموجب اتفاق بين الأمين العام للمنظمة الدولية آنذاك بان كي مون، وأمين عام

الجامعة العربية آنذاك نبيل العربي. وفي بيانٍ أصدرته بعد التعيين، قالت المنظّمة الدولية: "إن أنان سيبدل مساعي حميدة هدفها إنهاء كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان وتعزيز جهود إيجاد حل سلمي للأزمة السورية".

وفي يوم السبت، 12 مايو/أيار 2012، تبنّى مجلس الأمن بإجماع أعضائه قراراً بإرسال 300 مراقبٍ إلى سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار. ووصلت الدفعة الأولى من المراقبين الدوليين إلى سوريا، يوم الأحد، 15 أبريل/نيسان 2012.

في 30 يونيو/حزيران 2012، أقرّت مجموعة الاتصال حول سوريا في اجتماعٍ عُقدَ بجنيف تحت رعاية الأمم المتّحدة والمبعوث الدولي والعربي كوفي أنان الخطة الانتقالية لمعالجة الأزمة السورية. عُرفت الخطة باسم بيان جنيف 1، وتضمنت عدّة نقاط، منها: وجوب تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية، يمكن أن تضم أعضاء في الحكومة الحالية والمعارضة، وتُشكل على قاعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف، ووجوب أن تمكّن جميع مجموعات وأطياف المجتمع السوري من المشاركة في عملية الحوار الوطني، وإمكانية البدء بمراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية. أما نتيجة المراجعة الدستورية فيجب أن تخضع لموافقة الشعب. ثم، وبعد الانتهاء من المراجعة الدستورية، يجب الإعداد للانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

### الحديث عن التدخّل العسكري في سوريا:

جرى الحديث عن التدخّل العسكري في سوريا، للمرة الأولى، في أعقاب الهجوم الكيماوي في الغوطة الشرقية في يوم 21 أغسطس/ آب 2013، والذي تبادلت الحكومة والمعارضة الاتهام بشنّه. لكنّ الدول الغربية والدول الأخرى الحليفة للمعارضة السورية أكّدت

على مسؤولية القوات الحكومية السورية عن شنّ هذا الهجوم الذي أوقع مئات الضحايا.

يتحدّث فرانسوا هولاند، الرئيس الفرنسي السابق، في مذكراته عن تفاصيل اتّفاقه مع باراك أوباما، الرئيس الأمريكي الأسبق، على توجيه ضربة عسكرية لقوات الحكومة السورية وتراجع أوباما عن ذلك في اللحظة الأخيرة: " خلال صيف عام 2013، أظهرت العديد من التقارير المقدّمة من قبل أجهزتنا الاستخبارية أنّ النظام السوري يلجأ إلى استخدام الأسلحة الكيماوية لضرب المعارضة وارتكاب المجازر بحقّ شعبه الثائر ضدّه. والسلاح الكيماوي، اللإنساني والمتوتّش، والقاتل للمدنيين الذي يصعب عليهم حماية أنفسهم منه، محظور في كلّ الاتفاقيات الدولية منذ أعوام الثلاثينيات من القرن العشرين. أمام مؤتمر السفراء الذي كان ينعقد في تلك اللحظة، أوضحت بأننا سوف نعاقب بشدّة مرتكبي هذه الانتهاكات الفاضحة للقوانين الدولية. أجرى اتصالات مع السلطات البريطانية والأمريكية والتي أكّدت لنا بأنّها سوف تتخذ نفس الموقف. أعدت خطة لإجراءات انتقامية من قبل القادة العسكريين في بلداننا الثلاثة. تحدثت هاتفياً لعدّة مرّات مع باراك أوباما لكي يتمّ تثبيت المبدأ ومن ثمّ طرائق التدخّل. في اليوم المحدّد، كنتُ في مكّتي محاطاً بالمعاونين، وكان باراك أوباما في مكّته، محاطاً هو الآخر بمستشاريه. وكنا نتحاور بوساطة خطّ هاتفية آمن. وكان لكلّ منا مترجمٌ فوري، الأمر الذي أتاح لنا أن نتحدّث بلغتنا بحيث نعبّر عن موقفنا بالدقّة اللازمة وتجذب أيّ سوء فهم. في ختام هذه المحادثات، بدأ اتفاننا كلياً. والقوات المسلّحة المنتشرة قبالة السواحل السورية كانت جاهزة، وكانت الأهداف قد حدّدت من قبل رئيسي هيئة الأركان في بلدنا؛ إذ كان من المفروض أن تنطلق الصواريخ من السفن التي تجول في المنطقة ؛ وعليها أن تدمّر عدّة منشآت عسكرية سورية تقع خارج المدن بحيث يتمّ حقن دماء السكان المدنيين. وأخيراً تمّ تحديد موعد الهجوم: سيكون



في يوم الأحد، الأوّل من سبتمبر/أيلول 2013. ولكن، في يوم السبت 31 أغسطس/آب، اتّصل بي باراك أوباما هاتفياً من جديد. وفي اليوم السابق، كان ديفيد كاميرون قد تعرض للإخفاق في البرلمان عندما أراد الحصول على موافقة النوّاب البريطانيين على مبدأ التدّخل العسكري. أُكّد لي أوباما بأنّه لم يُغيّر رأيه حول صوابية وشرعية العملية وبأنّه يجب معاقبة نظام بشار الأسد بضربات عسكرية. ومع ذلك، قرّر، قبل أن يُعطي موافقته النهائية، التشاور مع الكونغرس في واشنطن. وأدركتُ تمام الإدراك خطورة ما سيحدث. الوقت الذي نضيّعه نحن، سيكون مكسباً بالنسبة إلى النظام السوري. أثر مثال ديفيد كاميرون على الرئيس الأمريكي، فأعاد النظر في موقفه" (30). في أعقاب التراجع الأمريكي عن التدّخل العسكري، أطلقت روسيا مبادرة بشأن مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية الأمر الذي استجابت له أمريكا وقرّرت منح فرصة لنجاح هذه المبادرة. في 27 سبتمبر/أيلول 2013، اتّخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم 2118 بشأن نزع السلاح الكيماوي السوري. قرّرت الحكومة السورية الإذعان للقرار والتخلّص من مخزونها من السلاح الكيماوي. وفي الثالث والعشرين من شهر حزيران/يونيو 2014، أعلنت المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية أن سوريا قامت بشحن آخر دفعة من مخزونها من السلاح الكيماوي وذلك على متن باخرة غادرت ميناء اللاذقية للتخلص منه خارج البلاد حسب الاتفاق المبرم بهذا الشأن.

(30) فرانسوا هولاند، دروس السلطة، ترجمة: حسين عمر، دار المدى، 2020، ص 29-30.

## التدخل العسكري الروسي لصالح الحكومة

لطالما حظيت سوريا بأهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا منذ أواسط خمسينيات القرن المنصرم، أي في الحقبة السوفياتية، ولا تزال. فقد شكّلت العلاقة مع هذا البلد الشرق أوسطي المهمّ عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الروسية، العلاقة التي اتّسمت باستقرارٍ نسبي في مختلف مراحل التطوّرات السياسية في المنطقة والتي تحوّلت إلى تعاونٍ استراتيجي شمل مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية كان كافياً لتقف روسيا إلى جانب الحكومات السورية في مختلف الأزمات التي واجهها هذا البلد وأخرها الأزمة الأخيرة التي عصفت ولا تزال بسوريا. كانت حقبة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تراجع الأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين، ولكنّ احتفاظ روسيا بقاعدة طرطوس البحرية في سوريا، كقاعدة عسكرية روسية وحيدة خارج المحيط السوفيتي السابق وحرص البلدين على تطوير العلاقات الثنائية في ظلّ قيادتي الرئيسين بوتين والأسد، اللذين وصلا إلى الحكم في نفس العام (2000)، عزّز من أهمية سوريا الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع روسيا، حيث بلغ حجم استثمار الشركات الروسية في سوريا، مع بداية أزمته الأخيرة، 20 مليار دولار. كما أنّ سوريا شكّلت دولة محورية وقاعدة استراتيجية مهمّة بالنسبة إلى الطموحات الروسية في لعب دور جيوسياسي أكبر في منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط. ولذلك، عملت روسيا منذ بدء هذه الأزمة على تأمين نوع من الغطاء والحماية للرئيس السوري بشار الأسد ونظامه وخاصّة في مواجهة مساعي استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ضده، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. استثمرت روسيا في مبادراتها الخاصّة بالتخلّص من السلاح الكيماوي السوري، ووسّعت

دورها السياسي على المستوى الدولي في المسألة السورية واستغلّت التراخي الغربي (وربما الرضا الغربي)، فقزّرت التدّخل العسكري المباشر للدفاع عن نظام الحكم في سوريا ضدّ معارضته التي تقلّصت لصالح التنظيمات الإرهابية، بل وتماهت معها في ممارساتها واطروحاتها، لا بل وتوتّدت معها في غرف عملياتية في بعض المناطق من سوريا.

طلب الرئيس السوري بشار الأسد رسمياً من روسيا أن تتدّخل عسكرياً لمساعدة القوات السورية في مواجهة ما أسماها الجماعات المسلّحة والإرهابية، فاتّخذ الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين قرار التدّخل الذي بدأ في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2015، والذي شكّل تحوّلاً جوهرياً في الاستراتيجية العسكرية الروسية من خلال استخدام القوّة العسكرية في منطقة تقع خارج الجوار الروسي، للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة. هذا التدّخل الروسي العسكري لم يُسفر عن تغيير المعادلة الميدانية العسكرية لصالح الحكومة السورية وتوفير أداة لروسيا للتحكّم بالتطوّرات الميدانية فحسب، بل ومنح روسيا دوراً واسعاً في قيادة العملية السياسية.

وحول المزاي التي تمنح روسيا هذا الدور الكبير في الأزمة السورية، يكتب الباحث الأردني الحارث محمد سبيتان الحلالمة: " تملك روسيا أوراقاً مهمّة تعزّز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة، فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وعلاقات مع الخصوم الإقليميين الرئيسيين، إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا. وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السورية. وهي الوحيدة التي قد تملك إمكانيّة التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصدّاقة، مع ضمان مصالحها في سوريا بخاصّة في ما يتعلّق بطبيعة النظام المقبل".<sup>(31)</sup>

(31). الحارث محمد سبيتان الحلالمة، التدّخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات، مجلّة الفكر، المجلد 14/العدد 2 (جوان 2019)، ص 29.

## التدخل العسكري الأمريكي لصالح قسد

في عام 2013، أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) برنامجاً مخصصاً لتدريب وتسليح عناصر من المعارضة السورية صُنِّقت على أنّها معتدلة لكي تواجه التنظيمات المتطرّفة والإرهابية. ورغم صرف مبالغ مالية ضخمة على عددٍ محدودٍ من العناصر، إلّا أنّ هذا البرنامج لم يحقق أيّ نجاح. إذ لم تكتفِ هذه الفصائل بعدم مقاتلة التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة فحسب، بل تسبّبت في سقوط بعض الأسلحة الأمريكية المقدّمة لها في أيدي تلك التنظيمات الإرهابية. أثبتت هذه البرامج عدم جدواها، وبطول منتصف عام 2017، قرّر دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي السابق، إلغائها.

في مقابل فشل جهود دعم المعارضة المسلّحة السورية، استطاعت أمريكا أن تبني شراكة ناجحة مع وحدات حماية الشعب (YPG) الكردية، بدأت بعد هجوم تنظيم داعش، في 13 سبتمبر/أيلول 2014، على منطقة كوباني الكردية، حيث بدأ سلاح الجوّ الأمريكي مع دول أخرى من التحالف الدولي بشنّ غارات على مسلحي التنظيم الذي تمّ طرده من مدينة كوباني، في 27 يناير/كانون الثاني 2015، بفضل العمليات المشتركة بين قوات وحدات حماية الشعب وقوات البيشمركة التي أرسلتها حكومة إقليم كردستان وبدعمٍ جوّي من التحالف الدولي.

وإذا كانت معركة تحرير كوباني قد شكّلت بداية مسار هزيمة داعش في غرب كردستان وسوريا، فإنّها شكّلت أيضاً الأساس المتين لعلاقة قوات التحالف الدولي المناهض لداعش مع وحدات حماية الشعب التي أصبحت جزءاً من قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي ضمّت العديد من الفصائل العسكرية من مكوّنات مختلفة في المنطقة.

استطاعت قوات سوريا الديمقراطية أن تخوض، بدعمٍ من التحالف الدولي، معارك ناجحة ضدّ داعش ودحر قوات هذا التنظيم في منطقة تلو أخرى بما فيها منبج شمال شرق حلب، والرقة، عاصمة خلافة التنظيم المعلنة، وصولاً إلى القضاء على التنظيم في آخر معاقله الجغرافية في بلدة باغوز، شرق دير الزور. توسّع الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة وانتشرت القواعد العسكرية الأمريكية، بالإضافة إلى دول أخرى من التحالف، على كامل المساحة الممتدة من منبج إلى كوباني وريف الرقة وريف دير الزور الشرقي، وعلى كامل مساحة محافظة الحسكة، قبل أن تنسحب القوات الأمريكية من قواعدها في منبج، ثمّ كوباني وسري كانيه وكري سبي وغيرها من ريف الرقة الشمالي، قبيل الغزو التركي لمنطقتي سري كانيه وكري سبي، ليقصر التواجد الأمريكي على الشريط الممتدّ من شرق دير الزور وصولاً إلى ريف دير قرب الحدود السورية الرسمية المشتركة مع العراق وتركيا. تعزّزت علاقة الشركة بين قوات التحالف (الأمريكية خاصّة) وقوات سوريا الديمقراطية، وأصبحت وزارة الدفاع الأمريكية تخصّص مبالغ في ميزانيتها لقوات سوريا الديمقراطية لتنفيذ برامج التدريب والتأهيل والتسلّح، مع استمرار تقديم الدعم الجويّ والاستخباراتي لعمليات قوات

### سوريا الديمقراطية ضدّ خلايا تنظيم القاعدة في المنطقة.

التدخّل العسكري الأمريكي لصالح قوات سوريا الديمقراطية في مواجهة تنظيم داعش في مناطق شمال شرق سوريا، والتدخّل العسكري الروسي لصالح الحكومة السورية في مواجهة التنظيمات المسلّحة مثل جبهة النصرة والجماعات الراديكالية الموالية لتركيا في المناطق الأخرى من سوريا، أدّى إلى نوعٍ من تقاسم النفوذ

والأدوار بين الدولتين اللتين اتّفقتا على بروتوكولات لآلية منع الاشتباك بين الجانبين في سوريا.

## لقاء فيينا بشأن سوريا

التقاسم الروسي-الأمريكي للنفوذ في سوريا والتفاهات الجزئية التي استدعاها بين الطرفين ورسوخ الدور الروسي، فتح الطريق أمام إمكانية عقد لقاءات موسّعة تضمّ الدولتين بشأن سوريا. كما أنّ توقيع الاتفاق النووي بشأن برنامج إيران النووي مع مجموعة الدول (5+1)، الذي أعلن عنه في 14 يوليو/تموز 2015، أتاح الفرصة لإشراك إيران في هذه اللقاءات، فكان لقاء فيينا الدولي الذي عُقد في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015 وحضرته 17 دولة بينها الدول الخمس دائمة العضوية ودول الجوار السوري، بالإضافة إلى إيران ومصر وألمانيا وإيطاليا والسعودية وقطر والإمارات والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ناقش اللقاء الوضع في سوريا، وتوصّل المشاركون فيه إلى نقاط مشتركة وردت في البيان الختامي وهي:

- وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.

- ستظلّ مؤسسات الدولة قائمة.
- يجب حماية حقوق كل السوريين بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.

- ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.
- ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سوريا، وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا ولللاجئين وللبلدان المستضيفة.
- الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية، كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.

- في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، ووجه المشاركون الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا، في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.
- وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة، وأن تكون حرة ونزيهة يحق لكل السوريين، ومنهم المغتربون، المشاركة فيها.
- سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدّد مستقبل سوريا.
- سيدرس المشاركون ومعهم الأمم المتحدة ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكلّ أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.
- على ضوء هذا اللقاء، تمّ إعداد مؤتمر لأطراف المعارضة السورية في الرياض، وتمّ تكليف الأردن بإعداد قائمة بالمجموعات التي تُعتبّر إرهابية لعدم دعوتها إلى المؤتمر.
- عُقد المؤتمر في يومي 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2015، وأسفر عن الإعلان عن تشكيل (الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية) لتكون الجهة التي تتفاوض مع الحكومة السورية.

## القرار الدولي 2254

أدّت هذه التفاهات الدولية إلى تمكّن مجلس الأمن الدولي، في جلسته 7588، المعقودة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، من إصدار القرار 2254 الذي يشكّل مرجعية للحلّ السياسي في سوريا.

تنص فقرات القرار على دعم عملية سياسية بقيادة سورية، تيسرها الأمم المتحدة، وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد فقراته أيضاً جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه للانتخابات حرة ونزيهة تُجرى، عملاً بالدستور الجديد، في غضون 18 شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة.

### **التدخل العسكري التركي لصالح الجماعات المسلحة المتطرفة**

بعد التدّخل الروسي العسكري لصالح الحكومة السورية في أواخر سبتمبر/ أيلول 2015، أدركت تركيا أنّ المعادلة العائمة في سوريا قد تغيّرت وأنّ هدف إسقاط النظام قد أصبح من الماضي، ولذلك عمدت تركيا إلى الالتفات إلى أولوياتها في مواجهة نفوذ قوات سوريا الديمقراطية في المناطق المتاخمة لحدودها. في البداية، عمدت تركيا إلى التفاهم مع أمريكا للدخول إلى الأراضي السورية عبر بوابة محاربة داعش في المنطقة الممتدة من جرابلس غرب الفرات إلى أعزاز المتاخمة لمنطقة عفرين الكردية.

خلال ربيع عام 2016، صرّح أكثر من مسؤول تركي رفيع أنّ هناك اتفاقاً أمريكياً- تركياً على إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا. لم تأخذ قوات سوريا الديمقراطية، وكذلك حزب الاتحاد الديمقراطي، تلك التصريحات التركية على محمل الجدّ، واطمأنت للردود الأمريكية الغامضة عليها.

لكنّ التطوّرات اللاحقة أظهرت أن التصريحات التركية لم تكن من فراغ وأنّ تفاهماً أمريكياً- تركياً كان قد تمّ فعلاً، لكن أمريكا كانت تتحقّق على تنفيذ هذا التفاهم في ظلّ حالة التوتّر السائدة في العلاقات التركية-الروسية آنذاك، خشية من اندلاع نزاع مباشر بين الدولتين يضيف إلى الأزمة السورية المستفحلة بعداً خطيراً يصعب



التعامل معه، ولذلك كان لا بدّ من انتظار تطبيع العلاقات بين تركيا وروسيا لبدء تنفيذ خطة السيطرة على شمال سوريا. هذا التفاهم التركي مع أمريكا أمّن الدعم الأمريكي الجوّي وحمى تركيا من ردّ الفعل الروسي، فأطلقت عملية عسكرية في 24 أغسطس/آب 2016، أطلقت عليها اسم عملية (درع الفرات)، واستخدمت فيها، بالإضافة إلى قواتها، الجماعات المسلّحة المتطرّفة الموالية لها. وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عادة انطلاق العملية العسكرية، أنّ الهدف منها هو داعش وما أسماها (الجماعات الكردية السورية الإرهابية التي تهدد بلدنا في شمال سوريا)، وذلك في إشارة إلى قوات سوريا الديمقراطية.

استمرّت العملية العسكرية التركية لغاية 29 مارس/أذار 2017، حيث أعلن الرئيس التركي انتهاءها.

وعلى الرغم من أنّ أحد أهداف العملية التركية كان السيطرة على منبج التي كانت قوات سوريا الديمقراطية قد حرّرتها من داعش، إلا أنّ أمريكا لم توافق على هذا الهدف التركي، بل تفاهمت معها على الطلب من قوات سوريا الديمقراطية الانسحاب من المنطقة والانتقال إلى شرق الفرات وترك المنطقة لقوات مجلس منبج العسكري، وبذلك انتهت العملية دون تحقيق هذا الهدف، بعد أن سيطرت القوات التركية والجماعات المساحة التابعة للمعارضة السورية الموالية لتركيا على مثلث جرابلس-الباب- أعزاز. شكّل هذا الاجتياح التركي انقلاباً حقيقياً في معادلة توازنات القوى الدولية والإقليمية في خارطة الأزمة السورية وعزّز الدور التركي، خاصّة بعد تطبيع العلاقات التركية-الروسية، بل ووضع تفاهات حول سوريا قبلت بموجبها تركيا ببقاء الأسد ونظامه جزءاً من الحل مقابل موافقة روسيا على دور ونفوذ تركيين على الأرض في شمال سوريا يؤهلها للشراكة في سوريا ما بعد الحلّ.

استثمرت تركيا في هذه التطورات واستطاعت أن تصبح شريكة رئيسية مع روسيا في التحكم بالتطورات السورية عبر ما سُمي مسار أستانا، لتقايض من خلاله مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة السورية بمناطق كردية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

## مسار أستانا

مثّل مسار أستانا تعبيراً عن تراجع الاهتمام الدولي بالمسألة السورية ومحاولة الدول الثلاث روسيا وتركيا وإيران لخلق مسار بديل عن مسار جنيف الدولي، وذلك من خلال طرح نفسها كدول ضامنة لاتفاقيات وقف إطلاق النار في سوريا بين الحكومة والمعارضة السوريتين.

بدأت اجتماعات أستانا في نسختها الأولى يومي 23-24 يناير/كانون الثاني 2017 في العاصمة الكازاخية، بعد أن تمّ التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2017 وذلك في أعقاب تقدّم كبير لقوات الحكومة السورية في مدينة حلب كبرى المدن السورية وعاصمة البلاد الاقتصادية والتي ثارت شكوكٌ آنذاك بتواطؤ تركيا مع روسيا بشأن كسر شوكة المعارضة لإرغامها على الإذعان للمطالب التركية الواردة في سياق التفاهات مع روسيا. وكان من نتائج ذلك الاتفاق، انسحاب قوات الجماعات المسلّحة للمعارضة السورية من حلب بشكلٍ آمن. تعاقبت دورات اجتماعات أستانا، وعُقدت النسخة الرابعة منها في يومي 3-4 أيار/مايو 2017.

في هذه الدورة، توصلت الدول الراعية للمفاوضات (روسيا وتركيا وإيران) في اليوم الثاني والأخير من الاجتماعات إلى اتفاق " خفض التصعيد " القاضي بإقامة أربع مناطق آمنة في سوريا لمدة ستة أشهر قابلة للتديد. نصّ البند الأوّل من الاتفاق، حسب ما نشرته

وزارة الخارجية الروسية، على التالي:

البند الأول:

– مناطق الحدّ من التصعيد ينبغي أن يتم إنشاؤها بهدف إنهاء العنف بشكل عاجل، وتحسين الوضع الإنساني، وخلق ظروف ملائمة لدفع التسوية السياسية للصراع في جمهورية سوريا العربية، وهي تشمل المناطق التالية:

\* محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة (اللاذقية، حماة، وحلب).

\* مناطق معينة من شمال محافظة حمص.

\* الغوطة الشرقية.

\* مناطق معينة من جنوب سوريا (محافظة درعا والقنيطرة).

– إنشاء مناطق للحدّ من التصعيد ومناطق آمنة هو إجراء مؤقت ستكون مدته مبدئياً ستة أشهر، وسيتم تمديده تلقائياً بالاستناد إلى توافق الضامنين<sup>(32)</sup>.

عُقدت الدورة الثامنة من اجتماعات أستانا يومي 22-21 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وكشف البيان الختامي أنّ الدول الضامنة تعزم عقد مؤتمر حول سوريا في سوتشي يوم 30 يناير/كانون الثاني 2018. تواصل انعقاد اجتماعات مسار أستانا، وانهقدت الدورة السابعة عشرة منها يومي الثلاثاء والأربعاء 22-21 ديسمبر/كانون الأول 2021، وكان واضحاً من البيان الختامي أنّ الاجتماعات اتخذت، كمعظم دورات اجتماعات أستانا، موقفاً عدائياً من الوضع في مناطق الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية، قوات سوريا الديمقراطية. إذ نصّ البيان على أنّ الدول الثلاث الضامنة عازمة "على مواصلة العمل المشترك في مكافحة الإرهاب والوقوف ضدّ الأجنحة الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية وتهديد الأمن القومي

(32). للاطلاع على النص الكامل للاتفاق، افتح الرابط التالي: <http://tamuz-net.net/?p=14697>

لدول الجوار". وهي بذلك توصم قوات سوريا بالإرهاب والسعي، مع الإدارة الذاتية، إلى الانفصال، الأمر الذي يجافي الحقيقة بالمطلق. في الواقع، استنطعت روسيا، من خلال مسار أستانا، أن تستغلّ هوس تركيا بالعداء لتجربة الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية وطموحات الشعب الكردي في سوريا وأن تتفق معها على إرغام المعارضة السورية على الانسحاب من المناطق التي كانت تسيطر عليها والمشمولة باتفاق خفض التصعيد وتسليمها للحكومة السورية مقابل احتلال تركيا والجماعات المسلحة الموالية لها المناطق الكردية الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، بحيث لم يبق من تلك المناطق الأربع المشمولة باتفاق خفض التصعيد سوى جزء من المنطقة الأولى، أي بعض محافظة إدلب وجوارها.

### **اتّفاق سوتشي بشأن محافظة إدلب**

بحلول سبتمبر/أيلول 2018، لم يبق من مناطق خفض التصعيد سوى المنطقة التي تضمّ محافظة إدلب وجوارها من ريف المحافظات الثلاث حلب وحماه واللاذقية.

في 17 سبتمبر/أيلول 2018، اجتمع الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي ووقّعا (اتفاق سوتشي) الذي يقضي بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب شمال غربي سوريا.

نصّ الاتفاق على الإبقاء على منطقة خفض التصعيد في إدلب، وتحصين نقاط المراقبة التركية واستمرار عملها وإقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق 15 - 20 كيلومتراً داخل منطقة خفض التصعيد<sup>(33)</sup>.

---

(33). للاطلاع على النص الكامل للاتفاق، افتح الرابط التالي: <http://tamuz-net.net/?p=14697>

ومع حلول سنة 2020 استعادت قوات الحكومة السورية، مدعومة بالطائرات الروسية، جميع تلك المناطق ولم يبق منها سوى مساحة قليلة في محافظة إدلب بيد فصائل المعارضة السورية الموالية لتركيا.

في فبراير/شباط 2020، دخلت قوات الحكومة السورية مدينة سراقب ذات الموقع الاستراتيجي في شمال غرب سوريا، كونها تشكل نقطة التقاء بين طريقيين دوليين يربطان عدة محافظات سورية، كما سيطرت القوات الحكومية على عشرات المدن والبلدات في ريفي إدلب وحلب، أبرزها مدينة معرة النعمان، في جنوب المحافظة. وفي 5 مارس/أذار 2020، توصل الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، خلال لقاء قمة عُقد في موسكو إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب. وجاء الاتفاق، بوصفه ملحقًا لاتفاق سوتشي لعام 2018.

اشتمل الاتفاق، الذي أُعلن عنه في ختام اجتماع استغرق ست ساعات بين بوتين وأردوغان، على ثلاث نقاط رئيسية هي: وقف إطلاق النار ابتداءً من منتصف ليلة 6 مارس/أذار 2020، وإنشاء ممر آمن على طول الطريق الدولية حلب - اللاذقية " إم 4"، بعمق 6 كيلومترات شمال الطريق ومثلها جنوبه، وبدء تسيير دوريات مشتركة روسية - تركية على الطريق الدولية من بلدة الترنبة (الواقعة غرب سراقب) وصولاً إلى بلدة عين حور (الواقعة في ريف اللاذقية) بحلول 15 مارس/أذار 2020.

ولأنّ هذا الاتفاق لم يُنفذ تماماً من قبل تركيا والجماعات المسلّحة الموالية لها، هناك باستمرار احتمال أن تعمد القوات السورية الحكومية وحلفاؤها إلى شنّ عملية عسكرية جديدة في تلك المنطقة إذا ما سمحت روسيا بذلك.

## مسار جنيف الدولي للتفاوض

بدأ مسار جنيف الدولي للمفاوضات بشأن سوريا، باجتماع مجموعة عمل مؤلفة من الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية، 30 يونيو/حزيران 2012، والتي اتفقت على مجموعة مبادئ بشأن حلّ المسألة السورية، صيغت في بيان سُميَ ببيان جنيف 1، تضمّن مبادئ مرحلة انتقالية في البلاد. لم تحضر وفودٌ من الحكومة والمعارضة السوريتين هذا الاجتماع واللّتين اختلفتا على تفسير بيانه، مثلما اختلف في تفسيره، وخاصّة بشأن مصير الرئيس الأسد، حلفاء كلّ طرف منهما.

كان مؤتمر جنيف 2، الذي عُقد في 10 فبراير/شباط 2014 بإشراف الأخضر الإبراهيمي، الوسيط الدولي آنذاك، هو أوّل مؤتمر تفاوضي حضره وفدا الحكومة والمعارضة السوريتين، واستمرّ لغاية يوم 15 فبراير/شباط 2014 دون تحقيق أيّ اختراق.

كان المجلس الوطني الكردي قد قرّر في اجتماع، عُقد في أربيل، عاصمة إقليم كردستان، بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأوّل 2013، تشكيل وفد من خمسة أعضاء برئاسة الراحل عبد الحميد درويش وعضوية كلّ من كاميران حاج عبدو ومصطفى سينو وابراهيم برو وعبد الحكيم بشار، للمشاركة ضمن وفد الائتلاف المعارض في مؤتمر جنيف 2. في حين، لم يُسمح بأيّ تمثيل لحزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائه بالمشاركة في هذا المؤتمر. وقد ذكرنا، في فصلٍ سابقٍ، الخلافات التي عصفت بالمجلس وحركة المجتمع الديمقراطي عشية بدء مؤتمر جنيف 2 الذي أصبح أحد أهم محطّات تعميق الشرخ بين الطرفين الكرديين.

بعد انتهاء جلسات مؤتمر جنيف 2، تحدّث عبد الحميد درويش إلى صحيفة (الشرق الأوسط) عن صعوبة المفاوضات، وموقف الكرد فيها، وآتهم رئيس وفد الحكومة بشار الجعفري باستفزاز

المعارضة وأتهامها بالخيانة، كما اتهم بعض أعضاء وفد المعارضة أيضاً بالاستفزاز واللعب على الحبال، قائلاً: "منذ البداية كان هناك قلق وتوتر أثناء المفاوضات، والنظام كان متوتراً جداً في المفاوضات وكان استفزازياً، وبدأً بالشتائم السياسية، مثل اتهامنا بأننا عملاء وخائنون وغير ذلك... في المفاوضات أنا أمثل سوريا وأمثل الأكراد.. وأكثر من كل العرب أمثل العرب أيضاً".<sup>(34)</sup>

الخلافاً العميقة بين الحكومة والمعارضة السورية حول تفسير بيان جنيف 1 حالت دون تواصل عقد مؤتمرات جنيف إلى أن صوت مجلس الأمن، يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2015 بالإجماع على مشروع القرار الأميري رقم 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في يناير/كانون الثاني 2016، مقررًا بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا. انعقد مؤتمر جنيف 3 في 25 فبراير/شباط 2016، بعد أن أعلن مبعوث الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا تأجيل المفاوضات مرتين بسبب الخلافات بين الحكومة والمعارضة وخاصة بشأن تنفيذ الفقرتين 12 و 13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية وفدها المفاوض. انتهت هذه الجولة أيضاً دون تحقيق أي نتائج.

في مؤتمر جنيف 4، الذي عُقد يوم 23 فبراير/شباط 2017، واستمرّ لغاية يوم 3 مارس/أذار 2017، تمكّن المشاركون، برعاية دي مستورا، من تحقيق أول تقدّم نظري وذلك من خلال التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلاسل"، هي:  
- السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

(34). للاطلاع على تفاصيل تصريحات الراحل عبد الحميد درويش، افتح الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/38756>

- السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

- السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

- السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحكومة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

في مؤتمر جنيف 5، الذي بدأ بلقاءات تمهيدية في 23 مارس/أذار 2017، ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات. وتبادل وفد الحكومة والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام.

كما لم تحقق الجولات التالية جنيف 6 (16 مايو/أيار 2017)، وجنيف 7 (9 يوليو/تموز 2017)، وجنيف 8 (28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، وجنيف 9 (التي عُقِدَتْ بمدينة فيينا يومي 25 و26 يناير/كانون الثاني 2018) أيّ نتائج تُذَكَّر.

### **مؤتمر سوتشي وقرار تشكيل اللجنة الدستورية**

توقّف مسار جنيف الدولي للتفاوض عملياً، فاستغلت روسيا ذلك وسعت إلى خلق مسار جديد لحلّ الأزمة السورية عبر دعوة بعض الأطراف السورية إلى مؤتمر سوتشي الذي أسمته (مؤتمر الحوار الوطني السوري) إلى جانب مسار أستانا الذي تديره فعليا وبمساعدة تركيا وإيران دون أن يكون للأمم المتحدة أو الدول الغربية دور يذكر فيها.

بدأ المؤتمر في منتجع سوتشي في 29 يناير/كانون الثاني 2018 وانتهى في يوم 30 من الشهر ذاته، حيث تمّ إصدار بيان جاء فيه:



"اتفقنا على تأليف لجنة دستورية تتشكل من وفد الحكومة في الجمهورية العربية السورية ووفد معارض واسع التمثيل، وذلك بغرض صياغة إصلاح دستوري يساهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2245". وكان المؤتمر قد ترافق بمنح روسيا الضوء الأخضر لتركيا بغزو منطقة عفرين، وكذلك بالاستجابة لشروطها باستبعاد ممثلي الإدارة الذاتية وأجنحتها السياسية والعسكرية من المشاركة في المؤتمر. حالت الخلافات العميقة وتدّلت تركيا وروسيا في تحديد أسماء أعضاء اللجنة الدستورية دون تشكيلها لغاية أواخر شهر مايو/أيار 2018، حيث أعلنت الأمم المتحدة الاثنين 21 مايو/أيار 2018، على لسان أمينها العام أنطونيو غوتيريش أنه تم تشكيل لجنة دستورية سورية تضم ممثلين عن كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني بهدف مراجعة الدستور بهدف التوصل لحل سياسي ينهي النزاع العسكري المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام. تضم اللجنة 150 عضواً، خمسون منهم يختارهم دمشق، وخمسون يختارهم المعارضة، وخمسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة

### **بهدف الأخذ في الاعتبار آراء خبراء وممثلين للمجتمع المدني.**

اختُزلت بذلك العملية التفاوضية في إطار السلة الثانية من السلال الأربع المتفق عليها وتمّ القفز على السلة الأولى التي تضمّ "القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر".

### **اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف**

في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2019، اتفق أعضاء اللجنة الدستورية

على تشكيل لجنة مصغرة من 45 عضواً بمعدّل 15 عضواً لكل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، لتُعقد أولى جولات الاجتماعات في جنيف يوم الأربعاء 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وانتهت يوم الجمعة 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

في ختام الجولة الأولى، أبدى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسن تفاؤله بسير الاجتماعات، وقال: "إن المباحثات سارت بشكل أفضل مما كان يتوقّعه معظم الناس". لكنّه أكد أيضاً على صعوبة هذه المباحثات، وقال: "المناقشات صعبة للغاية في بعض الأحيان، ويتطلب الأمر شجاعة للاستماع إلى دفاع الجانب الآخر عن آرائه بشأن تلك القضايا".

تمثّل في هذه اللجنة المصغرة عضوٌ كرديّ وحيد وهو كاميران حاجو، ممثلاً عن المجلس الوطني الكردي ضمن وفد الائتلاف المعارض، في إشارة واضحة إلى الضعف الشديد للتمثيل الكردي في هذا الاستحقاق.

وبعد انتهاء خمس جولات من اجتماعات اللجنة الدستورية دون إحراز أيّ تقدّم على الإطلاق، تحدّث كاميران حاجو، العضو الكردي الوحيد في اللجنة المصغرة، إلى برنامج Çavê Sêyem الذي يعدّه ويقدمه مؤلّف هذا العمل في راديو روداو، يوم 20 يونيو/حزيران 2021، عن تقييمه لسير أعمال اللجنة الدستورية، قائلاً:

"في الحقيقة، أنا كشخص، وكفنانة عامّة، ومنذ البداية، لا أثق كثيراً بهذه اللجنة الدستورية، وتحذّرتنا مراراً عن السبب وراء ذلك ألا وهو أنّ النظام إذا خطا بعض الخطوات في هذه المسألة سوف يضطرّ للقيام بخطوات أخرى وسوف يصل إلى مكانٍ لا يمكنه العودة منه، وسيصبح هذا بمثابة نهاية النظام. ولكن، الآن، الطريق الوحيد الذي يسلكه الحلّ السياسي ظلّ فقط اللجنة الدستورية، وهذا أيضاً بمثابة قلب لبندو القرار الدولي 2254، فكما تعلمون، الأساس هو أن تكون هناك سلطة انتقالية، ومن ثمّ يأتي الدستور، وبعد ذلك

إجراء انتخابات، ولكن للأسف ليس هذا ما حدث. بموجب اتفاق، تمّ القبول بأنّ يتمّ البدء بمسألة الدستور بدل مسألة السلطة والانتخابات. حتى الآن عقدنا خمس جولات، وكانت بالفعل من دون نتائج. والجولة القادمة أيضاً سوف تكون في شرطي سيكون النظام فيه أكثر تشدداً، لأنّ رئيس النظام ضمّن لنفسه الآن سبع سنوات أخرى من الحكم عبر انتخابات غير شرعية، وجميعكم تعلمون مدى التزوير فيها. حينما تضمن لنفسك سبع سنوات أخرى من الحكم، ثمّ تقول تعالوا لنضع دستوراً جديداً، أيّ معنى لهذا الأمر. أعتقد أنّ مهمّتنا ستغدو أكثر صعوبة، لكن على أيّ حال، لم يتبقّ سوى هذا السبيل، إلا إذا توصل الفاعلون الإقليميون والدوليون إلى اتّخاذ قرار جديد أو أن يتمّ السير في كلّ السلال معاً، وبخلاف ذلك، لا أعتقد أنّ اللجنة الدستورية بمفردها ستكون السبيل الوحيد للحلّ السياسي في سوريا".

حول دور المجتمع الدولي وإمكانية تفعيل جهوده في سبيل حلّ المسألة السورية، قال حاجو: "الآن، اللجنة الدستورية تكاد تصل إلى طريق مسدود، وليست هناك سبلٌ أخرى، وبالتالي إذا كانت هناك جدية من أجل المسألة السورية، الدول المعنية مضطرّة للبحث عن سبل وقرارات وصيغ أخرى، ولكن للأسف، يمكن أن تكون هناك قراءة معاكسة لهذا الاحتمال، نشعر أنّ هذا الوضع الموجود في شمل شرق سوريا، وكذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المسلّحين وتركيا، والمناطق الخاضعة للنظام وروسيا، والاضطرابات الموجودة في الجنوب، إذا ما نظرنا إلى هذا الوضع، نشعر إلى حدّ ما أنّ الدول المنشغلة بالوضع السوري تقبل بهذا الوضع إلى حدّ ما. ويمكنها أن تُبقي على هذا الوضع لعدّة سنوات ويتحوّل إلى أمرٍ واقع. ثمّ تستطيع أن تقوم بتوزيع السلطة. لأنّه يبدو أنّ هناك قناعة، خاصّة وأنّ الثقة بإمكانية إيجاد بديل لبشار (الأسد) ضعيفة، وأنّ وقوع السلطة في يد مكوّنٍ واحدٍ في سوريا سيكون أمراً صعباً جدّاً،

وكذلك فرض نوعٍ من الفدرالية أو توزيعٍ للسلطة بطريقة مباشرة من فوق قد يكون أيضاً أمراً صعباً بعض الشيء، وبالتالي يمكن أن تمنح هذه الدولة وقتاً لاستمرار هذا الوضع على حاله، ريثما تستقر هذه السلطات للأطراف المختلفة، ومن ثمّ يتمّ الجمع بينها على طاولة واحدة. هكذا نستشعر، ولكن حتى هذا التصوّر لا يمكننا الجزم بصحّته تماماً".

### الموقف الروسي من المسألة الكردية

تختلف الآراء حول الموقف الروسي من المسألة الكردية في سوريا، بين من يعتبر موقفها منحازاً بالكامل إلى موقف الحكومة السورية وساعياً إلى إخضاع الكورد لشروط النظام تماماً، وبين من يعتبر أنّ موقفها أوضح من الموقف الأمريكي من المسألة الكردية وتدعو منذ البداية إلى إشراك الكرد في مساعي الحلّ والأخذ في الاعتبار حقوقهم ضمن الدولة السورية، بل ذهبت إلى حدّ طرح مسودة دستور لسوريا كانت تضمّ الكثير من حقوق الكرد في سوريا. لكن القاسم المشترك بين الآراء المختلفة بشأن الموقف الروسي من المسألة الكردية هو محورية الدور الروسي في سوريا وضرورة التواصل والعمل معها في هذا الإطار.

بشأن الموقف الروسي ومساعي الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، يقول صلاح علمداري، عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)، خلال مشاركته في إحدى حلقات برنامج Çavê Sêyem الذي يعده ويقدمه مؤلّف هذا العمل في راديو رووداو:

"هناك محاولات للروس، سواءً كانت سرّاً أو علناً، لفتح الطريق بشكلٍ من الأشكال أمام الحوار بين الكرد، أو دعنا نسميها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والنظام السوري، بطريقة ما. لكن

للأسف، كلما تكون هناك محاولات لفتح طريق الحوار، يعمد النظام السوري إلى إطلاق تصريحات حادة تعمل على إجهاض تلك المحاولات، تلك المحاولات التي يقوم بها الروس أنفسهم وتأتي من (قاعدة) حميميم. ثمّ تمضي ستة أشهر أو سنة، وتعود نفس المحاولات لأنّه لا سبيل سوى ذلك. روسيا هي الأخرى، كدولة قوية وصاحبة نفوذ ودور في سوريا، لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب، فالروس أيضاً أحياناً يمارسون التضليل والانتهازية، يمارسون شيئاً هنا ويقومون بشيءٍ مختلف هناك. من جهة، يريدون فتح طريق الحوار بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والنظام، ومن جهة أخرى، يثيرون مسألة الانفصال والتقسيم ويثبتون ذلك كتهمة على الكرّد. أي أنّهم يريدون أن يقوموا بحربهم الباردة مع الأمريكان عبر الكرّد أحياناً وعبر النظام أحياناً أخرى. هم أيضاً ليسوا لابعباً نزيهاً ولا يلتزمون بوعودهم، ومن الناحية العملية ليسوا جادّين في طرح آلية للحوار مع الكرّد، أو لنقل بين السوريين أنفسهم. أحياناً، يدلون بتصريحات، ويتراجعون عنها بعد ستة أشهر. فإذا ما راجعنا تصريحاتهم منذ عام 2015، سنرى كم مرّة طُرح موضوع الحوار مع دمشق في تصريحات، لكن على الأرض لم يحدث أيّ شيء، ولم تتجاوز المسألة حدود حميميم... مع الأسف، الدور الروسي ليس دوراً نزيهاً، الروس انتهازيون، وينخرطون غالباً في مساومات البيع والشراء مع الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا، ويتناسون القضية الرئيسية، أي قضية السوريين".

ويقول علمداري أنّ روسيا ليست لديها سياسة متكاملة وخاصّة بالكرّد في سوريا:

"اجتمعنا لمدة ساعتين مع ميخائيل بوغدانوف في مقرّ وزارة الخارجية الروسية في موسكو، وتحدّثنا مطوّلاً عمّا يجري في عفرين وعاتبناهم على مواقفهم. في نهاية الحديث، قال لنا: أنتم تفكّرون بعفرين ونحن نفكّر بسوريا كاملةً. وقد فهمتُ منه جيّداً، بأنّه للأسف ليس هناك

في وزارة الخارجية الروسية ملقّت خاصّ بالكرد كمكوّن كبير في سوريا، وهذا مدعاةً للأسف. هم ينظرون إلى سوريا برمّتها كدولة فيها، إنّ قلت أو كثرت، بعض المكونات، ولكن ليست هناك ملقّات حلول لكلّ مكوّن من هذه المكوّنات، وليس هناك شيء باسم الملفّ الكردي في وزارة الخارجية الروسية. الروس يعتبرون سوريا بأكملها مهمّة جدّاً لهم، يعتبرون البحر الأبيض المتوسط مهمّاً جدّاً لهم، تهتمّهم المسألة الجيوستراتيجية في مواجهة القوى العظمى مثل أمريكا ولذلك يعتبرون وجودهم في سوريا مهمّاً للغاية، وبموازاة ذلك، يمارسون تجارتهم. في مسألة عفرين، تبين جلياً أنّ الضوء الأخضر الروسي هو الذي أُعطي لكي يتمّ نقل مسلحي المعارضة الذين كانوا في أطراف العاصمة إلى عفرين في سبيل إراحة بشار الأسد وإبعاد المسلّحين عنه، بحيث لم يكن مهمّاً إلى أين يذهب هؤلاء المسلّحون، المهم هو تأمين الهدوء والأمان حول العاصمة، ويرتاح النظام ويتعدّد المسلّحون عنه. لا شك أنّ الروس كانت لهم يد في هذا الأمر، والآن أيضاً لهم يد في المساومات المتعلّقة بحلب والباب. هناك انتهازية واضحة في دور الروس، والدور الروسي ليس دوراً نزيهاً، ويد الروس في سوريا ليست يدّ نظيفة. إنّ قولنا هذا لا يعني أننا نرى الروس كأعداء لنا، ولكن أيضاً يجب أن نكون على علم بما يحدث. اليوم، مسألة الصديق والعدو مسألة نسبية، من يكون صديقك في موضع يكون عدواً في موضع آخر. فنحن نعرف كلّ هذا عن الروس، ونحن مضطّرونّ للتعامل معهم، لأنّ للروس دورٌ كبيرٌ.

## الموقف الدولي من القضية الكردية

حول محدّدات المواقف الدولية من القضية الكردية، تحدّث البروفيسور عمر شيخموس، السياسي الكردي المخضرم والذي لعب أدواراً دبلوماسية هامة على الساحة الدولية لصالح القضية

الكردية، إلى برنامج Çavê Sêyem الذي يعدّه ويقدمه مؤلّف هذا العمل في راديو رووداو، يوم 20 يوليو/تموز 2021، عن تقييمه لسير أعمال اللجنة الدستورية، قائلاً:

"يجب أن نميّز بين أمرين، الأمر الأوّل هو أن الرأي العام العالمي مع القضية الكردية العادلة ويدعم الشعب الكردي ونضاله، ويقدر عالياً جدّاً دور الشعب الكردي في محاربة داعش والقوى المتشدّدة في الشرق الأوسط، وهذه الحكومات مضطّرة لأخذ الرأي العام في بلدانها بعين الاعتبار. الأمر الثاني هو أنّ سياسة هذه الدول سياسة تقليدية وهي مرتبطة بالمصالح الوطنية، وتتعامل حسب هذه المصالح الوطنية. لكن العامل الأساسي هو أنّه ليس فقط المجتمع الدولي سيهمل الكرد بل ولن يدفع بقضيتهم قدماً ما لم نضع نحن حدّاً لنواقصنا وانقسامنا ونتعاون ونؤدّد صفوفنا. ما لم تتعرّز وحدة الكرد لن يحسب أحدٌ لنا حساباً. ولذلك، قبل أن نشكو من المجتمع الدولي، علينا أن نعاتب أنفسنا، ونسأل أنفسنا لماذا لا نستطيع أن ننبئ سياسة موحّدة وبرنامجاً موحّداً واستراتيجية موحّدة حتى نستطيع التأثير على السياسة العالمية حيال قضيتنا؟" وحول تأثير عدم استقلالية الأطراف الكردية في سوريا وتبعيتها للأطراف الكردستانية على الموقف الدولي من القضية الكردية في سوريا، يقول شيخموس:

"رّبّما يكون لهذا تأثيرٌ على الموقف الدولي، ولكنّه ليس عاملاً أساسياً، ولكن القوى الدولية وحتى الإقليمية، حينما تتطلّب مصالحهم، لا يهتمون بهذه العوامل، لكنني أستطيع التحدّث عن عدّة عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسياً في فتور التعامل مع القوى الكردية في غرب كردستان أو مع الإدارة الذاتية؛ أوّلاً، يجب ألا ننسى أنّ الإدارة الذاتية أعلنت رسمياً بشكلٍ منفرد ومن طرفٍ واحد؛ ثانياً، لم تكن نتيجة عملية انتخابية؛ ثالثاً، كانت قوّة سياسية منفردة تحكم السلطة في البداية، ولم تكن مستعدة لإشراك ممثلي

المكونات الأخرى في غرب كردستان، سواءً من الكرد أو العرب أو السريان أو الأرمن، في إدارة هذه المنطقة. الآن، هناك انفتاح من قبل هذه السلطة وتُظهر استعداداً لذلك، ولكن منذ البداية، وفي سبيل نيل شرعية دولية، يجب ألا تكون هذه الإدارة أحادية الجانب وأن تكون ثمرة عملية انتخابية حرة ومشروعة، وإشراك ممثلي جميع المكونات فيها. الأمر الآخر، في البداية كان هناك الكثير من الانتقادات في أوساط المجتمع والجمهير الكردية في غرب كردستان للإدارة الذاتية، ولكن مع مرور الوقت وعندما نجحت في المجال العسكري في حمايتهم من داعش وقوات الحكومة السورية وبعض جماعات المعارضة التي حاولت مهاجمة المناطق الكردية، أدى هذا إلى تزايد نوعٍ من الدعم لها".

## نشاط أمريكي

نشطت الحركة الأمريكية حيال سوريا مؤخراً، إذ أنّ هناك معلومات تؤكّد أنّ الإدارة الأمريكية بصدد إعفاء مناطق الإدارة الذاتية وبعض المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية من العقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر، مستثنية مناطق هيئة تحرير الشام (المصنّفة كمنظمة إرهابية) ومنطقة عفرين الكوردستانية التي تحتلها القوات التركية إلى جانب مجموعة كبيرة من الفصائل المسلحة الإسلامية التي أكدت تقارير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن سوريا أنّ ثلاثة منها قد ارتكبت جرائم حرب ضدّ الكورد في مناطقهم المحتلّة. وفي الأسبوع الأوّل من شهر مارس/ آذار الحالي، زار وفدٌ أمريكيّ رفيع غرب كوردستان وشمال شرق سوريا، وقام بتقييم الاحتياجات الضرورية للمنطقة وألويات تأمينها، دون أن يلتقي بالسلطات المحلية. وفي يوم الاثنين، 14 مارس/ آذار، زار وفدٌ أمريكيّ رفيع، من الخارجية والأمن القومي، غرب كوردستان



وشمال شرق سوريا والتقى القيادتين العسكرية والسياسية فيها. الوفد المؤلّف من إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية، جينفير جافيتو نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون العراق، زهرة بيل مديرة ملف سوريا والعراق في مجلس الأمن القومي وماثيو بيرل ممثل الخارجية الأميركية في شمال شرقي سوريا، اجتمع بالقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، ومن ثمّ بوفدٍ من مجلس سوريا الديمقراطية، برئاسة إلهام أحمد الرئيس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية. وناقش الوفد مع مستضيفيه المسائل المتعلّقة باستمرار محاربة داعش وتقويض نشاطها في مناطق الإدارة وتحسين التدابير الأمنية بشأن السجون التي تضمّ عناصر داعش والمخيمات التي تضمّ عوائلهم والناصرين لهم. وكذلك القضايا الخدمية والاقتصادية الملّحة بالنسبة إلى المنطقة، والجهود الدولية للحلّ السياسي للأزمة السورية وضرورة مشاركة جميع الأطراف السورية فيها. وهناك حديث عن وجود منح أمريكية لتحسين قطاعات الكهرباء والمياه والمحروقات والخبز في مناطق الإدارة الذاتية. ويوم الخميس، 17 مارس/أذار، التقى ماثيو بيرل عضو الوفد الأمريكي بوفدٍ من المجلس الوطني الكردي، المنضوي في إطار الائتلاف الموالي لتركيا، وبحث معه إمكانية استئناف الحوار بين المجلس وأحزاب الوحدة الوطنية.

## تلكو روسي

كانت روسيا قد وجّهت دعوة إلى مجموعة كبيرة من المعارضين السوريين من تيارات مختلفة، منهم ثلاثة من قيادة مسد، بينهم الرئيسان المشتركان، إلهام أحمد ورياض درار، ومن هيئة التنسيق الوطنية أحمد عسراوي وصفوان عكاش، ومن منصّة موسكو قدرتي

جميل، بالإضافة إلى خالد المحاميد وعبيدة نحاس، ومن اللجنة الدستورية، الشخصية المستقلة بسمة قزمانى، لزيارة موسكو واللقاء بمبعوث الرئيس الروسى إلى الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، وذلك فى مسعى لخلق تكثف جديد فى المعارضة على حساب الائتلاف الذى لم يعد يحظى بدعمٍ دوليٍّ حقيقي. وكان من المفترض أن تتم هذه الزيارة فى 7 فبراير، شباط، لكن روسيا أجلتها. ثم تحدد موعدٌ جديد لها فى نهاية شباط، إلا أن روسيا عادت وألغت الزيارة، فى يوم 27 فبراير، أى بعد بدء الحرب فى أوكرانيا، وبزرت ذلك بأسباب لوجستية. لكن لا يمكن إخفاء تأثير الأزمة فى أوكرانيا على هذا المسعى الروسى. اشتداد التوتر بين أمريكا وحلفائها من جهة وروسيا من جهة أخرى، قد يؤدى إلى تراجع الدور الذى تلعبه روسيا فى دفع الإدارة الذاتية نحو التقارب مع الحكومة السورية والتفاهم معها، حيث سيزداد تردد الإدارة فى السير فى هذا الاتجاه خشية من إغضاب أمريكا. كما من الممكن أن يمنح فرصة أكبر لأمريكا فى مسعاها إلى خلق تقارب بين شمال شرق سوريا وشمال غربها عبر القناة التركية، وهو مسعى تبذله أمريكا منذ مدة طويلة ولكنه لم يلق النجاح. وكان لافتاً، فى هذا الإطار، إحياء مسد لذكرى اندلاع (الثورة السورية)، الأمر الذى لم تفعله من قبل.

لا يمكن وضع خاتمة لهذا الكتاب بينما لا يزال الموضوع الذي يتناوله مفتوحاً على مسارات واحتمالات لا حصر لها. لكنّ الممكن قوله هو أنّ أفضل فرصة تاريخية أُتيحت للشعب الكردي في سوريا، فرصة لم تكن لا متوقّعة ولا منتظرة، في حين كانت حركته السياسية في أضعف حالاتها، الأمر الذي انعكس على أدائها الذي لم يرتقِ إلى مستوى التحدّيات والاستحقاقات التي واجهتها. لم تبقَ أطراف الحركة الكردية منقسمة على ذاتها فحسب، بل انشغلت بصراعاتها البيئية الناجمة عن هذا الانقسام وصرفت طاقاتها، المتواضعة أصلاً، في هذا الصراع أكثر مما وُظفتها في مواجهة التناقض الأساسي. وبعد انقضاء أحد عشر عاماً على الصراع في سوريا، لا تزال الأطراف الكردية على انقساماتها وتخذقاتها واصطفافاتها. وللأسف، المعطيات والمؤشرات الراهنة لا تُنبئ بانحسار هذا الانقسام، بل توحى بتعميقه.

## الملاحق

### الملحق (1)

مرسوم تشريعي رقم 93 / تاريخ 23/8/1962  
إجراء إحصاء عام لسكان محافظة الحسكة  
إن رئيس الجمهورية بناء على المرسوم التشريعي رقم 1 تاريخ  
30/4/1962  
وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم 106  
وتاريخ 23/8/1962  
نشر المرسوم التشريعي الآتي:

**مادة 1 -** يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد يحدّد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناء على اقتراح وزير الداخلية.

**مادة 2 -** تقوم مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط بإجراء هذا الإحصاء واتخاذ ما يلزم لتنفيذه طبقاً للقواعد التي تقررها لجنة الإحصاء المركزية.

**مادة 3** - يتمّ تأليف لجنة الإحصاء المركزية وتحديد اختصاصاتها وعدد أعضائها ومقدار تعويضاتهم بقرار من وزير التخطيط ويكون بين أعضائها ممثلون عن وزارة الداخلية والمديرية العامة للأحوال المدنية.

**مادة 4** - لوزير التخطيط بعد موافقة الإدارة المختصة حق ندب أي من موظفي الدولة أو تعيين موظفين ومستخدمين أو عمال مؤقتين لإجراء الإحصاء المشار اليه في أية مرحلة من مراحل التمهيد له أو تنفيذه أو التجهيز لنشر بياناته وذلك في حدود الموازنة المعتمدة.

**مادة 5** - تستثني مديرية الإحصاء بالنسبة لأعمال الإحصاء المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي مما يلي:

أ = القواعد المعمول بها في شأن تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وذلك في حالة تعيينهم بصفة مؤقتة لأعمال الإحصاء.

ب = القواعد المتعلقة بالأجور الإضافية الواردة بقانون الموظفين الأساسي رقم 135 تاريخ 10/1/1945 وتعديلاته.

ج = القيود الخاصة بتعويضات الانتقال المنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسي رقم 135 المشار إليه وذلك بالنسبة لتنقلات الموظفين الذين يعملون في هذا الإحصاء ويمنحون بدل انتقال ثابت يحدّده وزير التخطيط.

د = تحدد الاستثناءات المشار إليها في هذه المادة بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير الداخلي والتخطيط.

**مادة 6** - يمنح الأمين العام المساعد لشؤون الإحصاء سلفة دائمة لأعمال هذا الإحصاء ويكون التصرف فيها دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات المالية في هذا الشأن ويجوز له بأن يفوض المشرفين على أعمال الإحصاء بأخذ سلفة دائمة لذات الغرض.

**مادة 7** - عند انتهاء عملية إحصاء السكان في محافظة الحسكة تشكل لجنة عليا بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح وزير الداخلية لدراسة نتائج الإحصاء وتقرير تثبيتها في سجلات الأحوال المدنية الجديدة أو عدمه واعداد التعليمات اللازمة لذلك.

**مادة 8** - يتم التسجيل في السجل المدني من قبل لجان تسجيل تؤلف بقرار من وزير الداخلية وتزود بالعدد الكافي من الموظفين والمستخدمين والكتاب الموقتين.

**مادة 9** - تؤلف لجنة مركزية في محافظة الحسكة بمرسوم جمهوري مهمتها مراقبة أعمال لجان التسجيل المؤلفة بموجب المادة السابقة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز عمليات التسجيل في المحافظة المذكورة وتمنح هذه اللجنة صلاحية عدم تسجيل كل من لا يثبت أنه من رعايا الجمهورية العربية السورية وفقا للقوانين النافذة. وتخضع لإشراف وتوجيه اللجنة العليا.

**مادة 10** - قبل تسجيل السكان في السجل المدني تقوم لجان التسجيل بالتحقيق والتثبت بجميع الطرق والوسائل من صحة البيانات المدونة في استمارات الإحصاء المدني بها من قبل أصحاب العلاقة وخاصة بمطابقة هذه المعلومات على محتويات سجلات الأحوال المدنية الأساسية السابقة وعرض النتيجة على اللجنة المركزية لتقرير التسجيل أو عدمه.

**مادة 11** - تتخذ قرارات اللجان بالأكثرية وتكون هذه القرارات خاضعة للاستئناف لدى اللجنة العليا خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغها إلى ذوي العلاقة ويكون قرار هذه اللجنة في هذا الشأن نهائياً.

**مادة 12** - عندما يتم تدوين جميع استمارات الإحصاء في السجل المدني يختم هذا السجل ويوقع عليه من قبل رئيس اللجنة وأعضائها والكاتب بأنّه مطابق لها. وتنظّم اللجنة محضراً بالأعمال التي قامت بها ترفعه إلى اللجنة المركزية.

**مادة 13** - يعلن بدء التسجيل واختتامه بقرار من وزير الداخلية.

**مادة 14** - يستطيع ذوو العلاقة طلب قيد ما يتعلق بهم من الوقعات المنسية أو تصحيح ما يتعلق بهم من الأخطاء الواقعة في الإحصاء أو التسجيل خلال مهلة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ نشر قرار اختتام التسجيل، وذلك بموجب طلب خطي يقدمونه إلى رئيس اللجنة المركزية في المحافظة وبعد أن تقوم هذه اللجنة بالتحقيق وتتخذ قرارها في الموضوع، ويعفى المستدعون من الجزاء والغرامة. وهذا القرار تابع للاستئناف أمام اللجنة العليا.

**مادة 15** - لا يمكن للجان التسجيل تصحيح ولادة الأشخاص المدوّن في سجلات الأحوال المدنية الحالية، بل ينبغي من أجل هذا التصحيح اتّباع الأصول الواردة في القوانين المرعية.

**مادة 16** - بعد انقضاء المدة المحددة في المادة 13 لا يمكن إجراء أي قيد أو تصحيح إلا بحكم من المحكمة المختصة حسب الأصول المرعية.

**مادة 17 -** على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية أتمّ الرابعة عشرة من عمره سُجّل في محافظة الحسكة أن يستحصل خلال سنة من تاريخ اختتام التسجيل على تذكرة هوية جديدة وبعد انقضاء هذه المدة تعتبر تذاكر الهوية السابقة ملغاة.

**مادة 18 -** أ = بعد اختتام أعمال التسجيل يصبح التسجيل الجديد في السجل المدني نافذاً اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير الداخلية المتضمّن اختتام أعمال التسجيل.

ب = تبقى قيود السجلات القديمة معتبرة إلى أن يُعمل بالسجل المدني الجديد المنظم وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي.

**مادة 19 -** أ = يتوجّب على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية مسجل في سجلات الأحوال المدنية في محافظة الحسكة أن يستحصل خلال المهلة التي تحدد بقرار من وزير الداخلية على صورة عن قيده وقيد عائلته المدون في السجل المدني لإبرازها إلى موظفي الإحصاء يوم الإحصاء، ويقوم دفتر العائلة وتذكرة الهوية مقام صورة القيد.

ب = تعفى هذه القيود من رسم الطابع القانوني ولا تستعمل لغير هذه الغاية.

ج = يجوز لوزير الداخلية تكليف موظفي الأحوال المدنية أو موظفي الدولة بالقيام بهذا العمل خارج أوقات الدوام الرسمي لقاء تعويض يحدد من قبله في قرار التكليف.

د = يعاقب كل من يتخلّف عن إبراز صورة القيد المدني أو دفتر



العائلة أو تذكرة الهوية يوم الإحصاء وفقاً لأحكام المادة 23 من هذا المرسوم التشريعي.

**مادة 20 -** على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية مسجل في سجلات الأحوال المدنية الحالية في محافظة الحسكة أو مكتوم أصله من المحافظة المذكورة، وكان في يوم الإحصاء موجوداً خارج المحافظة أن يراجع أمين السجل المدني في الجهة الموجود فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحصاء لتنظيم الاستمارة المتعلقة بتسجيله وتسجيل أفراد عائلته وعلى أمين السجل المدني أن يحيل هذه الاستمارة إلى أمين السجل المدني في محلّ قيده أو المحل الذي يرغب القيد فيه إذا كان مكتوماً ليحيلها هذا الأخير بدوره إلى اللجنة المحلية للتحقيق عليها وفقاً للمواد المدرجة أعلاه وإعطاء القرار لتسجيلها بعد موافقة اللجنة الرئيسية.

أمّا إذا كانت إقامة هذا الشخص في الخارج فعليه أن يراجع قنصل الجمهورية العربية السورية في البلد الذي يقيم فيه لتنظيم الاستمارة المُنشَر إليها خلال ثلاثة أشهر من يوم الإحصاء، وعلى القنصل إيداع الاستمارة إلى أمين السجل المدني المختصّ بطريق التسلسل بعد توقيعها من قبل ذوي العلاقة وتذييلها بشرح يفيد بأن تنظيمها جرى بحضوره وأنه تحقق من صحة مندرجاتها فيقوم أمين السجل المدني بإجراء المقتضى بصدها وفقاً لما هو مبين آنفاً، وأمّا إذا كانت الإقامة في لبنان فعليه مراجعة المديرية العامة للأحوال المدنية لتنظيم الاستمارة الآنف الذكر، فتحال من قبلها بعد توقيعها من ذوي العلاقة والتصديق على صحة التوقيع إلى أمين السجل المدني المختص لإنجازها على النحو المتقدم ذكره.

**مادة 21 -** أ = يخوّل وزير الداخلية بعد موافقة الإدارة المختصة

حقّ ندب أي من موظفي الدولة أو تعيين موظفين أو مستخدمين مؤقّنين للقيام بأعمال تسجيل السكان في أية مرحلة من مراحلها دون التقيد بالقواعد المعمول بها في التعيين الواردة بقانون الموظفين الأساسي.

ب = لوزير الداخلية أو من ينيبه حقّ التعاقد لإنجاز جميع الأعمال المتعلقة بتسجيل السكان لقاء أجور يحدّد مقدارها بالقرارات الصادرة عنه حسب تقدير لجان المبايعة كما يحقّ له منح تعويض يومي أو تعويض مقطوع للأشخاص أو الموظفين الذين يكلفون القيام بمختلف الأعمال المتعلقة بالتسجيل ضمن حدود الاعتمادات المرصودة لهذه الغاية في الموازنة ولا تخضع هذه التعويضات لأحكام المرسوم التشريعي رقم 95 الصادر في 4 / 10 / 1953.

ج = إن تنقلات الموظفين الذين يعملون في التسجيل لا تخضع لأحكام تعويضات الانتقال المنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسي بل يمنحون بدل انتقال ثابت يحدّد بقرار من وزير الداخلية.

د = تحدد تعويضات اللجنة العليا واللجنة المركزية واللجان المحلية بقرار من وزير الداخلية.

هـ = تحدد شروط التعيين والتعاقد ومنح جميع التعويضات المنصوص عليها في هذه المادة بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير الداخلية.

**مادة 22 - أ** = تضع وزارة التخطيط بالانفاق مع وزارة الداخلية تعليمات يوضح فيها طرق وأساليب تطبيق هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلّق بالإحصاء.

ب = تضع وزارة الداخلية تعليمات يوضح فيها طرق وأساليب تطبيق هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلق بتسجيل السكان.

**مادة 23 - أ =** كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم التشريعي والتعليمات الملحقة به يعاقب عليها وفق قانون العقوبات وسائر الأنظمة والقوانين النافذة.

ب = في الحالات التي لم ينصّ فيها على عقوبة يعاقب المخالف بغرامة نقدية تتراوح بين خمس وعشرين إلى خمسين ليرة سورية وبالحبس من عشرة أيام إلى شهرين أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ج = مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشدّ تنصّ عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسمائة إلى ألفي ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى ببيانات كاذبة أمام لجان الإحصاء أو السلطات المختصة بقصد إثبات الجنسية العربية السورية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك.

**مادة 24 -** ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية. دمشق في 23/8/1962 ، ناظم القدسي صدر عن رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، بشير العظمة

## الملحق (2)

مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد

مع النهوض الجماهيري السلمي الذي بدأ في سوريا، منذ الخامس عشر من آذار، والذي يهدف لتحقيق مجتمع ديمقراطي ينعم فيه جميع أبناء سوريا بمختلف طيفهم القومي والثقافي والديني والسياسي بحقوقهم الأساسية، ويتواكب مع التطورات الحاصلة في المنطقة، ويتفاعل مع هذا العصر الذي تتجه فيه البشرية نحو بناء نظم ديمقراطية وتحقيق الحرية و العدالة والمساواة.

إن هذا النهوض الذي يحصل الآن في سوريا هو حراك وطني جماهيري واسع يدعو إلى إحداث تغيير ديمقراطي سلمي وتحقيق إصلاحات جوهرية على كافة الصعد، التي من شأنها إنهاء حالة الاستبداد وحكم الحزب الواحد وإنهاء احتكار السلطة وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تكفل العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وتحقيق الشراكة الحقيقية لكل المواطنين في إدارة شؤون البلاد. إن عدم استجابة السلطة لمطالب الشعب في تحقيق التحولات الديمقراطية السلمية في البلاد ومواجهة الحراك الجماهيري الاحتجاجي السلمي بالعنف ، أدى إلى خلق أزمة عميقة ، باتت تهدد بلدنا سوريا بمخاطر جدية ، الأمر الذي يقتضي تضافر الجهود والمساعي ، على مختلف المستويات ومن خلال المسؤوليات الملقة على عاتق مكونات الشعب السوري بكل انتماءاته القومية والسياسية وشرائحه وفئاته الاجتماعية ، التلاقي من أجل التفاهم على العناوين البارزة والخطوط العريضة لمبادرة وطنية شاملة لوضع الحلول العملية الجادة لمعالجة الأزمة التي تلف بلدنا وتجنبيه المخاطر المحدقة وضمان تطوره وتقدمه .

إن أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا ، التي هي جزء من الحركة الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد ، ترى أن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية أساسية ويساهم حلها في حل القضايا الأخرى وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد، وان الصيغة المثلى للخروج من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل

المكونات الوطنية. ومن اجل إنجاح هذا الحوار نرى ضرورة تحقيق ما يلي :

1 - تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أية ذريعة كانت والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها ، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل بين مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية والنخب الثقافية التي تؤمن بالحوار سبيلاً للتفاهم.

2 - تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية ، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة ، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين .

3 - السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علناً إلى حين صدور قانون عصري للأحزاب.

4 - إلغاء كافة السياسات التمييزية، والمراسيم والتعاميم السرية المطبقة بحق الشعب الكردي ، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها ، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية كمواطنين سوريين ، وإبلاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم بغية إزالة أثار الإهمال المتعمد لها وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق.

5 - الدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أية جهة كانت، من أولى مهامه ، إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الامتياز لأية جهة سواء كان حزبا أو قومية ، ويتضمن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية ، وي طرح هذا الدستور على الاستفتاء العام ، وإقرار قانون جديد للانتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته دون التمييز بسبب العرق أو الدين ، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة.

6 - ضمان فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية،

واستقلالية القضاء وتعزيز دوره.

7 - حل القضية القومية للشعب الكردي حلا ديمقراطيا عادلا في إطار وحدة البلاد ، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية.  
8 - حماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

إن إيلاء هذه المبادرة الاهتمام اللائق من لدن جميع القوى والنخب السياسية والثقافية على اختلاف مواقعها لا شك سينصب في خدمة تضافر كل الجهود لما فيه خير ومصحة الشعب والوطن .

11/5/2011

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

### الملحق (3)

المرسوم التشريعي رقم 49

المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2011 الخاص بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية  
7-نيسان-2011-

بناء على أحكام الدستور

يرسم ما يلي:

المادة 1: يمنح المسجلون في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.

المادة 2: يصدر وزير الداخلية القرارات المتضمنة للتعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

المادة 3: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دمشق في 4-5-1432 هجري الموافق 2011-4-7 م

رئيس الجمهورية

## الملحق (4)

إلى الإعلام والرأي العام

في 16 حزيران/يونيو 2020 اختتم وفدا المجلس الوطني الكوردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكوردية، في الحسكة سوريا، المرحلة الأولى من مفاوضات وحدة الصف الكوردي وتوصلا إلى رؤية سياسية مشتركة ملزمة والوصول إلى تفاهات أولية واعتبار اتفاقية دهوك عام 2014 حول الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع أساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب.

وأكد الوفدان على أهمية التعاون والوحدة الكوردية في سوريا ورحبوا بالإنجاز كخطوة تاريخية مهمة نحو تفاهم أكبر وتعاون عملي مما سيفيد الشعب الكوردي في سوريا وكذلك السوريين من جميع المكونات، وكّرس الوفدان عملهما وفاءاً للتضحيات الكبرى لأبناء و بنات سوريا وخاصة لشهداء و جرحى روجآفاي كوردستان وعائلاتهم الذين ضحوا بأرواحهم في القتال النبيل لحماية العالم من استبداد داعش.

هذه التفاهات تشكل خطوة أولى مهمّة تمّ الوصول إليها برعاية ومساعدة نائب المبعوث الأمريكي الخاصّ للتحالف الدولي السفير ويليام روباك، والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبيدي وأعرب الوفدان عن شكرهما وتقديرهما للجنرال مظلوم عبيدي على مبادرته للوحدة الكوردية في سوريا ولفخامة الرئيس مسعود البارزاني والرئيس نيجيرفان البارزاني رئيس إقليم



كردستان العراق لدعمهم وجهودهم من أجل الوحدة الكوردية في سوريا كما شكروا الولايات المتحدة الامريكية على رعايتها ودعمها القومي للوحدة الكوردية ودعمها لتحقيق مستقبل سوري أكثر ديمقراطية وتعددية حيث يتم احترام حقوق جميع مكوناتها.

المجلس الوطني الكوردي في سوريا  
أحزاب الوحدة الوطنية الكوردية  
16 حزيران/يونيو 2020

## الملحق (5)

بيان إلى الرأي العام

بناء على المبادرة التي قدمتها القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية لتوحيد الخطاب الكردي في سوريا وفي إطار الجهود المشتركة لبناء الثقة بين الأطراف السياسية الكردية في سوريا، شكلت القيادة العامة في قوات (قسد) وبتفويض من رئاسة المجلس الوطني الكردي لجنة تحقيق خاصة لنقصي الحقائق في قضية "المفقودين العشرة" الذين قدمت رئاسة المجلس أسماءهم. استلمت القيادة العامة بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2019 لائحة من

رئاسة المجلس الوطني الكردي في سوريا، تضم اسماء المفقودين  
العشرة التالية أسمائهم وتاريخ و مكان اختفائهم:

- 1 - جميل عمر / الاختفاء قامشلو/ 13 تموز 2012
- 2 - بهزاد دورسن/ الاختفاء ديرك/ 24 تشرين الاول 2012
- 3 - نضال عثمان/ الاختفاء ديرك/ 24 تشرين الاول 2012
- 4 - أحمد عثمان سيدو/ الاختفاء عفرين/ 19 أيلول 2013
- 5 - أحمد خليل سينو / الاختفاء عفرين/ 11 تشرين الاول 2013
- 6 - إدريس علو / الاختفاء عفرين/ 8 تشرين الثاني 2013
- 7 - شعبان عبد الحميد شيخو/ الاختفاء 15 تشرين الثاني 2013
- 8 - أمير حامد / الاختفاء، الدرباسية/ 11 كانون الثاني 2014
- 9 - فؤاد إبراهيم / الاختفاء ديرك/ 24 آذار 2017
- 10 - سعود ميزر العيسى/ الاعتقال: الدرباسية/ 27 تشرين الثاني 2019

فور استلام اللائحة، باشرت لجنة التحقيق الخاصة بهذا الموضوع عملها، وبعد التحريات المكثفة في حيثيات عمليات اختفاء الاشخاص الواردة اسماءهم أدناه تبين أن ( 8 ) من أصل ( 10 ) أسماء الواردة اختفوا في مرحلة الفوضى الأمنية وتداخل مناطق السيطرة على الأرض، وانتشار الخلايا الإرهابية والاستخباراتية التي كانت تتبع جهات محلية وإقليمية.

كذلك فإن حالات الاختفاء الثمان الأولى سبقت تشكيل الإدارة الذاتية ومؤسساتها بشكل رسمي اي قبل تاريخ تشكيل الادارة في 21 كانون الثاني 2014، لابل ان اولى الحالات كانت قبل تشكيل وحدات حماية الشعب.

رغم الصعوبات التي واجهت اللجنة خلال عمليات التحري والتحقيق، والتغييرات الكثيرة التي طرأت على مسرح الأحداث، إلا إنها - أي اللجنة- استطاعت الوصول إلى بعض التفاصيل التي من شأنها استجلاء مصير بعض الأسماء الواردة في اللائحة.

بينت النتائج الأولية التي توصلت إليها لجنة التحقيق الخاصة خلال عملها، إن "جميل عمر" العضو السابق في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ، اختطف من قبل أجهزة الأمن التابعة للحكومة المركزية السورية في منطقة كانت تسيطر عليها داخل قامشلو، فيما أشارت التحقيقات أيضاً أن قواتنا العسكرية تتحمل المسؤولية الاخلاقية لاختفاء "أمير حامد" و "فؤاد إبراهيم"، حيث لا تزال التحقيقات جارية للوصول إلى الأشخاص الذين تسببوا في اختفاء الضحيتين ومحاسبتهم.

وبهذا الصدد يتم إبلاغ عائلات الضحايا والأطراف السياسية المعنية بنتائج وتفاصيل التحقيقات المستمرة حتى الان، وأكدت التحقيقات كذلك بأن "سعود ميزر العيسى" كان معتقلاً لدى الأمن العام وتم إطلاق سراحه في 20 كانون الأول 2019.

ولم تتمكن لجنة التحقيق الخاصة حتى الآن من تتبع أي أثر بما يخص مصير بهزاد دورسن ونضال عثمان، واختفاءهما في منطقة خاضعة لحماية وحدات حماية الشعب YPG، مما تضع هذه القوات وقوى الأمن "الأسايش" تحت المسؤولية الطبيعية والإدارية لاختفائهما، واستمرار التحقيق للكشف عن مصيرهما هي مسؤولية قانونية وواجب يقع على عاتق قواتنا.

من ناحية اخرى لم تتمكن اللجنة من القيام بالتحري والتحقيق في مصير الأشخاص الذين سجلوا في عداد المفقودين في عفرين، وذلك بسبب استحالة الوصول إلى أرض عفرين والتحقيق هناك، وسيطرة قوات محتلة على المدينة وغيرها من الظروف والتداعيات التي رافقت هذا الاحتلال.

إننا في قوات سوريا الديمقراطية إذ نؤكد بأن ملف المفقودين والمختفين القسريرين في مناطق روجآفا - الجزيرة وكوباني وعفرين - ملف ضخم ومعقد، وتم حتى الآن توثيق ( 3286 ) مفقود بالأسماء، بينهم: ( 544 ) مفقودا اختطفوا من قبل داعش و ( 2368 ) مفقودا

اختطفوا من قبل الفصائل التابعة للائتلاف الوطني السوري لقوى المعارضة والحكومة السورية المؤقتة و(374) مفقودا اختطف من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المركزية السورية. إن تقصي مصير المفقودين واجب أخلاقي وقانوني يتطلب عملاً مشتركاً جباراً ودقيقاً، ويحتاج لتعاون جميع الأطراف الفاعلة على الأرض، وتحمل مؤسسات الإدارة الذاتية في شمالي شرقي سوريا المسؤولية القانونية لمتابعة ملفاتهم والوصول إلى النتائج المطلوبة.

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية  
10 كانون الثاني/يناير 2020

## الملحق (6)

بنود اتفاق الدوحة لتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية:

1 - اتفق المجلس الوطني السوري وبقية أطراف المعارضة الحاضرة في هذا الاجتماع على إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، تكون عضويته مفتوحة لكافة أطراف المعارضة السورية ثمرة للدعوة الموجهة من دولة قطر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ويوضح النظام الأساسي للائتلاف نسبة تمثيل كل من الأطراف.

- 2 - اتفقت الأطراف على إسقاط النظام بكل رموزه وأركانها، وتفكيك أجهزته الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين.
- 3 - يلتزم الائتلاف بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام.
- 4 - يكون للائتلاف نظام أساسي يجري التوقيع عليه بعد مناقشته واعتماده أصولاً.
- 5 - يقوم الائتلاف بدعم توحيد المجالس العسكرية الثورية ووضعها تحت مظلة مجلس عسكري أعلى.
- 6 - يقوم الائتلاف بإنشاء اللجنة القانونية الوطنية السورية، وتصدر اللوائح المنظمة لعملها بقرار خاص.
- 7 - يقوم الائتلاف بإنشاء اللجان الفنية والمتخصصة اللازمة لعمله، ويصدر بقرار خاص تحديد هذه اللجان وعددها وآليات تشكيلها وعملها.
- 8 - يقوم الائتلاف بعد حصوله على الاعتراف الدولي بتشكيل حكومة مؤقتة.
- 9 - يقوم الائتلاف إلى عقد المؤتمر الوطني العام بعد إسقاط النظام مباشرة.
- 10 - ينتهي الائتلاف والحكومة المؤقتة ويتم حلها بقرار يصدر عن الائتلاف بعد انعقاد المؤتمر الوطني العام وتشكيل الحكومة الانتقالية.
- 11 - لا يُعدّ هذا الاتفاق سارياً إلا بعد المصادقة عليه من الجهات المرجعية لأطرافه أصولاً.
- 12 - تتولّى اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

## الملحق (7)

نص الوثيقة الموقعة بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية  
يواصل السوريين (السوريون- المؤلف) ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فأزهق أرواح مئات الآلاف من السوريين وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف منهم على مرأى ومسمع من العالم.  
وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية، فقد عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لقاءات عمل مع الأخوة في المجلس الوطني الكردي بهدف التوصل إلى تفاهم للانضمام المجلس الوطني الكردي ومكوناته من الأحزاب والهيئات والشخصيات المستقلة إلى الائتلاف الوطني وهيئاته.  
وقد اتفق على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للانضمام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أساس الالتزام ببرنامج الثورة ممثلاً في المشاركة في إسقاط النظام الدكتاتوري الدموي بكافة رموزه وأركانه ومرتكزاته وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1 - يؤكّد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية والديمقراطية العامة

في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.

2 - العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكردي ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3 - يؤكّد الائتلاف أنّ سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4 - تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5 - سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6 - الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في

إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7 - تشكّل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ولنسيجه الاجتماعي.

8 - كما شارك الأخوة الكردي في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفعالة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

السورية وهيائته، إضافة الى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة ميدانية على المستوى الوطني في كافة المجالات.

9 - تلتزم القوى الكردية الموقعة بتعزيز المشاركة الوطنية في انشطتها وفعاليتها من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية، وتحرص على التواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

10 - تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الائتلاف وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

11 - كما أن الثورة السورية العظيمة تبنت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.

12 - يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعاناة التي مر بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

13 - العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للإخوة الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14 - يمثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة، وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية.

15 - الحد الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضواً، وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه.



16 - هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين.

إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعاً، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سوريا من الطغمة التي استمرأت القتل والتدمير. وإن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي ملتزمان بالعمل معاً لحماية شعبنا والدفاع عنه وتأمين كل ما يؤمن إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة التي تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.

ملاحظة:

يتحفظ المجلس الوطني الكردي على الفقرة التالية من البند الثالث (واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية) ويرى بأن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة اتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكردي على تحقيق ذلك.

## الملحق (8)

رسالة

الأستاذ حميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الشقيق  
المحترم

الأخوة في قيادة التقدمي المحترمون

الأستاذ إبراهيم برو، سكرتير حزب يكتي الكردي الشقيق المحترم

الأخوة في قيادة يكتي المحترمون

الأستاذ مصطفى جمعة، سكرتير حزب آزادي الشقيق المحترم

الأخوة في قيادة آزادي المحترمون

الأستاذ مصطفى أوسو، سكرتير حزب آزادي الشقيق المحترم  
الأخوة في قيادة آزادي المحترمون  
الأستاذ عبدالباسط حمو، سكرتير حزب اليكيتي الكردستاني الشقيق  
المحترم  
الأخوة في قيادة اليكيتي الكردستاني  
الأخوة أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبنا- الحزب  
الديمقراطي الكردي في سوريا البارتني

تحية واحترام

أخوتي الأعزّاء

إنّ القراءة الدقيقة لقرار المجلس الوطني الكردي وكذلك المضمون  
المطلوب في البيان المقترح وحجم الوفد الذي حتى الآن لا أعرف  
ما هو وظيفته وماذا سيستكمل إذا كانت قد تمّت الموافقة على  
الاتفاقية بالفعل ولماذا تم تأجيل الأسماء وتم تأجيل طلب الانضمام  
للائتلاف إن كل هذه المعطيات تشير إلى أن ما تقرّر ليس للانضمام  
للائتلاف وإنّما للائتلاف على الاتفاقية وإعطاء أمد طويل لإشغالنا  
بشكليات نحن في غنى عنها بغية عدم الانضمام للائتلاف، لذا أقترح  
أن نمضي نحن الأحزاب المتفقين على الانضمام في قرارنا من خلال  
رسالة يتم توجيهها إلى الائتلاف وبتوقيع الأستاذ حميد كرئيس  
للجنة العلاقات الخارجية وتوقيع الأستاذ إبراهيم برو كمسؤول  
العلاقات الوطنية وبتوقيعي أيضا كعضو في لجنة العلاقات الخارجية  
وإفساح المجال للأحزاب التي ترغب في الانضمام وتقديم أسماء  
ممثلها.

إنّ قرار المجلس الأخير يعني المماثلة وتضييع الوقت وإفشال  
الاتفاقية وإلا ما هو وظيفة 11 عضواً؟ وماذا سيستكملون؟ أعتقد  
أنّ هدف ذلك هو إحداث بلبلة أثناء الاجتماع مع الائتلاف وانسحاب  
البعض بحجج معينة أو إطالة فترة عدم الانضمام وكل ذلك يعني

الغاء الاتفاقية إلى إشعارٍ آخر، وهذا يعتبر نكسةً لأحزابنا وللقضية الكردية، ويعني أيضاً أنّ بعض الأحزاب الصغيرة باتت تسيطر على المشهد السياسي الكردي وأعتقد أننا يجب أن لا نقبل ذلك

مع فائق الشكر والتقدير

8/9/2013

أخوكم دكتور حكيم

سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ( البارتي )

## الملحق (9)

- بنود اتفاق بوتين-أردوغان بشأن شمال شرق سوريا كما تلاها مولود جاووش أوغلو، وزير الخارجية التركي ( الثلاثاء، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019 )
- سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة الواقعة ضمن عملية "نبع السلام" التي تضم تل أبيض ورأس العين.
  - الشرطة العسكرية الروسية، بالتعاون مع حرس الحدود السورية، ستخرج عناصر التنظيمات الكردية "ي ب ك" وأسلحتهم حتى مسافة 30 كم من الحدود التركية.
  - سيتم إخراج جميع عناصر تنظيم "ي ب ك" مع أسلحتهم من منبج وتل رفعت.
  - ستبدأ دوريات تركية روسية مشتركة بعمق 10 كم بشرق وغرب منطقة عمليات "نبع السلام" اعتباراً من الساعة 12:00 من يوم الأربعاء 23 أكتوبر الجاري.

- جميع الأطراف تؤكد التزامها بالعمل على الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتوفير أمن الحدود التركية.
- التأكيد على مكافحة جميع أشكال الإرهاب داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لأي أجنحة انفصالية في هذا البلد.
- تركيا وسوريا ستشددان على أهمية اتفاقية أضنة المبرمة بين الطرفين عام 1998، وستعمل روسيا على تسهيل تطبيقها.
- كلا الطرفين سيتخذان التدابير اللازمة للحيلولة دون تسرب الإرهابيين أو انتقالهم من مكان إلى آخر.
- إحداث آلية عمل مشترك لتسهيل عودة اللاجئين بشكل طوعي، وتأسيس آلية أخرى لمراقبة تطبيق بنود الاتفاق.

